



مجلة الغد الاقتصادية

ISSN : 3104-3836



مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الغد

المجلد الاول | العدد الاول | 30 ديسمبر 2024



مجلة الغد الاقتصادية



مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن جامعة الغد

المجلد الأول | العدد الأول | ديسمبر 2024

رئيس التحرير

د. عبدالمنعم سالم المحروق

أعضاء هيئة التحرير

د. محمود احمد اليوم .

د. مولود رمضان ابوخرىص .

د. عيسى عبدالله الغنودي .

د. طارق نصر الهميلي .

قواعد النشر

- 1- أن يسهم البحث في تعميق المعرفة في مجلة الغد الاقتصادية.
- 2- أن يكون البحث مستوفياً لشروط البحث العلمي، بما في ذلك ملخص البحث وعرض المشكلة ومراجعة الأدبيات ذات العلاقة والمنهجية المتبعة وتحليل البيانات وعرض النتائج والتوصيات.
- 3- تقبل البحوث باللغة العربية واللغة الإنجليزية.
- 4- إتباع القواعد اللغوية السليمة في كتابة البحث.
- 5- ألا يكون البحث جزءاً من رسالة الماجستير أو الدكتوراه التي أعدها الباحث، وألا يكون قد سبق نشره، أو تم إرساله للنشر في مجلة أخرى، وألا يكون قد تمت المشاركة به في مؤتمر أو ندوة أو ورشة عمل.
- 6- يجب ضبط الآيات القرآنية بالشكل الكامل والصحيح في حالة استخدام آيات من القرآن الكريم.
- 7- أن يكون البحث مكتوباً على ورق حجم A4 ومقدماً على قرص ليزري أو مرسل عن طريق البريد الإلكتروني، بحيث لا يقل حجم البحث عن 15 صفحة ولا يزيد على 27 صفحة كحد أقصى.
- 8- تخضع البحوث المقدمة إلى مجلة الغد الاقتصادية للفحص والتقييم العلمي حسب الأصول المتبعة، وتتحدد صلاحيتها للنشر بناء على رأي المحكمين بها.
- 9- يلتزم الباحث بإجراء تعديلات المحكمين على بحثه وفق التقارير المرسلة إليه، وموافاة المجلة بنسخة معدلة خلال مدة لا تزيد عن (15) يوماً.
- 10- لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد إرساله للتحكيم إلا لأسباب تقتنع بها لجنة التحكيم وهيئة التحرير.
- 11- يرفق بالبحث ملخص باللغتين العربية والانجليزية بما لا يزيد عن (200) كلمة، وتلي الملخص كلمات دالة (المفتاحية) لا تزيد عن (7) للتعريف بنواحي البحث الرئيسة.
- 12- يحق لهيئة التحرير – إذا رأت ضرورة لذلك – إجراء بعض التعديلات على البحث من دون المساس بمضمونه وبما يتوافق مع أسلوب المجلة في النشر.

قواعد النشر

- 13- يكتب الباحث على ورقة منفصلة اسمه بالكامل ووظيفته الحالية ودرجته العلمية واسم المؤسسة التي يعمل بها وعنوانه مفصلاً وأرقام الهواتف والبريد الإلكتروني، ويرفق مع البحث سيرة ذاتية مختصرة للتعريف بالباحث.
- 14- يجب إثبات المصادر والمراجع في متن البحث بحيث يوضع اسم ولقب الباحث والسنة بين قوسين، وفي حالة الاقتباس المباشر يضاف رقم الصفحة.
- 15- جميع المراجع المشار إليها في متن البحث يجب أن تدرج في قائمة المراجع في نهاية البحث قبل الملاحق – إن وجدت – وترتب ترتيباً هجائياً مبتدأه بالمراجع العربية أولاً ثم المراجع الأجنبية دون ترقيمها، وذلك وفقاً لما يلي:

أ- الكتب :

اسم المؤلف أو المؤلفين (السنة)، عنوان الكتاب، اسم المحقق أو المترجم إن وجد، (رقم الطبعة، مكان النشر: اسم الناشر)، رقم الجزء. وفي حالة المراجع الأجنبية يكتب لقب المؤلف أو المؤلفين أولاً ثم بقية الاسم .

ب - البحث أو المقال المنشور في الدورية :

اسم الكاتب أو الكتاب (السنة)، عنوان البحث أو المقال بين علامتي تنصيص، اسم الدورية، الجهة التي تصدر عنها الدورية، واسم البلد الصادرة عنها، رقم المجلد، رقم العدد. وفي حالة المراجع الأجنبية يكتب لقب الكاتب أو الكتاب أولاً ثم بقية الاسم.

ج - الرسائل الجامعية :

اسم مقدم الرسالة (السنة)، عنوان الرسالة أو الأطروحة، اسم الجامعة المانحة للرسالة.

قواعد النشر

د- مصادر ومراجع الانترنت :

اسم المؤلف أو المؤلفين (السنة)، عنوان الكتاب أو المقال، أو البحث، اسم الموقع وعنوانه، وتاريخ زيارة الموقع.

16- لا ينشر للباحث أكثر من بحث واحد في كل عدد.

17- يعتبر البحث المنشور ملكاً لمجلة الغد الاقتصادية وبالتالي لا يجوز إعادة نشر أي بحث منشور أو تم قبوله للنشر بأي شكل من الأشكال أو بأي لغة في أي جهة أخرى، إلا بإذن رسمي من رئيس هيئة التحرير.

18- تكون النواحي الفنية في إعداد البحث على النحو التالي:

أ- تكون الكتابة للبحوث العربية بالخط (Simplified Arabic) ، وللبحوث باللغة الانجليزية بالخط (Times New Roman) مع ترك مسافة مفردة بين الأسطر .

ب- أن يكون حجم الخط على النحو التالي:

18 (داكن او غامق) للعناوين الرئيسية.

16 (داكن او غامق) للعناوين الفرعية.

14 للمتن باللغة العربية و12 للمتن باللغة الانجليزية.

10 للشرح أو التوضيح أسفل الصفحة.

ج - أن تكون الهوامش على النحو التالي:

-أعلى وأسفل 2.5 سم.

-أيمن 3 سم.

-أيسر 2.5 سم.

قواعد النشر

19 - تسلم البحوث والدراسات وجميع المراسلات المتعلقة مجلة الغد الاقتصادية باليد أو بالبريد الإلكتروني

إلى رئيس هيئة التحرير على العنوان التالي:

-رئيس هيئة تحرير مجلات الغد (الطبية والاقتصادية) جامعة الغد- طرابلس – ليبيا .

• هاتف مباشر: 0913288040 .

• البريد الإلكتروني : economicjournal@alghad.edu.ly.

كلمة رئيس الجامعة

بمناسبة صدور العدد الأول من مجلة الغد الاقتصادية – ديسمبر 2024م

إنه لمن دواعي الاعتزاز والفخر أن نشهد اليوم صدور العدد الأول من مجلة الغد الاقتصادية، والتي تمثل إضافة علمية نوعية لمسيرة جامعة الغد في دعم البحث العلمي الرصين، وتعزيز دورها كمؤسسة أكاديمية رائدة تسعى إلى الإسهام الفعّال في تنمية المعرفة، وبناء اقتصاد وطني قائم على أسس علمية حديثة.

لقد أولت جامعة الغد منذ تأسيسها اهتمامًا خاصًا بالبحث العلمي والدراسات التطبيقية، باعتبارها أحد الأعمدة الأساسية للتميز الأكاديمي وخدمة قضايا التنمية الوطنية. ويأتي إصدار هذه المجلة المحكمة كتتويج لجهود جماعية بُذلت بعناية ودقة، تعكس التزام الجامعة برفع مستوى الإنتاج العلمي وتوفير منصة علمية متخصصة تُعنى بنشر البحوث الأصلية، ذات الجودة العالية، في مجالات الاقتصاد والمالية والمحاسبة والإدارة والتنمية المستدامة.

وتُجسد مجلة الغد الاقتصادية رؤية الجامعة في الانفتاح المعرفي والتكامل المؤسسي، حيث نطمح من خلالها إلى تشجيع الباحثين داخل ليبيا وخارجها على تقديم دراسات تخدم متطلبات الواقع، وتسهم في ترسيخ قيم الشفافية والحوكمة، وتحقّق بيئة الابتكار والبحث الرصين في مجتمعاتنا الأكاديمية والمهنية.

وفي هذا المقام، لا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى هيئة تحرير المجلة، وإلى كافة الباحثين والمراجعين الذين أسهموا في إخراج هذا العدد الأول بمستوى علمي مشرف، يليق بطموحات الجامعة ورسالتها المعرفية. كما أجدد الدعوة لكل الباحثين وطلبة الدراسات العليا إلى اعتبار هذه المجلة منبرًا علميًا حرًا ومنفتحًا على الأفكار الجديدة والرؤى المتجددة.

نسأل الله أن يُبارك هذا الجهد، وأن تكون هذه المجلة منارة علمية تضئء دروب المعرفة وتسهم في بناء اقتصاد وطني متين ومستدام.

والله وليّ التوفيق

الدكتورة: ليلي الفيتوري فرج

رئيس جامعة الغد

كلمة رئيس التحرير

الحمد لله الذي علم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على خير من بعث معلّمًا ومربيًا، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

يسعد هيئة تحرير مجلة الغد الاقتصادية أن تطلق العدد الأول من هذه المجلة المحكمة، وهي تخطو أولى خطواتها العلمية نحو إثراء المعرفة الاقتصادية والمحاسبية، وتعزيز البحث العلمي الرصين في بيئتنا العربية، انطلاقًا من إيماننا العميق بأن تطوير السياسات الاقتصادية وبناء اقتصاد معرفي حديث يستلزم منصة علمية متخصصة تنشر الرؤى والدراسات المتعمقة، وتُشجّع على التفكير النقدي والتحليل الموضوعي.

يأتي هذا العدد الافتتاحي ليسجّل باكورة أعمال علمية متميزة لعدد من الباحثين والأكاديميين، حيث تنوعت البحوث المنشورة فيه لتشمل قضايا محورية.

إن هذه البحوث، بما تحملها من أصالة فكرية وعمق منهجي، تجسد رؤية المجلة في الجمع بين **الطرح الأكاديمي المتين والمعالجة التطبيقية الواقعية**، بما يفتح المجال أمام صنّاع القرار والمؤسسات الأكاديمية والبحثية للاستفادة منها في تطوير السياسات الاقتصادية، وتحسين الأداء المؤسسي، ودعم التحول الرقمي في القطاعات المالية والمحاسبية.

وإذ نحتفي بهذا العدد التأسيسي، فإننا نُعبّر عن خالص امتناننا للباحثين الكرام الذين أسهموا بإبداعاتهم العلمية، وللمحكّمين الأفاضل الذين ساهموا في ضمان جودة البحوث المنشورة عبر تحكيم دقيق ومنهجي. كما نُؤكد التزام المجلة التام بالمعايير الأكاديمية العالمية في النشر العلمي، وتوفير بيئة حاضنة للبحوث الأصيلة التي تُسهم في معالجة القضايا الاقتصادية والمحاسبية بمرجعيات علمية رصينة.

ختامًا، فإن مجلة الغد الاقتصادية تُرحب بمزيد من البحوث والمشاركات من مختلف المؤسسات والباحثين في الوطن العربي، سعيًا نحو بناء فضاء معرفي متكامل يلبي بطموحاتنا في خدمة التنمية المستدامة، وتعزيز الاقتصاد المبني على المعرفة، والمشاركة في تشكيل مستقبل أكثر إشراقًا.

والله ولي التوفيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا }

سورة الفرقان – الآية 67

الفهرس

قياس استقلالية مصرف ليبيا المركزي.....1

تقييم مستوى جاهزية وتبني المحاسبين في دولة ليبيا لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.....34

تقييم تحسين كفاءة الرقابة المالية الحكومية الليبية من خلال تبني نظم إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) دراسة

ميدانية على القطاع الحكومي الليبي – وزارتي المالية والتخطيط.....62

أثر التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الرقابة التنظيمية دراسة تطبيقية على الإدارة العامة بجامعة الزاوية.....94

A Critical Review of the Impact of Capital Adequacy on Bank Performance and the Mediating

124..... Factors in the Causal Relationship

قياس استقلالية مصرف ليبيا المركزي باستخدام مقياس Jasmine، واحتساب سرعة تغيير المحافظ TOR

عادل عبد الله الكيلاني

عضو هيئة التدريس بجامعة عمر المختار

كلية الاقتصاد - التمويل والمصارف

adelelkailany@gmail.com

الملخص:

يشكل القطاع المصرفي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الحديث، حيث يحتل المصرف المركزي موقع الصدارة في هذا القطاع ويعد العمود الفقري له. وتكمن أهميته في دوره المحوري في إدارة السياسة النقدية والمصرفية، فضلاً عن مهامه في الإشراف والرقابة على المؤسسات المصرفية لضمان الاستقرار المالي والنقدي. نظراً للمكانة الجوهرية التي يحظى بها المصرف المركزي داخل الدولة، فقد أصبح موضوع استقلاليته محل اهتمام واسع لدى المختصين في المجال المصرفي، إذ تؤثر درجة استقلاله على مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل التضخم والبطالة وأسعار الصرف، وذلك عبر الأدوات التي يمتلكها لإدارة السياسة النقدية. هدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى استقلالية مصرف ليبيا المركزي باستخدام مقياس Jasmine وزملائها، إضافة لاحتساب سرعة تغيير المحافظ TOR، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي (Qualitative Method)، كما تبنت الدراسة أداة تحليل المحتوى (Content Analysis)، استناداً على القانون رقم 46 لسنة 2012. وقد كشفت نتائج الدراسة أن درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي حسب مقياس Jasmine وزملائها بلغت 23.84 درجة من مجموع درجات المقياس البالغة 32 درجة، بنسبة بلغت 75%، وهي نسبة تعتبر جيدة مقارنة بدول عربية أخرى. كما أن مؤشر سرعة تغيير المحافظ TOR بلغ نسبة 0.14 من مجموع 0.24 وهي نسبة جيدة. كما أشارت الدراسة إلى أن هناك عوامل متعددة ساهمت في انخفاض مستوى الاستقلالية، من بينها الانقسام الإداري للمصرف إلى فرعين في بنغازي وطرابلس. وتوصي الدراسة

بضرورة تعديل قانون المصارف المعدل 46 لسنة 2012، ومعالجة بعض القصور في المؤشرات التي أظهرت انخفاض في درجة التطبيق.

الكلمات المفتاحية: المصارف المركزية، استقلالية المصارف المركزي، مصرف ليبيا المركزي، معايير الاستقلالية.

Abstract:

The banking sector is considered one of the most important components of the contemporary economic sectors, and the Central Bank comes at the top of the pyramid of this sector as it represents the backbone of the banking sector, for its role in managing monetary and banking policy, and supervising and controlling the rest of the components of the banking sector, in order to maintain financial and monetary stability. Given the importance of the central bank and its position in the state, the issue of the independence of the central bank has been of great importance to those interested in this sector, and the degree of independence of the central bank is reflected on the components of the macro economy such as inflation, unemployment, exchange rates, etc., through the function of the central bank and the tools it possesses to manage monetary policy. This paper aims to measure the independence of the Central Bank of Libya using the Grilli & Cukierman model. The research relied on the qualitative method, using content analysis to analyze the Grilli & Cukierman model based on Law 46 of 2012. The study concluded that the degree of independence of the Central Bank of Libya was 66.4%, which is a modest degree compared to some Arab countries. The study also indicates that there are a number of variables that were reflected in the low degree of independence, including the administrative division of the Central Bank of Libya into the Central Bank of Libya, Benghazi and Tripoli.

1. المقدمة:

استقلالية المصارف المركزية تُعدّ من القضايا التي حظيت باهتمام واسع لدى الباحثين والمتخصصين في القطاع المصرفي، نظراً للدور المحوري الذي يلعبه المصرف المركزي في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، وخصوصاً الاستقرار النقدي. وقد أكدت العديد من الدراسات، مثل (خورشيد، 2013) و(عشري، 2021) و(عبد المنعم وطلحة، 2019)، أن استقلال المصرف المركزي يُعدّ هدفاً ضرورياً لقيام المصرف المركزي بدوره المناط به.

ظهرت فكرة الاستقلالية لأول مرة في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي تحت مسمى "استقلالية المصرف المركزي"، ثم ازدادت الدعوات في التسعينات لمنح المصارف المركزية مزيداً من الاستقلالية عن الحكومات. وقد شجعت المؤسسات الدولية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وصندوق النقد الدولي (IMF) هذا التوجه، حيث استخدمه الأخير كشرط أساسي لمنح القروض للدول. كما اعتُبر الاستقلال معياراً للانضمام إلى الاتحاد النقدي والاقتصادي الأوروبي. علاوة على ذلك، فإن استقلالية المصرف المركزي تعزز المصداقية في مواجهة التضخم، وفقاً لما أشار إليه (عشري، 2021).

يشير العديد من المهتمين بالقطاع المصرفي إلى أن مبررات تعزيز استقلالية المصارف المركزية اكتسبت زخماً متزايداً، رغم تراجع معدلات التضخم. ويُعزى هذا الانخفاض إلى عدة عوامل، من بينها تبني المصارف المركزية سياسات نقدية حكيمة ومسؤولة قائمة على تعزيز استقلالياتها في مختلف الدول، بالإضافة إلى نجاح السلطات النقدية في استهداف التضخم، فضلاً عن تكامل قرارات المصارف المركزية وسياساتها مع السياسات الاقتصادية الأخرى، مثل السياسة المالية، والسياسات الاحترازية الكلية، والسياسة التجارية وغيرها (عبد المنعم وطلحة، 2019).

ومع تصاعد الدعوات لتعزيز استقلالية المصارف المركزية، اتجهت العديد من الدول مؤخراً إلى تعديل تشريعاتها لمنح هذه المصارف قدراً أكبر من الاستقلالية (ماطي، 2009)، ومن بينها ليبيا التي أصدرت القانون رقم 46 لسنة 2012، الذي يهدف إلى تعزيز استقلالية مصرف ليبيا المركزي.

بناءً على أهمية استقلالية المصارف المركزية، تسعى هذه الدراسة إلى قياس درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي وفقاً للقانون رقم 46 لسنة 2012، باستخدام مقياس Jasmine وزملائها، الذي تم اعتماده نظراً لشموله مجموعة من المتغيرات المؤثرة في استقلالية المصرف المركزي، فضلاً عن استخدامه في العديد من الدراسات ذات الصلة. إضافة لقياس سرعة تغيير المحافظ TOR الذي يعتبر مؤشر مهم يعكس الاستقلال الفعلي لمصرف ليبيا المركزي.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تناول عدد من المحاور، منها مفهوم استقلالية المصارف المركزية، الآراء المؤيدة والمعارضة لهذه الاستقلالية، معايير تحديدها، بالإضافة إلى استعراض أنواع المقاييس المستخدمة لقياسها، والدراسات السابقة ذات الصلة، وأخيراً تحليل النموذج والنتائج والتوصيات.

2. مشكلة الدراسة:

استقلالية المصرف المركزي لا تعني الانفصال التام بين السلطة النقدية، التي يمثلها المصرف المركزي، والسلطة الاقتصادية التي تمثلها الحكومة. فالمصرف المركزي، في جوهره، مؤسسة تعمل ضمن إطار مؤسسات الدولة، والسياسة النقدية التي يشرف على تنفيذها ليست سوى إحدى السياسات الاقتصادية العامة للدولة. تمنح استقلالية المصرف المركزي مزيداً من الصلاحيات للقائمين عليه، مما يتيح لهم تنفيذ السياسة النقدية بطريقة تعزز قيمة النقد، تحقق استقرار الأسعار، وتساعد في السيطرة على معدلات التضخم، بعيداً عن التأثيرات السياسية والتجاذبات بين أعضاء الحكومة والبرلمان.

ونظراً للظروف الصعبة التي واجهها مصرف ليبيا المركزي خلال السنوات الماضية، بما في ذلك الانقسام الإداري بين فرعيه في طرابلس وبنغازي، يرى الباحث أهمية قياس درجة استقلالية المصرف المركزي وفقاً لما ورد في قانون المصارف رقم 46 لسنة 2012، حيث سيتم قياس مؤشر استقلالية مصرف ليبيا المركزي باستخدام مقياس Jasmine وزملائها لقياس درجة استقلالية المصرف المركزي، ودعم ذلك بقياس سرعة تغيير المحافظ TOR، باعتباره أحد المقاييس المهمة الداعمة لاستقلالية المصرف المركزي.

عليه فإن هذه الدراسة تبحث عن الإجابة على السؤال التالي:

- هل يتمتع مصرف ليبيا المركزي بالاستقلالية الكافية لممارسة مهامه الوظيفية وإدارة السياسة النقدية وفقاً للقانون رقم 46 لسنة 2012 حسب مقياس Jasmine؟
- ماهي متوسط فترة الحكم لمحافظ المصرف المركزي حسب مؤشر سرعة تغيير المحافظ TOR؟

3. أهداف الدراسة:

1. تغطية الجانب النظري لمفهوم استقلالية المصارف المركزية، والمؤشرات المستخدمة في قياسها.
2. قياس درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي في ظل القانون رقم 46 لسنة 2012.
3. قياس سرعة تغيير المحافظ TOR.

4. أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الدور المحوري الذي يؤديه مصرف ليبيا المركزي في إدارة وتنفيذ السياسة النقدية، ولا سيما عندما يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية التي تحميه من التدخلات والاعتبارات السياسية، والتي قد تقيد صلاحياته وتؤثر على قراراته. كما أن استقلالية المصرف المركزي ومؤشر تغيير المحافظ، تلعب دوراً أساسياً وجوهرياً في قدرته على معالجة الاختلالات النقدية والاقتصادية، مثل التضخم، الناتج

القومي، البطالة، وغيرها من التحديات الاقتصادية والمالية. ومن الضروري أن تتماشى قرارات مصرف ليبيا المركزي مع الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية للدولة، لضمان تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي المستدام.

5. منهجية الدراسة:

استندت الدراسة إلى المنهج النوعي (Qualitative Method) واعتمدت على أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis) لمعالجة البيانات. ويرى الباحث أن هذا المنهج وأسلوب التحليل مناسبان لهذا النوع من الدراسات التي تعتمد على التشريعات، المنشورات، والمقالات المتعلقة بموضوع الدراسة، بهدف الوصول إلى نتائج تدعم تحقيق أهداف الدراسة. حيث تعتمد الدراسة على دراسة Jasmine وآخرون، المنشورة عام 2019، كما تم إجراء تحليل البيانات باستخدام برنامج Excel على نظام Windows 10.

6. الدراسات السابقة:

1. دراسة (الكيلاني، 2022)، بعنوان "استقلالية مصرف ليبيا المركزي استناداً للقانون (46) لسنة 2012 باستخدام نموذج Cukierman & Grilli لقياس استقلالية المصارف المركزية" قام الباحث بإجراء دراسة لقياس استقلالية مصرف ليبيا المركزي باستخدام نموذج Grilli & Cukierman لقياس درجة الاستقلالية. اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي (Qualitative Method)، حيث قام الباحث بتوظيف تحليل المحتوى لنموذج Grilli & Cukierman استناداً لقانون 46 لسنة 2012. توصلت الدراسة أن درجة الاستقلالية متواضعة حيث لم تتجاوز 66.4% مقارنة ببعض الدول العربية، وأشارت الدراسة أن هناك بعض الأسباب لهذه الدرجة كانت بسبب انقسام مصرف ليبيا المركزي بين طرابلس وبنغازي. واوصت الدراسة بضرورة إجراء تعديلاً جوهرياً على قانون المصارف الليبي، عزل السياسة النقدية عن التدخلات الحكومية.
2. دراسة (إنبيبة، 2021)، بعنوان "أثر استقلالية مصرف ليبيا المركزي على أداء السياسة النقدية"، هدف الدراسة إلى قياس درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي وأثرها على أداء السياسة النقدية، حيث كان افترضت الدراسة أن استقلالية المصارف المركزية لها تأثير إيجابي على أداء السياسة النقدية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي. تبنت الدراسة مؤشر Cukierman استناداً على القانون 1 لسنة 2005 والقانون المعدل 46 لسنة 2012. أظهرت الدراسة أن درجة الاستقلالية كانت 0.64 وهي درجة جيدة حسب الدراسة، كما أشارت الدراسة فشل السياسة النقدية المعتمدة من

مصرف ليبيا المركزي في معالجة الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد مصرف ليبيا المركزي على مؤشر Cukierman فيما يخص مجلس الادارة وعهدة المحافظ وأهداف السياسة النقدية، من خلال تعديل قانون المصارف بما يمكن مصرف ليبيا المركزي بما يمكنه من رفع درجة الاستقلالية.

3. دراسة (Fouad, Fayed, & Emam, 2019)، بعنوان "A New Insight into the Measurement of Central Bank Independence" حيث قام الباحث بتصميم مؤشرين: أحدهم يتناول استقلال المصرف المركزي بحكم القانون والآخر يقيم المستوى الفعلي لاستقلال المصرف المركزي. وترى الدراسة أن هذان المقياسان يتفوقان على المقاييس التقليدية في عدة جوانب منها، أنهما أكثر شمولاً من حيث الترتيبات المؤسسية المحتملة، ويدمج المؤشر بحكم القانون عدة جوانب تتعلق باستقلالية المصرف المركزي لم تجمع سابقاً في مؤشر واحد كاستقلال المالي، والقيود المتعلقة بالائتمان غير المباشر للحكومة، والمساءلة والشفافية. أما المؤشر الفعلي، فيتضمن المؤشرات الرئيسية الحالية لقياس استقلالية المصرف المركزي الفعلي مثل، معدل دوران رأس المال، ومؤشر الضعف السياسي، ودالة رد فعل السياسة النقدية. كما أضاف هذا المقياس وظيفة المقرض الأخير، واستقلالية مجلس إدارة المصرف المركزي، والاستقلال المالي الذي لم يدرج في الدراسات السابقة.

4. دراسة (محمد و علوش ، 2019) والتي كانت بعنوان "تأثير استقلالية المصرف المركزي على المالية العامة"، وأوضحت الدراسة أن المالية العامة لها تأثير على استقلالية المصرف المركزي من خلال جملة من المتغيرات النقدية كالتضخم إذ تؤثر المالية العامة من خلال النفقات والايادات على التضخم. وأوصت الدراسة بأن يحدد هدف واحد للسياسة النقدية في العراق نظراً للظروف التي تمر بها البلاد.

5. دراسة (البياتي و سعيد ، 2018)، "استقلالية البنوك المركزية مع اشارة خاصة إلى قياس مدى استقلالية المصرف المركزي العراقي" والتي أستخدم الباحثان نموذج Grilli & Cukierman حيث توصلت الدراسة إلى أن درجة استقلالية المصرف المركزي العراقي وصلت (75%) وهي درجة جيدة، كما أشار الباحثان إلى أن درجة الاستقلالية يمكن زيادتها بإجراء بعض التعديلات في قانون المصارف العراقي خاصة في متغير المحافظ ومتغير صياغة السياسة النقدية . غير أن الدراسة ترى أن درجة الاستقلالية الفعلية هي بعيدة عن هذه النتيجة .

6. دراسة (الغالبى و الجبورى ، 2017) والتي قام الباحثان بدراسة "آثر استقلالية البنك المركزي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (البطالة والتضخم) في العراق خلال الفترة (1991-2013)"، حيث أعتد الباحثان على تحليل السلاسل الزمنية خلال فترة الدراسة باستخدام برنامج Eviews . حيث أظهرت الدراسة أن هناك تأثير إيجابي بين متغير الاستقلالية والتضخم، ولم تتأثر العلاقة بين الاستقلالية و متغير البطالة، وأن التغيرات التي تحدث في متغير البطالة لم يكن لاستقلالية المصرف المركزي العراقي أي دور فيها . ويرى الباحثان أن من أجل تخفيض معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي يجب أن ترفع درجة استقلالية المصرف المركزي العراقي. وتوصلت الدراسة أن استقلالية المصرف المركزي لها آثار ايجابية على متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في البطالة والتضخم في العراق. كما اشارة الدراسة أن التغير الذي حصل في البطالة في العراق لم يكن لدرجة استقلالية المصرف المركزي العراقي أي دور فيها.

7. دراسة (عزوز، 2008)، عنوان الدراسة "قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الاصلاحات المصرفية الحديثة. إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة"، التي قامت بقياس استقلالية البنك المركزي الجزائري في ظل الاصلاحات المصرفية التي انتهجتها الجزائر خلال تلك الفترة، وأستخدم الباحث نموذج Grilli & Cukierman حيث كانت درجة الاستقلالية الكلية 46% وهي نسبة متواضعة جداً مقارنة ببعض الدول المجاورة . ويرجع الباحث هذا التراجع إلى عدم اشراك مجلس ادارة البنك المركزي في إعداد مشاريع القوانين التي تدعم استقلالية هذه المؤسسة . كما أن المحافظ يتم تعيينه من رئيس الجمهورية وهو ما ساهم في تراجع استقلالية المصرف المركزي .

رغم تعدد الدراسات التي تناولت موضوع استقلالية المصارف المركزية في العديد من الدول، واستخدام نماذج متعددة لقياس درجة الاستقلالية، فإن الدراسات التي تم اجرائها على مصرف ليبيا المركزي استندت على مؤشر Cukierman أو Grilli & Cukierman، والذين لم يغطيا كافة مؤشرات الاستقلالية، كما أن الباحث لم تقع بين يديه دراسة أو ورقة تقيس استقلالية مصرف ليبيا المركزي باستخدام مقياس Jasmine وزملائها، ولهذا تعتبر هذه الدراسة إضافة لهذا النوع من الدراسات، خصوصاً أن نموذج Jasmine وزملائها، ضم العديد من مؤشرات الاستقلال التشريعي المتناثرة، تم جمعها في مؤشر واحد، إضافة إلى اشتماله على مؤشرات جديدة لم يتم تناولها في المقاييس أو النماذج السابقة، مثل الاستقلال المالي والمساءلة

والشفافية، وهي مقاييس مهمة تمس استقلالية مصرف ليبيا المركزي. كما قامت هذه الدراسة بقياس سرعة تغيير المحافظ TOR، وهو أحد المقاييس المهمة التي يرى الباحث ضرورة قياسها.

7. الجانب النظري :

7.1. نشأة استقلالية المصرف المركزي :

تاريخياً، تم تأسيس أول بنك مركزي في العالم عام 1668 في السويد، وتبعه بنك إنجلترا المركزي عام 1694. على مر العقود وحتى الحرب العالمية الأولى، تأثرت البنوك المركزية بتطورات اقتصادية وسياسية وديموقراطية، التي تمحورت حول استقلالية المصارف المركزية (عبدالمنعم و طلحة ، 2019) . لأكثر من 200 عام وحتى قبل إنشاء البنوك المركزية ، أثار موضوع استقلالية المصارف المركزية جدلاً واسعاً، فقد أشار ديفيد ريكاردو عام 1824 معقّباً على إنشاء بنك وطني بقوله :

"لا يمكن الاطمئنان إلى الاعتماد على الحكومة في السيطرة على إصدار النقود القانونية إذ أن منح الحكومة هذا الأمر سيترك غالباً افراطاً في استعمال هذه السلطة ومن ثم سوف يؤثر على التوزيعات الاقتصادية كلاً حسب دوره" .

و أشار البياتي وسعيد (2018) أن ريكاردو أضاف أنه سوف يكون هناك خطر كبيراً إذا ما سيطر الوزراء (الحكومة) بأنفسهم على إصدار النقود الورقية ، لهذا يقترح ريكاردو أن يتم وضع ذلك في أيدي نواب يتم تفويضهم، ولا يمكن عزلهم من وظائفهم إلى عن طريق الاقتراح في مجلس النواب ، وأضاف ريكاردو منع أي تعاملات مالية بين هؤلاء المفوضين والوزراء، ولا ينبغي لهم أن يقرضوا أموالاً للحكومة . وإذا أرادت الحكومة الحصول على الاموال فعليها أن تحصل عليها من الضرائب أو عن طريق بيع أدوات الخزنة أو أن تقترض من أي مصرف من المصارف، ولكن لا يمكن أن تقترض الحكومة من هؤلاء الذين يملكون القدرة على إصدار النقود (البياتي و سعيد ، 2018).

وفي هذا المجال، يشير (Fraser, 1994) بأن كينز قد سبق وتحدث أمام اللجنة الملكية في المصرف المركزي الهندي عام 1913 قائلاً " إن المصرف المركزي النموذجي هو المصرف الذي يمزج المسؤولية الأساسية للحكومة مع درجة عالية من الاستقلالية لسلطات المصرف". مع ذلك، شهدت العلاقة بين المصارف المركزية والحكومات تغييراً كبيراً في أعقاب أزمة الكساد الكبير (1929-1939) بسبب ارتفاع معدلات البطالة وركود النشاط الاقتصادي، ومن ثم زيادة تدخل الحكومة في عمل المصارف المركزية وتأميم

بعضها ونقل ملكيتها إلى الدولة وتزايد الضغط على هذه المصارف لتمويل العجوزات في الموازنة العامة، والذي كان له تأثير سلبي على استقلالية المصارف المركزية . خلال عقد الستينات من القرن الماضي، استمر هذا الاتجاه في ضوء القناعة بوجود نوع من المفاضلة ما بين البطالة والتضخم استناداً إلى العلاقة التي أظهرها منحني فيليبس (Phillips Curve) في إطار الفكر الكينزي، وهو ما يعني أن المصارف المركزية بمقدورها خفض معدلات البطالة من خلال تبني سياسات نقدية توسعية تسهم في زيادة مستويات الناتج والتشغيل ، إلا إن ذلك يأتي على حساب معدلات التضخم (عبدالمعظم و طلحة ، 2019).

شهد عقد السبعينات من القرن الماضي نقاشاً كبيراً في الأدبيات الاقتصادية بسبب ظهور الركود التضخمي، حيث تزايدت الشكوك حول جدوى الفكر الكينزي، والافراط في الاعتماد على سياسة نقدية توسعية في الاقتصاديات الغربية، وأشار فريدمان بوجود مفاضلة بين معدل البطالة وانحراف معدلات التضخم عن المعدل المتوقع في الأجل القصير فقط ، ما يؤكد محدودية تأثير السياسة النقدية على معدل البطالة .

وأشار العديد من الدراسات في هذه الفترة إلى مشكلة عدم الاتساق الزمني للسياسة النقدية، إذ يرى كل من Jacom & Vazquez (2005) أن الإصلاحات التي تبنتها العديد من المصارف المركزية أعطتها قدر من الاستقلالية عن السلطات المالية في تصميم وتنفيذ السياسة النقدية، إنما يستند على الاسهامات النظرية وأهمها نموذج عدم الاتساق الزمني الذي قدمه كل من Kydland & Prescott عام 1977 وتم تطويره عن طريق Barro & Gordon عام 1983، حيث أشارا إلى أنه إذا ما كانت الحكومة تواجه مفاضلة بين معدلات البطالة والتضخم فهي تميل إلى تفضيل معدلات التضخم تتجاوز المعدلات المثالية (ديش ، 2018)

في عام 1985 نادى Rogoff بنفويض السياسة النقدية إلى مصرف مركزي مستقل ومتحفظ في مواجهته للتضخم كأحد الحلول المطروحة للميل التضخمي للسياسة النقدية والتي تنشأ عن تعدد أهداف هذه السياسة إذ تهدف إلى استقرار الناتج، التوظيف، إلى جانب استقرار الاسعار .

أخيراً، فقد أشار الاقتصادي في جامعة أكسفورد (يورسلا هكس) إلى مفهوم المصرف المركزي الكفو والفعال بالكلمة التالية:

"إن البنك المركزي ليس مجرد محافظ ونائب محافظ ومجموعة موظفين، وإنما البنك المركزي هو مجموعة من العقول ذات المعارف العلمية والخبرة الواسعة في الشؤون النقدية والاقتصادية والقانونية، والتي ينتظم عملها في مؤسسة لها صلاحيات واسعة واستقلالية في ممارسة أعمالها

لتحقيق الاغراض التي تعرف العالم المتقدم على أنها أغراض البنوك المركزية" (البياتي و سعيد ، 2018).

7.2. مفهوم الاستقلالية:

تعني استقلالية المصرف المركزي أن المصرف يكون مفوضاً بالعمل على حماية قيمة النقد وتحقيق استقرار الاسعار وأن يكون بالتالي مستقلاً عن الحكومة في إدارة السياسة النقدية وذلك حرصاً على إبعاد السياسة النقدية ووظائف المصرف المركزي عن التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للآراء ومصالح السياسيين سواء في الحكومة أو البرلمان.

استقلالية المصرف المركزي لا تعني الانفصال التام عن السلطة الاقتصادية المتمثلة في الحكومة في شتى النواحي سواء من جهة إدارة السياسة النقدية والانتمائية أو الهيكل التنظيمي أو الإطار التشريعي... الخ، في الواقع فإن المصرف المركزي ليس سوى مؤسسة تعمل ضمن الإطار المؤسساتي للدولة وأن السياسة النقدية التي يقوم بإدارتها المصرف المركزي هي إحدى السياسات الاقتصادية للدولة (عشري ، 2021).

فالمؤسسة المستقلة هي التي تحدد أهدافها وتتخذ قراراتها من دون تدخل من الجهاز السياسي، كما تعني أن يكون المصرف المركزي مفوضاً وحده بالعمل على تحقيق استقرار الاسعار، وأن يتمتع المسؤولون الرسميون في المصرف المركزي بالاستقلالية، خصوصاً فيما يتعلق بتعيينهم وإقالتهم، وأن يتمتع المصرف المركزي بالاستقلال المالي عن الحكومة.

من هنا يمكن تحديد مفهوم استقلالية المصرف المركزي في إدارة السياسة النقدية لتجنب الالتباس أو التداخل مع مفاهيم أخرى من خلال المفهومين التاليين:

1. **المفهوم الأول:** يتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر، عن طريق إيجاد نوع من القواعد السياسية النقدية يتحتم إتباعها.
2. **المفهوم الثاني:** يتمثل في منح المصرف المركزي الاستقلال التام لإدارة السياسة النقدية، من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطات التنفيذية من ناحية، ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية من ناحية أخرى، ويعتبر هذا المفهوم أكثر ارتباطاً بممارسات المصارف المركزية لوظائفها في الوقت الحالي (ماطي، 2009).

إذاً علينا أن نميز بين استقلالية المصرف المركزي في تحديد الاهداف والاستقلالية في تحديد الادوات. إذا كانت أهداف المصرف المركزي أو أهداف السياسة النقدية محددة بدقة فهذا يعني أن الاستقلالية في تحديد الاهداف ضعيفة والعكس، أما إذا كانت الاهداف غير محددة بدقة فتكون استقلالية المصرف المركزي أكبر، كما أنه إذا كانت الاهداف كثيرة ومتعددة فإن هذه الاهداف تتناقض وبالتالي تقل الاستقلالية في تحديدها، أما إذا حدد هدف المصرف المركزي في استقرار الاسعار فإنه يكون أكثر استقلالاً (عباس ، 2014).

أما فيما يتعلق بتحديد الادوات، فإنه لتحقيق الهدف الرئيسي للمصرف المركزي وهو المحافظة على استقرار الاسعار والعملة، يجب استعمال كافة أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة، فإذا كانت هذه الادوات مفروضة على المصرف المركزي فلا تكون له استقلالية، إما إذا كان له الحرية في اختيار الادوات الناجعة لتحقيق أهدافه فيتمتع باستقلالية (عزوز ، 2008).

هناك عدة تعريفات لاستقلالية المصرف المركزي، لعل من أهمها تعريف Hicks الذي عرف استقلالية المصرف المركزي على أنها " مصرف مركزي خال نسبياً من أي تدخل سياسي " . أما Walsh (2005) فعرف الاستقلالية على أنها "تحرر صناع السياسة النقدية من التأثير السياسي أو الحكومي المباشر أثناء التصرف في السياسة النقدية". أما (مايكل أبديمان) فعرف الاستقلالية على أنها "تعني عدم تأثر صانعي السياسة النقدية بالضغوطات السياسية من جانب الحكومة واجهزتها المختلفة أي أن البنك المركزي يسمع آراء الحكومة أو من يمثلها ولكن القرار الاخير يكون له وحده" (خورشيد ، 2013).

هناك العديد من التعريفات حول استقلالية المصرف المركزي، لا يتسع المجال لسردها جميعاً، ولكن جميعها تتفق أن يستقل المصرف المركزي عن الحكومة فيما يتعلق بتحديد الاهداف والادوات، ووظائف المصرف المركزي.

8. استقلالية المصارف المركزية بين التأييد والمعارضة:

فكرة استقلالية المصارف المركزية لاقت تأييداً كبيراً وخاصة من قبل السلطات المسؤولة في المصارف المركزية، إلا أن هناك من يعارض هذه الاستقلالية. فيما يلي عرض لبعض هذه الآراء المتباينة:

8.1. الآراء المؤيدة :

يستند المؤيدون لاستقلالية المصرف المركز على مجموعة من المبررات والحجج التي يمكن أيجازها فيما يلي :

1. يرى مؤيدي الاستقلالية أن استقلالية المصرف المركزي ستؤدي إلى مصداقية السياسة النقدية، وقدرتها على تحقيق الاستقرار في الأسعار والمحافظة عليها في المدى الطويل مع حد أدنى من التكاليف الاقتصادية الحقيقية . كما أن ذلك يكسبها الشفافية في نظر الشعب والمنظمات الدولية (ماطي، 2009).
2. المؤشرات الاقتصادية الدولية، حيث يدعم صندوق النقد الدولي الاتجاه نحو استقلالية المصارف المركزية، وأصبح أحد المتطلبات المهمة في برامج الإصلاح المالي والمصرفي التي يفرضها على الدول النامية، في إطار الاتجاه العالمي نحو فرض آليات السوق وفق متطلبات السوق الحر (خورشيد ، 2013).
3. رسم السياسة الاقتصادية للبلد يجب أن تكون بعيداً عن نفوذ وتدخل رجال السياسة، بما فيهم أعضاء الحكومة والبرلمان لأنهم يسعون لكسب ود الناخب بالدرجة الأولى على حساب أهداف السياسة النقدية (البياتي و سعيد ، 2018).
4. تشير العديد من الدراسات منها Fischer أن هناك علاقة عكسية بين التضخم واستقلالية المصرف المركزي من خلال استعراضه للعديد من الدراسات التي تناولت موضوع الاستقلالية (الغالي و الجبوري ، 2016).

8.2. الآراء المعارضة:

يرى المعارضون لاستقلالية المصرف المركزي مجموعة من المبررات التي منها:

1. ان استقلالية المصرف المركزي قد لا تكون مستقلة تماماً عن سلطة الحكومة، إذ هناك وسائل وأساليب رسمية وغير رسمية عديدة تستطيع من خلالها الحكومة التأثير على السياسة النقدية التي تعتمدها المصارف المركزية المستقلة (الغالي و الجبوري ، 2017) .

2. يرى بعض المعارضين أن المصرف المركزي هو وكيل الحكومة ومنفذ للسياسة النقدية التي تملئها عليه وإن أكثر المصارف المركزية هي خاضعة للسلطة الحكومية بحجة أن السياسة النقدية هي موضوع أو قضية سياسة، لذلك يجب على محافظي المصارف المركزية الاستجابة لأوامر قادتهم السياسيين (خورشيد ، 2013) .

3. من جانب آخر يرى بعض المعارضين أن مسألة استقلالية المصرف المركزي تؤدي إلى معالجة التضخم لا تؤكد الوقائع و هي عملية نسبية، حيث أن الواقع يشير أن بلد مثل الأرجنتين وبيرو تعاني من معدلات تضخم عالية جداً بالرغم تمتع المصارف المركزية لديها باستقلالية عالية . في المقابل هناك دول تتمتع بمعدلات تضخم منخفضة، مثل فرنسا، والمغرب، وقطر، واليابان، والسلطة النقدية لديها تتمتع بدرجة محدودة من الاستقلالية (الغالي و الجبوري ، 2017).

إذاً تتباين الآراء بين مؤيد ومعارض لموضوع استقلالية المصرف المركزي، ولإزالة الجدل مستمر بين مؤيد ومعارض ، ولكن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن يعمل الطرفين (الحكومة، والمصرف المركزي) من أجل تحقيق الاهداف الاقتصادية العامة ، وأن يعمل الطرفين أيضاً لتحقيق الصالح العام للشعب والدولة من خلال تحديد المهام بدقة وفق رؤية واحدة، على أن يلتزم المصرف المركزي بالتزام شروط الشفافية والافصاح والمسؤولية، والحفاظ على استقرار النظام المصرفي .

9. معايير الاستقلالية :

تتفاوت الدراسات التي تناولت موضوع استقلالية المصارف المركزية حول مجموعة المعايير التي تحدد أو تقيس درجة استقلالية المصرف المركزي كمياً وبشكل دقيق، والتي تتأثر بمجموعة من العوامل والمتغيرات التي تحتمل أحكاماً نسبية. كما اختلفت في الترتيب والوزن النسبي الممكن اعطائه لكل متغير من المتغيرات،

الأمر الذي انعكس في وجود بعض الاختلافات البسيطة في نتائج الدراسات التي تناولت موضوع الاستقلالية . في العموم يمكن تقدير أو قياس درجة استقلالية المصرف المركزي من خلال التقدير الذي يبين إلى أي مدى يعطي قانون المصارف المركزية الحرية والاستقلالية في تحديد اهدافه (الاستقلال القانوني أو السياسي)، أو إلى أي مدى يعطي المصرف المركزي الحرية في اختيار ادوات السياسة النقدية اللازمة لتحديد تلك الاهداف (الاستقلال الاقتصادي) . ومن أهم هذه المعايير التي تقاس بها درجة الاستقلالية ، والتي اشتملت عليها اغلب المقاييس المهمة لقياس درجة استقلالية المصرف المركزي هي :

1. سلطة المصرف المركزي في تعيين وعزل محافظ المصرف المركزي واعضاء مجلس الادارة، ومدة ولايتهم ومعدل استقرارهم في وظائفهم . في العديد من دول العالم يتم تعيين محافظ وكبار المسؤولين في المصرف المركزي من قبل الحكومة، وهذا لا يتعارض مع استقلالية تلك المصارف، إلا أنه في الدول التي تتمتع بمصارفها بدرجة عالية من الاستقلالية فإن هناك قيود ومحددات على الحكومة في مجال تعيين وإقالة محافظ المصرف المركزي ومجلس ادارته، والتي منها اشتراط موافقة البرلمان قبل التعيين، إضافة لتحديد فترة البقاء في المنصب بحيث تكون طويلة نسبياً، وعليه كلما كانت فترة بقاء المحافظ وباقي مجلس الادارة طويلة كلما تمتع المصرف المركزي باستقلالية أكثر (ماطي، 2009) و (خورشيد ، 2013).
2. مدى سلطة وحرية المصرف المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ودرجة تدخل الحكومة فيها، ومن هو صاحب القرار النهائي في حالة وجود خلاف بين المصرف المركزي والحكومة بشأن السياسة النقدية ، فكلما كانت المصارف المركزية لها صلاحيات واسعة في صياغة السياسة النقدية كلما تمتع المصرف المركزي باستقلالية أكثر والعكس صحيح .
3. مدى تمثيل الحكومة في مجلس ادارة المصرف المركزي، وما إذا كان التمثيل للحضور والاستماع أو يمتد إلى حق التصويت والمشاركة والاعتراض عن اتخاذ القرارات، إذ تختلف درجة استقلالية المصرف المركزي من ناحية عدد اعضاء مجلس الادارة ممن يمثلون الحكومة في المصرف المركزي، فكلما انخفضت نسبة اعضاء الحكومة الممثلين في مجلس الادارة فإن المصرف يكون أكثر استقلالية والعكس (الغالبى و الجبورى ، 2016).

4. مدى التزام المصرف المركزي بنمو العجز في الإنفاق الحكومي، وكذلك مدى التزامه شراء ادوات دين حكومية بشكل مباشر (سوق الاصدار الاول)، ومدى التزامه منح تسهيلات ائتمانية للحكومة وهيئاتها ومؤسساتها .
 5. سلطة الحكومة بشأن ميزانية المصرف المركزي (الاستقلال المالي) أن تدخل الحكومة بشأن ميزانية المصرف المركزي من خلال الاشتراط على حصول موافقة مسبقة من الحكومة للموازنة قد تعتبر وسيلة غير مباشرة من قبل الحكومة للتأثير على المصرف المركزي عن طريق تقييد حصوله على الموارد المالية اللازمة له في حالة عدم إتباعه لتوجيهاتها، فكلما انخفض تدخل الحكومة بشأن ميزانية المصرف المركزي كلما كان أكثر استقلالاً (عشري ، 2021).
 6. تحديد الاهداف : يعتبر المصرف المركزي مستقلاً بدرجة عالية، عندما يحدد قانون المصارف والنقد والائتمان أهداف السياسة النقدية بشكل محدد وواضح، فعندما يكون الهدف الاساسي للمصرف المركزي هو تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار فإن مسؤولية السياسة النقدية تنحصر في المصرف المركزي بالمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار .
 10. مقاييس احتساب درجة الاستقلالية للمصارف المركزية:
- هناك العديد من المقاييس لقياس استقلالية المصارف المركزية، وضعت من قبل العديد من المؤلفين والخبراء لقياس درجة استقلالية المصارف المركزية، وهناك اربع مقاييس رئيسية مستخدمة لقياس درجة الاستقلالية لهذه المؤسسات والتي منها :
1. مقاييس كل من Bade & Parkin: 1977 , Alesina :1988 , Grilli; Masciandaro & Tabellini (GMT): 1991 , Cukierman:1992، وتتميز هذه المقاييس باعتمادها على متغيرات قانونية ومؤسسية للمصرف المركزي .
 2. مقاييس وضعت باستخدام متغيرات تأثير معينة بكل دولة (متغير الأثر)، مثل Eijffinger et al: 1996.
 3. مقاييس تبحث في الإطار المؤسسي للمصرف المركزي استناداً على الاستبيانات مثل : (Cukierman: 1992), (Cukierman, Webb and Neyapti –CWN–: 1992), (Fry, Julius, Maha–Deva, Rogers and Sterne –FJMRS–: 2000”

4. مقاييس تستخدم مدة الخدمة المتوسطة لحاكم المصرف المركزي بصفته وكيل استقلالية المصرف المركزي مثل : -DHK- (CWN: 1992), (De Haan and Kooi -DHK-: 2001), Sturm and De Haan-SDH-: 2000) .

5. مقياس Jasmine وآخرون، تم اعتماده عام 2019، حيث قامت الدراسة بجمع كافة المعايير الخاصة بالاستقلال التشريعي أو الفعلي والتي كانت مبعثرة بين الدراسات السابقة، بحيث تم إخراجها ضمن إطار موحد لتصبح أكثر شمولاً من حيث الترتيبات المؤسسية الممكنة. أحتوى مقياس الاستقلال التشريعي على 10 معايير رئيسية تتفرع منها 32 معيار فرعي كما هو واضح بالجدول رقم (1)، كما تم إضافة مؤشر جديد لم تظهر سابقاً في مقياس موحد مثل المعايير المتعلقة بالاستقلال المالي، والقيود المتعلقة بالانتماء غير المباشر للحكومة والمساءلة والشفافية. تم إضافة الاستقلال الفعلي الذي يتكون من معدل دوران المحافظ .

سيعتمد الباحث على مقياس Jasmine وزملائها، الذي هو نتيجة لدمج مجموع من المؤشرات، حيث يرى الباحث أنه يغطي كافة المؤشرات المهمة في تحديد استقلالية المصرف المركزي.

أولاً: قياس استقلالية مصرف ليبيا المركزي وفق القانون 46 لسنة 2012

كما سبق وذكرنا يتكون مقياس Jasmine وآخرون، من 10 معايير رئيسية تتفرع منها 32 معيار فرعي، سيتم تناولها بالتحليل فيما يلي:

أولاً : مؤشر أهداف المصرف المركزي :

حسب هذا المؤشر، تزداد درجة استقلالية المصرف المركزي إذا حقق المصرف الهدف الاساسي وهو هدف استقرار الاسعار، بحيث يكون استقرار الاسعار هو الهدف الوحيد، وتتنخفض درجة الاستقلال عند تكون الاهداف المعلنة لا تشمل استقرار الاسعار. وهذا يظهر في المادة 5 من قانون المصارف 46 لسنة 2012 التي وضعت استقرار الاسعار كهدف مع مجموعة من الاهداف دون إعطائه الاولوية عن الاهداف الاخرى، عليه فإن هذا المؤشر تحصل على الدرجة 0.75 من أصل الحد الاقصى للدرجة وهو الواحد صحيح.

ثانياً : مؤشر صياغة السياسة النقدية:

أشارت المادة 5 من قانون المصارف 46 لسنة 2012، أن مصرف ليبيا المركزي هو المسؤول عن وضع وصياغة السياسة النقدية والائتمانية في ليبيا، وعليه فإن درجة الترتيب كانت 1 صحيح. أما فيما يتعلق بحل التنازع فإن مصرف ليبيا المركزي له السلطة النهائية في القضايا المحددة، وعليه فإن درجة الترتيب تساوي 1 صحيح. كما أن الحكومة ممنوعة من تجاوز المصرف المركزي فيما يتعلق بالسياسة النقدية. من هنا، كان أجمالي هذا المؤشر 3 درجات من أصل 3 درجات في المجموع، وهي درجة مرتفعة.

ثالثاً: مؤشر تعيين وإقالة محافظ المصرف المركزي:

ما يميز مقياس Jasmine هي فصل مؤشر تعيين وإقالة المحافظ عن مؤشر تعيين وإقالة مجلس الإدارة. حسب المؤشر فإن درجة استقلالية المصرف المركزي ترتفع كلما تجاوزت فترة تعيين المحافظ الدورة الانتخابية. وفي هذا الإطار أشارت المادة 17 من قانون المصارف رقم (46) لسنة 2012، أن تعيين المحافظ ونائبه يكون بقرار من السلطة التشريعية وهي البرلمان الليبي فقط، كما يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة للمصرف من نفس السلطة، بشرط التشاور مع محافظ مصرف ليبيا المركزي. وأعطت المادة (18) من نفس القانون محافظ المصرف والذي يمثل الرئيس التنفيذي للمصرف، سلطة تعيين كبار المدراء والموظفين داخل المصرف. وحددت المادة (17) مدة خدمة المحافظ ونائبه بثلاثة سنوات قابلة للتמיד لثلاثة سنوات أخرى بعد موافقة السلطة التشريعية، وهذه المدة أقل من الدورة الانتخابية للحكومة.

أما فيما يخص بالإقالة، فقد حددت المادة 22 من نفس القانون، أن السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان هي السلطة المختصة بإقالة المحافظ ونائبه وأعضاء مجلس الإدارة حتى قبل انتهاء المدة، إذا ثبت العجز أو التقصير أو المرض، الملحق رقم (1) يعرض المؤشرات التي تتعلق بالمحافظ. حيث كانت درجة الاستقلالية في هذا المؤشر 2.67 من مجموع 5 درجات وهي درجة متوسطة نسبياً.

رابعاً : مؤشر تعيين وإقالة مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي:

وفقاً لهذا المؤشر فإن استقلالية المصرف المركزي ترتفع كلما كانت مدة عضوية مجلس الإدارة تتجاوز الدورة الانتخابية (5 سنوات) دون أن يسمح بإعادة تعيينهم أو قيامهم بتولي مهام وظيفية أخرى طيلة مدة العضوية بالمصرف المركزي، حيث أشارت المادة الـ 17 من قانون المصارف المعدل 46 لسنة 2012 إلى آلية تعيين مجلس الإدارة والصلاحيات، وفصل أعضاء مجلس الإدارة. حيث أشارت المادة الـ 14 من

القانون المذكور إلى "يدار المصرف بمجلس إدارة، يتكون من: المحافظ، نائب المحافظ، وعضوية وكيل وزارة المالية، وستة أعضاء من ذوي المؤهلات العالية في القانون والاقتصاد والمصارف". كما أشارت المادة 17 من نفس القانون، أن يصدر قرار تعيينهم من السلطة التشريعية (البرلمان) بعد التشاور مع المحافظ ويمكن إعادة تعيينهم لمدة ثلاث سنوات، وهي أقل من الدورة الانتخابية. من هنا نجد أن مؤشر مجلس الإدارة وفقاً للمقياس تحصل على درجة 3.92 من 6 درجات، وهي درجة متوسطة.

خامساً: مؤشر حدود إقراض الحكومة:

وفق هذا المؤشر الرئيسي يتكون من 7 مؤشرات فرعية، حيث أن استقلالية المصرف المركزي ترتفع إذ لم يُسمح للمصرف المركزي بالإقراض المباشر سواء المضمون أو غير المضمون بالأوراق المالية، كما يرتفع المؤشر بحضر الائتمان غير المباشر للحكومة، وأن يكون المقترضون المحتملون الحكومة فقط، وإذا كانت حدود القرض موضحة بمقاييس مطلقة (مبلغ نقدي محدد)، على أن تكون استحقاق القرض خلال 6 أشهر فقط، وتحدد أسعار الفائدة على القرض حسب الاسعار السائدة في السوق. حيث أشارت المادة العاشرة من القانون 46 لسنة 2012 بعدم جواز منح تسهيلات أو ضمانات لأي جهة كانت سواء، بصفة مباشرة أو غير مباشرة. وبحساب مؤشر حدود اقراض الحكومة، فإن هذا المؤشر تحصل على 4.5 درجات من أصل 8 درجات وهي درجة متوسطة. ويرجع سبب انخفاض هذه النسبة إلى حدود الاقراض كانت سنة مالية، وعدم خضوع القروض الممنوحة للحكومة لفوائد بسبب صدور القانون رقم 1 لسنة 2013 والذي يمنع احتساب الفوائد المصرفية على القروض.

سادساً: مؤشر المقرض الأخير:

أشارت المادة الـ 8 من قانون المصارف 46 لسنة 2012، أن يلعب المصرف المركزي دور المقرض الأخير، ولم تضع حدود للقروض الممنوحة. وحسب مقياس Jasmine وزملائها، فإن استقلالية المصرف المركزي ترتفع إذا قام المصرف المركزي بتقديم قروض طواري للجهاز المصرفي وفق قيم محددة قانوناً. بناءً على ذلك، فإن مؤشر المقرض الأخير حصل على مجموع 0.5 من أصل درجة واحدة، وهي درجة متوسطة، لأن القانون لم يضع حدود لقيمة القرض أو يحدد الفترة الزمنية لسداد القرض.

سابعاً: مؤشر الاستقلال المالي:

يتكون المؤشر الرئيسي الاستقلال المالي من ثلاثة مؤشرات فرعية هي (ملكية رأس مال المصرف، من يحدد الميزانية الداخلية للمصرف المركزي، تغطية الخسائر)، بناءً على هذا المؤشر فإن استقلالية المصرف المركزي ترتفع إذا كان رأس المال مملوك للمصرف المركزي بالكامل. إضافة أن مجلس إدارة المصرف المركزي وحده من يملك حق وضع الموازنة التقديرية للمصرف، وأن تغطي الخسائر باحتياطيّات عامة أو خاصة أو بإعادة التقييم. بمراجعة القانون 46 لسنة 2012، فإن المادة الـ 4 تشير إلى ملكية مصرف ليبيا المركزي لرأس ماله والبالغ مليار دينار ليبي، كما تشير المادة 27 إلى آلية تغطية الخسائر. حصل مؤشر الاستقلال المالي على درجة 3 من أصل مجموع 3 وهي درجة مرتفعة، وهي تعكس درجة عالية من الاستقلال المالي يتمتع بها مصرف ليبيا المركزي، كما هو واضح من الجدول رقم (1).

ثامناً: مؤشر المسائلة:

يتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية كما في الجدول رقم (1)، وترتفع درجة المقياس إذا كان المصرف المركزي يخضع لرقابة السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان، كما تزداد درجة الاستقلالية إذا تم مراجعة حسابات المصرف من قبل مدقق خارجي مستقل أو لجنة تدقيق بالإضافة إلى المراجع العام. إضافة إلى ارتفاع درجة الاستقلالية بزيادة درجات الإفصاح عن المركز المالي للمصرف، ونشر تقاريره المالية بشكل دوري جنباً إلى جنب مع ملخص موجز عن الميزانية العمومية. أشارت المادة 25 إلى تولي ديوان المحاسبة مراجعة حسابات المصرف، وفقاً لطبيعة نشاط المصرف، والمعايير الدولية المقررة في مجالي المحاسبة والمراجعة. أما المادة 26 فقد أشارت إلى إلزام المصرف المركزي بالإفصاح عن القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، ونشرها في الجريدة الرسمية خلال أربعة أشهر من انقضاء سنته المالية. تحصل هذا المؤشر على درجة 2.5 من إجمالي 3 درجات وهي نسبة مرتفعة، سبب الانخفاض إلى مراجعة المصرف المركزي من قبل ديوان المحاسبة فقط.

تاسعاً: مؤشر الشفافية:

كما يظهر في مكونات المؤشر، فإن درجة استقلالية المصرف المركزي ترتفع إذا كان المصرف المركزي ملزم بنشر التقارير والقوائم بشكل دوري (سنوي، نصف سنوي، ربع سنوي، شهري) إضافة لتقارير عن السياسات النقدية والتضخم، وتنخفض درجة استقلالية المصرف المركزي إذا كان غير ملزم قانوناً بنشر أي معلومة. في هذا الخصوص، ألزمت المادة 26 مصرف ليبيا المركزي بنشر التقارير والقوائم المالية بشكل

سنوي والاوزاع المالية والنقدية والمصرفية المحلية، وتنتشر في الجريدة الرسمية. تحصل هذا المؤشر على درجة 1 من أصل المجموع 1 وهي أعلى درجة.

عاشراً: مؤشر سياسات سعر الصرف:

ترداد درجة استقلالية المصرف المركزي، حسب هذا المؤشر، إذا كان المصرف المركزي هو المسؤول وحده عن صياغة سياسة سعر الصرف، كما يظهر في الجدول رقم (1). حيث أشارت المادة 32 إلى أن مصرف ليبيا المركزي هو الوحيد المخول بتحديد أسعار صرف الدينار الليبي، مقابل العملات الأجنبية. عليه فإن مؤشر سياسة سعر الصرف سجلت درجة 1 من أصل المجموع (1)، وهي أعلى درجة، وذلك بسبب تفرد مصرف ليبيا المركزي بوضع وتنفيذ سياسة سعر الصرف.

ثانياً: قياس سرعة تغيير المحافظ: TOR

يقيس هذا المؤشر متوسط فترة تولي منصب محافظ المصرف المركزي، ويتم حسابه بقسمة عدد محافظي المصارف المركزية خلال فترة معينة على عدد سنوات هذه الفترة.

$$\text{سرعة تغيير المحافظ TOR} = \frac{\text{عدد من محافظي المصارف المركزية خلال فترة معينة}}{\text{عدد سنوات هذه الفترة}}$$

تم وضع هذا المقياس من قبل كوكيرمان Cukierman حيث وضع معدلاً يتراوح ما بين 0.24-02 عندما ينتخب المحافظ من 4 إلى 5 سنوات، وكلما انخفض معدل مؤشر TOR دل ذلك على أن المصرف المركزي متحرراً من الضغوطات الحكومية، ويعكس استقلال أكبر للمصرف المركزي في تحديد أهداف السياسة النقدية (خورشيد ، 2013).

تم تطبيق هذا المقياس على حالة مصرف ليبيا المركزي، حيث تداول على منصب محافظ مصرف ليبيا المركزي عدد محافظين (2) خلال الفترة من 2011 حتى 2025، حيث كانت النتيجة، 0.14 من 0.24 نقطة، وهي درجة فوق المتوسط، تعكس تمتع مصرف ليبيا المركزي بقدر أعلى من الاستقلالية عن الحكومة. ويمكن دعم هذه النتيجة من خلال تغير الحكومات خلال هذه الفترة دون أن يتم تغيير المحافظ.

كما يظهر في المعادلة التالية:

$$\text{سرعة تغير المحافظ TOR} = \frac{2}{14} = 0.14$$

مناقشة نتائج مؤشر الاستقلالية التشريعي، كما يظهر في الجدول رقم (1) استناداً للقانون المعدل 46 لسنة 2012

أظهرت نتيجة التحليل كما هو ظاهر بالجدول رقم (1) أن أجمالي درجة المؤشر بلغت 23.84 درجة من مجموع 32 درجة، وهو ما يمثل نسبة 75% وفق القانون المعدل 46 لسنة 2012، وهي نسبة جيدة مقارنة بدرجة استقلالية البنك المركزي المصري الذي سجل درجة 22.83، بنسبة 71% والذي الاعتماد في حسابها على القانون المصري رقم 194 لسنة 2020 (قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي)، ودرجة استقلالية المصرف المركزي العراقي التي سجلت 75% حسب مقياس Grilli & Cukierman، ودرجة استقلالية مصرف الجزائر المركزي، والذي سجلت درجة الاستقلالية نسبة 46% حسب مقياس Cukierman، وهي نسبة ضعيفة جداً. من ناحية أخرى، هذه النسبة قريبة من درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي التي أجراها (الكيلاني، 2022)، والتي سجل 66.4% والتي اعتمدت نموذج Grilli Cukierman & ودراسة (إنبية، 2021) والتي استندت على مقياس Cukierman، والتي كانت النتيجة 64.7% وهي نسبة لا بأس بها رغم غياب العديد من المؤشرات التي لم يتم تناولهم مثل المسائلة، والشفافية، وسياسة سعر الصرف. حيث كان مؤشر Jasmine وزملائها أكثر شمولاً والذي غطى كافة المؤشرات التي تعكس استقلالية المصرف المركزي. من جهة أخرى، سجل مقياس سرعة تغيير المحافظ TOR درجة 0.14 وهي درجة فوق المتوسطة، وتعتبر متقاربة مع درجة مقياس استقلالية مصرف ليبيا المركزي باستخدام نموذج Jasmine وزملائها والتي سجلت 71%. يرجع الباحث تسجيل نسبة 71% في مقياس Jasmine وزملائها، إلى أخفاق القانون في بعض المؤشرات مثل مؤشر المحافظ والذي تحصل على درجة 3.5 من مجموع المؤشر الكلي 5، والذي كان بسبب حصر السلطة التشريعية دون غيرها في تعيين المحافظ، والذي يفضل أن يكون ترتيب مشترك يتم الترشيح من مجلس الادارة ويعرض على السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. فيما يتعلق بالفصل والاقالة الذي منح للسلطة التشريعية تقديراً دون أسباب صحية أو أخفاق المحافظ في تنفيذ السياسة النقدية أو قرار محكمة مستقلة.

مؤشر مجلس الادارة حقق 3.92 درجة من أصل المجموع 6 درجات، وترجع لإخفاق القانون في مدة عضوية المجلس والتي كانت أقل من الدورة الانتخابية، واعطاء حق الفصل للسلطة التشريعية دون غيرها،

حيث أعطى المؤشر الدرجة كاملة لفصل أعضاء مجلس الادارة أو العضو بسبب عجز أو مخالفة قانونية أو حكم قضائي. المؤشر الاخر الذي شهد انخفاض في درجات المؤشر، هو حدود الاقراض الحكومي، والتي كانت في أدنى المؤشر 0.33، والتي كانت نسبة من إيرادات الحكومة، في حين أن الدرجة الكاملة لحدود الاقراض تكون موصوفة بمقياس مطلق. أما فيما يتعلق بمدة استحقاق القرض، فقد اعطى القانون للمصرف المركزي استحقاق القرض سنة، وهي درجة أقل من الدرجة الكاملة للمؤشر الفرعي وهي يكون استحقاق القرض خلال 6 أشهر. فيما يتعلق بالمقرض الاخير، فقد كانت الدرجة متواضعة بسبب عدم وضع حدود لقيمة القرض الممنوح. في مؤشر المسائلة كانت الدرجة منخفضة بسبب مراجعة المصرف من قبل ديوان المحاسبة دون وجود مراجع خارجي مستقل بالإضافة لديون المحاسبة. الجدول رقم (1) يُظهر ملخص لعدد المؤشرات الرئيسية والفرعية، والدرجة حسب قانون المصارف المعدل رقم (46) لسنة 2012، مقارنة بالدرجة الكلية لكل مؤشر. أما فيما يتعلق بمؤشر سرعة تغيير المحافظ TOR فقد سجل نسبة 0.14 من 0.24 خلال الفترة من 2011 حتى 2025 والذي شهدت تداول منصب محافظ مصرف ليبيا المركزي عدد 2 محافظين، رغم مرور أكثر من 5 حكومات خلال الفترة. وهذا يعكس استقلال منصب المحافظ وعدم تأثره بتغيير الحكومة وتداولها.

جدول رقم (1) ملخص عام للمقياس

ر. م	المؤشر الرئيسي	عدد المؤشرات الفرعية	مجموع درجات كل مؤشر	الدرجة حسب قانون المصارف
1	الاهداف	1	1	0.75
2	صياغة السياسات	3	3	3
3	تعيين المحافظ	5	5	2.67
4	مجلس الادارة	6	6	3.92
5	حدود اقراض الحكومة	8	8	5.5
6	المقرض الاخير	1	1	0.5
7	الاستقلال المالي	3	3	3

2.5	3	3	المسائلة	8
1	1	1	الشفافية	9
1	1	1	سياسة سعر الصرف	10
		0.14	مؤشر سرعة تغيير المحافظ	
23.84	32		المجموع	
75%			النسبة	

11. النتائج :

كان الهدف من الدراسة هو الاجابة على السؤال، هل يتمتع مصرف ليبيا المركزي بالاستقلالية الكافية لممارسة مهامه الوظيفية وإدارة السياسة النقدية وفقاً للقانون رقم 46 لسنة 2012 وعليه اعتمدت الدراسة على نموذج Jasmine وزملائها، لقياس درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي. كما هدفت الدراسة إلى قياس سرعة تغير المحافظ TOR الذي تم إعداده من قبل. Cukierman حيث تكمن أهمية استقلالية مصرف ليبيا المركزي في قدرته على الاستقلال عن سلطة الحكومة المطلقة، وأن يتحرر من أي ضغوطات سياسية تكون سبب في النيل من استقلاليته في تحقيق أهدافه التي شرعها له القانون .

وخلصت الدراسة للنتائج التالي:

1. حقق مصرف ليبيا المركزي مؤشر استقلالية جيد مقارنة مع بعض الدول العربية المجاورة ، حيث سجل 23.84 درجة من 32 درجة أي بنسبة 75% حسب مقياس Jasmine وزملائها.
2. سجل مقياس تغيير المحافظ 0.14 من أجمالي مقياس المؤشر والذي يتراوح بين (0.2-0.24) حيث ترتفع درجة استقلالية المصرف المركزي بانخفاض درجة المعدل.
3. استقلالية المصرف المركزي لا تعني الانفصال التام عن الحكومة، وإنما يكون باتفاق بين الطرفين على تحديد الاهداف التي في النهاية تخدم الاقتصاد الكلي للدولة .
4. القانون رقم 46 لسنة 2012 ، يعطي المصرف المركزي استقلالية جيدة في بعض المتغيرات خصوصاً فيما يتعلق بالجهة التي تعين المحافظ ونائبه ومجلس الادارة، ومسؤولية صياغة السياسة النقدية، وإقراض الحكومة.
5. نظم القانون وظيفة الاقراض من خلال وضع مجموعة من الضوابط والشروط الصارمة.

6. مدة تعيين المحافظ ونائبه قصيرة نسبياً لتحقيق أهداف السياسة النقدية المتوسطة وطويلة الاجل، الأمر الذي يضعف من درجة استقلالية المصرف المركزي.
7. ما يميز القانون 46 لسنة 2012 أنه أعطى مصرف ليبيا المركزي صلاحيات جيدة في إقراض الحكومة، وأن المصرف المركزي له الكلمة النهائية في ذلك دون ضغوطات من الحكومة.
- 12. التوصيات :**

1. إجراء تعديلات جذرية على قانون المصارف رقم 46 لسنة 2012 من أجل إعطاء مصرف ليبيا المركزي مزيد من الاستقلالية.
2. ضرورة توحيد شقي مصرف ليبيا المركزي (طرابلس ، بنغازي) في أقرب وقت ، حتى يقوم المصرف بتحقيق اهدافه في الاستقرار المالي واستقرار الاسعار.
3. ضرورة التنسيق مع الحكومة في إدارة السياسة النقدية والتجارية والاقتصادية والمالية من أجل تحقيق أداء افضل للسياسة الاقتصادية الكلية في ليبيا.
4. عزل السياسة النقدية عن تدخلات الحكومة.
5. وضع قواعد واضحة لمساءلة مصرف ليبيا المركزي عن نتائج الاعمال وفق المعمول به، بحيث يتم وضع قواعد واضحة للعلاقة بين مصرف ليبيا المركزي والحكومة، لتتلافى عدم تعارض الاهداف.
6. إعادة النظر في آلية تشكيل مجلس الادارة، بحيث يتم تشكيله وفق ما هو منصوص عليه في قانون المصارف.
7. منع التمويل المباشر للدين الحكومي.
8. تطوير سوق المال في ليبيا بما في ذلك سوق النقد ن أجل إعطاء المصرف المركزي مزيد من القدرة لتنفيذ ادوات السياسة النقدية بشكل يضمن توظيفها بشكل أكثر فاعلية.
9. تعديل مدة تعيين محافظ المصرف المركزي بما يتماشى مع الدورة الانتخابية، من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية على المدى الطويل، وتحقيق مزيد من الاستقلالية.

الدراسات المستقبلية:

بناءً على درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي والتي تم الوصول إليها من خلال هذه الدراسة، فإن هناك العديد من الدراسات يمكن أنجازها استكمالاً لهذه الدراسة، حيث يمكن ربط استقلالية مصرف ليبيا المركزي بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم، والبطالة، والنااتج الاجمالي، ومعرفة تأثير استقلالية

مصرف ليبيا المركزي على هذه المتغيرات. كما أن هناك العديد من النماذج المستخدمة في قياس استقلالية المصارف المركزية يمكن استخدامها لقياس درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي.

المراجع

حياة جمعة محمد، و جعفر باقر علوش . (2019). استقلالية البنك المركزي وتأثيرها بالمالية العامة. لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، 32، الصفحات 360-372.

ستار خليل البياتي ، و مشتاق لطيف سعيد . (2018). استقلالية البنوك المركزية مع اشارة خاصة إلى قياس مدى استقلالية المصرف المركزي العراقي. مجلة الإدارة والاقتصاد، 116، الصفحات 1-10.

Grilli & Eadal الكيلاني. (2022). استقلالية مصرف ليبيا المركزي استناداً للقانون (46) لسنة 2012 باستخدام نموذج لقياس استقلالية المصارف المركزية. مجلة الرؤية للعلوم الاقتصادية والسياسية، الصفحات 71-91. Cukierman.

عادل إنبيبة. (2021). أثر استقلالية مصرف ليبيا المركزي على أداء السياسة النقدية. مجلة جامعة الزاوية، الصفحات 1-30.

عبدالحسين الغالبي، و سوسن الجبوري . (2017). اثر استقلالية البنك المركزي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1991-2013). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، 3، الصفحات 235-461.

عبدالحسين جليل الغالبي ، و سوسن كريم الجبوري . (2016). العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وسعر الصرف في مصر. مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، 2، الصفحات 93-116.

علي عزوز. (2008). قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الاصلاحات المصرفية الحديثة. إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة (الصفحات 1-24). ورقة: جامعة قاصدي مرباح.

المؤشرات الرئ	المؤشرات الفرعية	التوصيف	الدرجة	حسب قانون المصارف 2012/46
الاهداف	هدف استقرار الأسعار	استقرار الاسعار هدف وحيد ورئيسي	1	
		استقرار الاسعار هدف واحد متوافق مع أهداف آخر بدون اعطاء أولوية للأهداف الأخرى	0.75	0.75
		استقرار الاسعار جنب إلى جنب مع الأهداف الأخرى دون أن يكون له الأولوية.	0.5	
		لا يوجد ذكر واضح للأهداف	0.25	
		الأهداف المعلنة لا تشمل استقرار الاسعار	0	
	وضع وصياغة	المصرف المركزي منفرداً	1	1

	0.75	المصرف المركزي والحكومة	السياسة النقدية	صياغة السياسات
	0.5	المصرف المركزي والحكومة ولكن بنفوذ أقل للمصرف		
	0.25	الحكومة بمشورة المصرف المركزي		
	0	الحكومة فقط		
1	1	المصرف المركزي لديه السلطة النهائية في القضايا المحدودة بوضوح في القانون (مثل أهداف المصرف)	من لديه السلطة النهائية عند المنازعة في القرار	
	0.83	المصرف المركزي مستقل فيما يتعلق بتحقيق أهدافه، لكن الميثاق لا يتضمن أي حكم يتعلق بحل النزاعات.		
	0.67	في حالة النزاع، القرار النهائي يعود إلى مجلس يمثل فيه أعضاء المصرف المركزي والسلطة التنفيذية والتشريعية (يمكن أن تشمل الرئيس) ولكن بطريقة شفافة		
	0.5	في حالة النزاع، القرار النهائي متروك للسلطة التشريعية		
	0.17	الحكومة لديها السلطة النهائية في جميع قضايا السياسة ولكن الموضوع إلى المحاكمة العادلة والاحتجاج المحتمل من قبل المصرف المركزي		
	0	لدى الحكومة سلطة غير مشروطة على قضايا السياسة		
	1	الحكومة ممنوعة من تجاوز المصرف المركزي		
	0.5	مسموح به بموجب قواعد صارمة (في حالات استثنائية لفترة محدودة بعد موافقة البرلمان)	وجود شروط تحد من التجاوزات لسلطة المصرف المركزي	
	0	تجاوز غير مشروط ممكن حسب تقدير حكومة		
	1	تتجاوز الدورة الانتخابية (أكثر من 5 سنوات)		
	0.5	نفس الدورة الانتخابية		
	0	أقل من الدورة الانتخابية أو حسب تقدير المعين	مدة تولي المنصب	المحافظ
	1	غير مسموح		
	0.67	يمكن إعادة التعيين مرة واحدة بعد انقضاء الفترة الاولى	احتمالات إعادة التعيين	

	0.33	لا يتضمن ميثاق المصرف المركزي أي بند بشأن إعادة التعيين	
	0	يسمح ميثاق المصرف المركزي بإعادة تعيين المحافظ بدون حدود	
	1	ترتيب مشترك يرشح من مجلس إدارة المصرف ويعرض على السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ممثلة في الرئيس	سلطة تعيين المحافظ
	0.83	يتم التعيين حصراً من قبل مجلس إدارة المصرف المركزي	
	0.67	يتم التعيين من قبل مجلس يتكون من أعضاء من مجلس الإدارة والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية	
0.5	0.5	يتم التعيين حصراً من قبل السلطة التشريعية	
	0.33	يتم التعيين حصراً من قبل الرئيس	
	0.17	يتم التعيين حصراً من قبل السلطة التنفيذية بشكل جماعي (مجلس الوزراء)	
	0	يتم التعيين حصراً من قبل بعض أعضاء السلطة التنفيذية	
	1	يسمح بالفصل فقط لأسباب لا تتعلق بسياسات المصرف المركزي (أي عجز صحي أو خرق للقانون أو سوء السلوك) بحكم قضائي أو محكمة مستقلة.	الفصل (الاقالة)
	0.83	سمح بالفصل فقط لأسباب لا تتعلق بالسياسة (العجز أو مخالفة القانون أو سوء السلوك) بعد موافقة الجهة المرشحة وجهة التعيين في عملية من خطوتين	
	0.67	يسمح بالفصل وفقاً لتقدير مجلس إدارة المصرف المركزي	
0.5	0.5	يجوز الفصل بموجب السلطة التشريعية التقديرية	
	0.33	يسمح بالفصل وفقاً لتقدير الرئيس	
	0.17	يُسمح بالفصل وفقاً لتقدير الحكومة لأسباب سياسية.	
	0	يُسمح بالفصل غير المشروط وفقاً لتقدير الحكومة أو أن الميثاق لا يتضمن شرط الفصل	

1	1	لمحافظ ممنوع من شغل أي منصب آخر في الحكومة أثناء وجوده في منصبه	عدم ملائمة تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة	مجلس الادارة
	0.5	بإذن من السلطة التنفيذية		
	0	لا يوجد تشريع يمنع ذلك		
	1	يتجاوز الدورة الانتخابية (أي أكثر من 5 سنوات)	مدة العضوية	
	0.5	نفس الدورة الانتخابية		
0	0	أقل من الدورة الانتخابية أو حسب تقدير المعين		
	1	غير مسموح بإعادة التعيين	احتمالات إعادة التعيين	
0.67	0.67	يمكن إعادة التعيين مرة واحدة بعد انقضاء الفترة الاولى		
	0.33	لا يتضمن ميثاق المصرف المركزي أي بند بشأن إعادة التعيين		
	0	يسمح ميثاق المصرف المركزي بإعادة تعيين مجلس الادارة بدون حدود		
	1	يرشح ويعين في عملية من خطوتين	سلطة تعيين مجلس الادارة	
0.75	0.75	يتم التعيين حصراً من قبل السلطة التشريعية		
	0.5	يتم التعيين حصراً من قبل الرئيس		
	0.25	يتم التعيين حصراً من قبل السلطة التنفيذية بشكل جماعي (مجلس الوزراء)		
	0	يتم التعيين حصراً من قبل بعض اعضاء السلطة التنفيذية		
	1	يُسمح بالفصل فقط لأسباب لا تتعلق بالسياسة (أي عجز أو مخالفة للقانون أو سوء السلوك) بحكم قضائي أو محكمة مستقلة.	فصل أعضاء مجلس الادارة	
	0.83	يُسمح بالفصل فقط لأسباب لا تتعلق بالسياسة (أي عجز أو مخالفة للقانون أو سوء السلوك) بعد موافقة الجهة المرشحة وجهة التعيين في عملية من خطوتين		
	0.67	يُسمح بالفصل وفقاً لتقدير مجلس إدارة المصرف المركزي		
0.5	0.5	يجوز الفصل بموجب السلطة التشريعية التقديرية		
	0.33	يُسمح بالفصل وفقاً لتقدير الرئيس		

	0.17	يُسمح بالفصل وفقاً لتقدير الحكومة لأسباب سياسية.		
	0	يُسمح بالفصل غير المشروط وفقاً لتقدير الحكومة أو أن الميثاق لا يتضمن شرط الفصل		
1	1	في يحضر على أعضاء مجلس الادارة تولى أي منصب آخر الحكومة أثناء وجودهم في عضوية المجلس	عدم ملائمة تقلد أعضاء الادارة مجلس وظائف أخرى في الحكومة	
	0.5	بإذن من السلطة التنفيذية		
	0	لا يوجد تشريع يمنع ذلك		
1	1	لا يوجد تمثيل للحكومة أو القطاع الخاص (باستثناء وزير المالية دون حق التصويت)	هيكل مجلس الإدارة	
	0.5	تمثيل الحكومة مع حق التصويت		
	0	تمثيل الحكومة بالإضافة إلى ممثلي القطاع الخاص مع حق التصويت		
1	1	غير مسموح بالإقراض غير المضمون بالأوراق المالية	حدود على الإقراض المباشر غير المضمون بالأوراق المالية	
	0.67	يسمح بالإقراض في حدود صارمة ومحددة		
	0.33	يسمح بالإقراض في حدود مرنة		
	0	لا توجد حدود قانونية للإقراض		
1	1	غير مسموح به	حدود على الإقراض المباشر المضمون بالأوراق المالية	
	0.67	مسموح به في حدود صارمة ومحددة		
	0.33	مسموح به في حدود مرنة		
	0	لا توجد حدود قانونية للإقراض		
1	1	يحضر الائتمان غير المباشر للحكومة	قيود على الإقراض غير المباشر	
	0.5	لا قيود على السوق الثانوية، ولكن يتم فرض حدود السحب على المكشوف من المصارف العامة		
	0	لا قيود على الائتمان غير المباشر		
1	1	الحكومة المركزية فقط		

المقترضون المحتملون	جميع مستويات الحكومة (الحكومة المركزية/ الولايات..الخ)		0.67	
	جميع مستويات الحكومة والمشاريع العامة		0.33	
	كل القطاع العام والخاص		0	
حدود إقراض البنك معرفة في	الحدود على مبلغ القرض موصوفة بمقياس مطلق		1	
	كنسبة من التزامات المصرف أو رأس المال		0.67	
	كنسبة من إيرادات الحكومة		0.33	0.33
	كنسبة من نفقات الحكومة		0	
استحقاق القرض	خلال 6 أشهر		1	
	خلال سنة		0.67	0.67
	أكثر من سنة		0.33	
	لا توجد حدود قانونية		0	
أسعار الفائدة على القروض	أسعار السوق		1	
	لا تقل عن حد معين		0.75	
	لا تتجاوز حد معين		0.5	
	لا يتضمن التشريع أي أحكام قانونية صريحة فيما يتعلق الفائدة (متروكة للمصرف المركزي)		0.25	
	لا توجد فائدة على القروض الممنوحة للحكومة		0	0
بيع أو شراء الاوراق المالية الحكومية من السوق الاولي	المصرف المركزي قانوناً يحظر تداول الاوراق المالية الحكومية في السوق الاولي.		1	
	المصرف المركزي لا يحظر تداول الاوراق المالية الحكومية في السوق الاولي.		0.5	0.5
	التشريع لا يتضمن أي نص يتعلق بذلك		0	
	يقدم المصرف المركزي قروض طواري منظمة قانوناً تحدد سقف لقيمة القرض		1	
المقرض الاخير	وظيفة الملاذ الأخير			

0.5	0.5	يقدم المصرف المركزي قروض طواري منظمة قانوناً بدون حدود لقيمة القرض			
	0	يطبق المصرف المركزي سياسة تقديرية للقروض الطارئة			
1	1	مملوك للمصرف المركزي	ملكية رأس مال المصرف	الاستقلال المالي	
	0.75	تمتلك الحكومة أقل من نصف رأس مال المصرف المركزي			
	0.5	تمتلك الحكومة أكثر من نصف رأس مال المصرف			
	0.25	تمتلك الحكومة كل رأس مال المصرف			
	0	يتملك القطاع الخاص رأس مال المصرف المركزي			
	1	1			مجلس إدارة المصرف المركزي وحده يضع الموازنة التقديرية الخاصة بالمصرف أو مع موافقة السلطة التشريعية أو الرئيس
0.67		فقط السلطة التشريعية أو الرئيس يضع الموازنة التقديرية للمصرف المركزي			
0.33		السلطة التنفيذية فقط هي التي تحدد بوضع الموازنة التقديرية للمصرف المركزي			
0		لا يحدد القانون من يحدد الميزانية الداخلية للمصرف المركزي			
1	1	الخسائر مغطاة باحتياطيات عامة أو احتياطيات خاصة أو بحساب إعادة التقييم والأموال الداخلية الأخرى	تغطية خسائر المصرف		المساءلة
	0.5	الخسائر مغطاة أولاً بالاحتياطيات العامة ثم من الموازنة العامة للدولة			
	0	يتم تغطية الخسائر فقط من الموازنة العامة للدولة			
	1	1		يمثل المصرف المركزي أمام السلطة التشريعية	
0.5		يمثل المصرف المركزي أمام الرئيس			
0		يمثل المصرف المركزي أمام الحكومة			
	1	مدقق خارجي مستقل أو لجنة تدقيق بالإضافة إلى مراجع	مراجعة الحسابات		
		عام يتبع الحكومة (القيام بتدقيق الحسابات المالية السنوية			

		بما يتوافق مع المعايير الدولية)		
0.5	0.5	فقط المراجع العام للحكومة يراجع الحسابات المالية السنوية	الافصاح عن المركز المالي للمصرف	
	0	يتم تقديم البيانات المالية السنوية دون شرط رسمي للمراجعة (فقط التدقيق الداخلي)		
1	1	المصرف المركزي ملزم قانوناً بنشر تقاريره المالية الدورية جنباً إلى جنب مع ملخص موجز عن الميزانية العمومية		
	0.5	المصرف المركزي ملزم قانوناً بنشر بياناته المالية مرة واحدة في السنة		
	0	لا يوجد نص صريح في التشريع يلزم المصرف المركزي بالكشف عن البيانات المالية	نشر تقارير السياسة النقدية ومؤشرات التضخم	الشفافية
1	1	المصرف المركزي ملزم قانوناً بنشر تقارير دورية (سنوية، نصف سنوية، شهرية) عن السياسات النقدية والتضخم		
	0.5	المصرف المركزي ملزم قانوناً بنشر التقارير السنوية فقط		
	0	المصرف المركزي غير ملزم قانوناً بنشر أي معلومات		
1	1	المصرف المركزي فقط	من يصوغ سياسة سعر الصرف	سياسة سعر الصرف
	0.5	المصرف المركزي والحكومة		
	0	الحكومة وحدها		
23.84			الدرجة	
75%			النسبة	

علي عشري . (13 1, 2021). قياس استقلالية البنك المركزي المصرفي في ضوء الإصلاحات المصرفية المتمثلة في إصدار القانون رقم 194 لسنة 2020. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، الصفحات 453-510.

غادة عباس . (2014). دور استقلالية المصارف المركزية في الحد من التضخم. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 36، الصفحات 31-49.

فاطيمة الزهراء ديش . (2018). دور السياسات النقدية والمالية في الحد من الازمات الاقتصادية دراسة حالة : أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية . تلمسان: غير منشورة.

مريم ماطي. (2009). استقلالية البنوك المركزية وأثرها على فعالية السياسة النقدية - حالة بنك الجزائر - . أم البواقي: غير منشورة.

نجاه محمد خورشيد . (2013). استقلالية المصرف المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية في سورية. حلب: غير منشورة.

هبة عبدالمنعم ، و وليد طلحة . (2019). موجز سياسات استقلالية البنوك المركزية. صندوق النقد العربي.

B W Fraser .(1994) .Reserve Bank of Australia Bulletin من 09 02 ,2021 ، تاريخ الاسترداد .Reserve Bank of Australia Bulletin: <https://www.rba.gov.au/publications/bulletin/1994/dec/pdf/bu-1294-1.pdf>

Jasmine M Fouad ،Mona E Fayed و ،Heba Talla A Emam .(2019) .A New Insight into the Measurement of Central Bank Independence .Journal of Central Banking Theory and Practice ، الصفحات 96-67.

الملحق رقم (1) مؤشرات الاستقلالية حسب مقياس Jasmine

تقييم مستوى جاهزية وتبني الحاسبين في دولة ليبيا لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي

(دراسة ميدانية)

المختار احمد حسين كريمة

جامعة الزاوية

كلية الاقتصاد – قسم المحاسبة

m.krema@zu.edu.ly

الملخص

تسعى الدراسة إلى فحص مدى جاهزية المحاسبين في دولة ليبيا لتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي واستكشاف المعوقات التي قد تحد من هذا التبني، وتقديم عمل ميداني معمق لواقع الجاهزية والتبني في البيئة الليبية لسد فجوة بحثية واضحة في الأدبيات ودعم جهود التحول الرقمي في القطاع المحاسبي الوطني، واستخدام في ذلك المنهجين الاستقرائي والاستنباطي للربط بين البعدين النظري والتطبيقي بما يعزز من قوة الاستنتاجات ويعمق المعرفة بواقع جاهزية وتبني المحاسبين في دولة ليبيا لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في ممارساتهم المحاسبية.

وأُسفرت الدراسة إلى أن المحاسبين في دولة ليبيا يشعرون بقدر كبير من الجاهزية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وواثقون من قدرتهم على استخدامها مما يعكس جاهزيتهم ومستوى استعدادهم لتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في الممارسات المحاسبية، إلا أن مستوى التبني لا يزال منخفضاً، وإن هناك مجموعة من المعوقات التي تحد من جاهزية وتبني المحاسبين لتقنيات الذكاء الاصطناعي، منها ضعف البنية التحتية الرقمية ونقص التدريب وغياب السياسات الإدارية لدعم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال المحاسبي .

وتوصي الدراسة بتطوير برامج تدريبية مهنية وتنظيم ورش عمل وحملات توعية لرفع مستوى مهارات المحاسبين في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وينبغي على المؤسسات الاستثمار في البنية التحتية الرقمية اللازمة لدعم استخدام الذكاء الاصطناعي، وعلى الإدارات العليا دعم مبادرات الذكاء الاصطناعي من خلال وضع سياسات واضحة وتعزيز ثقافة الابتكار، مما يساهم في تعزيز جاهزية وتبني المحاسبين لتقنيات الذكاء الاصطناعي وبالتالي تعزيز الكفاءة في الممارسات المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، المحاسبة، الجاهزية التقنية، التبني التقني، ليبيا.

Abstract:

The study seeks to examine the readiness of accountants in Libya to adopt these artificial intelligence technologies and explore the obstacles that may limit this adoption. It also provides in-depth fieldwork on the reality of readiness and adoption in the Libyan context, bridging a clear research gap in the literature and supporting digital transformation efforts in the national accounting sector. The study used inductive and deductive approaches to link theoretical and applied dimensions, strengthening the conclusions and deepening knowledge of the readiness and adoption of artificial intelligence technologies by accountants in Libya in their accounting practices. The study concluded that accountants in Libya feel a high degree of readiness to use artificial intelligence technologies and are confident in their ability to use them, reflecting their readiness and level of preparedness to implement artificial intelligence technologies in accounting practices. However, the level of adoption remains low. There are a number of obstacles that limit accountants' readiness and adoption of AI technologies, including weak digital infrastructure, a lack of training, and the absence of administrative policies to support the use of AI in the accounting field. The study recommends developing professional training programs, organizing workshops, and conducting awareness campaigns to raise accountants' skills in using AI technologies. Organizations should invest in the digital infrastructure necessary to support the use of AI, and senior management should support AI initiatives by establishing clear policies and promoting a culture of innovation. This will contribute to enhancing accountants' readiness and adoption of AI technologies, thereby enhancing efficiency in accounting practices.

Keywords: Artificial Intelligence, Accounting, Technology Readiness, Technology Adoption, Libya.

أولاً: المقدمة

ساهمت تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) في إعادة تشكيل ممارسات المحاسبة التقليدية من خلال تحسين الدقة وتسريع العمليات وتعزيز قدرات التحليل والتنبؤ (Zhang et al., 2023; Appelbaum et al, 2022) وقد باتت المؤسسات العالمية تعتمد بصورة متزايدة على حلول الذكاء الاصطناعي لأداء أنشطة

محاسبية متنوعة مثل إعداد التقارير المالية واكتشاف الأخطاء والاحتيال، مما أدى إلى نشوء متطلبات جديدة للمهنة تستوجب تطوير مهارات المحاسبين وتبنيهم لهذه التقنيات الحديث (Richins et al., 2021).

ورغم اتساع نطاق الدراسات التي تناولت تطبيقات تقنيات الذكاء الاصطناعي في المحاسبة في بيئات متقدمة إلا أن البيئة الليبية لا زالت تفتقر إلى دراسات ميدانية تستكشف واقع جاهزية المحاسبين ومدى استعدادهم لتبني هذه التقنيات، فبيئة العمل المحاسبي في ليبيا تواجه تحديات متعددة ترتبط بحدثة مفهوم الذكاء الاصطناعي وبضعف البنية التحتية الرقمية وقلة البرامج التدريبية المتخصصة (World Bank, 2023; Transparency International, 2024) ومن هنا تبرز أهمية دراسة جاهزية المحاسبين في ليبيا باعتبارهم الفاعل المحوري في عملية التحول نحو تبني أدوات الذكاء الاصطناعي وتوظيفها بفعالية داخل المؤسسات.

وتسعى الدراسة إلى سد فجوة بحثية في الأدبيات المحلية تتمثل في تقييم مستوى جاهزية المحاسبين العاملين في ليبيا واستكشاف مدى جاهزيتهم وتبنيهم لتقنيات الذكاء الاصطناعي في ممارساتهم اليومية، مع تسليط الضوء على أبرز العوامل المؤثرة في هذا التبني سواء كانت تقنية أو تنظيمية أو معرفية وتقديم رؤية تحليلية تسهم في توجيه صناع القرار والأكاديميين نحو رسم استراتيجيات فعالة لتعزيز تبني الذكاء الاصطناعي في المجال المحاسبي في ليبيا.

ثانياً: مشكلة الدراسة

شهد العالم في السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في تطبيقات الذكاء الاصطناعي على الأنشطة المحاسبية أدى بدوره إلى تحولات جوهرية في طبيعة الممارسات المحاسبية ورفع متطلبات المهارات التقنية لدى المحاسبين (Richins et al., 2021; Zhang et al., 2023; Appelbaum et al., 2022)، وقد أثبتت الأدبيات الحديثة أن تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي يسهم بفعالية في تحسين جودة التقارير المالية واكتشاف الأخطاء والاحتيال وتعزيز كفاءة الأداء المالي (Vasarhelyi et al., 2022; Cao et al., 2022). ومع ذلك يظل تبني هذه التقنيات مرهوناً بمستوى جاهزية المحاسبين من حيث المعرفة والمهارات والقبول التنظيمي وهو يختلف باختلاف البيئات الاقتصادية والاجتماعية (Al-Htaybat et al., 2023).

وعادةً أول من يدرك المزايا المالية لاستخدام التقنيات الجديدة هي الشركات الكبيرة، ثم تحذو الشركات الصغيرة حذوها وتُخاطر تلك التي لا تتبنى ذلك بالتخلف عن الركب وعليها تبني استخدام الذكاء الاصطناعي سواءً بطريقة بسيطة أو في مجال أكثر تعقيداً. (Lin, & Hazelbaker, 2019).

وفي البيئة الليبية وعلى الرغم من الجهود المبذولة نحو التحول الرقمي إلا أن المجال المحاسبي لا يزال يعاني من محدودية التبني الفعلي لتقنيات الذكاء الاصطناعي بسبب عدة تحديات منها ضعف البنية التحتية الرقمية وحادثة المفهوم ذاته في البيئة المحاسبية المحلية وقلة البرامج التدريبية المتخصصة (World Bank, 2023; Transparency International, 2024). الكافي في تطوير الكفاءات الرقمية للمحاسبين يمثل أحد العوائق الرئيسة أمام تحقيق التحول الرقمي الشامل في الاقتصادات الناشئة (IFAC, 2022).

وعليه تبرز الحاجة الملحة لإجراء دراسة ميدانية تستكشف واقع جاهزية المحاسبين في الدولة الليبية بمجرد دمج الإمكانيات الهائلة للذكاء الاصطناعي في أعمالهم وما مستوى تبنيهم لهذه التقنيات ومدى نجاحهم في تبنيه باستمرار، لا سيما في ظل غياب الأدبيات المحلية التي تتناول هذا الموضوع بصورة علمية منهجية، واستناداً على ما تقدم فإن مشكلة الدراسة تتمثل في التساؤل الرئيس التالي:

ما مستوى جاهزية وتبني المحاسبين في ليبيا لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الممارسات المحاسبية؟

وتدرج تحت التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن بيانها فيما يلي:

التساؤل الفرعي الأول:

ما مستوى جاهزية المحاسبين في ليبيا لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في ممارساتهم المحاسبية؟

التساؤل الفرعي الثاني:

ما مستوى تبني المحاسبين في ليبيا لتقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن ممارساتهم المحاسبية؟

التساؤل الفرعي الثالث:

ما أبرز المعوقات التي تحد من جاهزية وتبني المحاسبين في ليبيا لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في بيئة العمل المحاسبي؟

ثالثاً: أهداف الدراسة

في ضوء التحولات الرقمية المتسارعة في المجال المحاسبي ولما للذكاء الاصطناعي من أهمية باعتباره أحد المحركات الرئيسة لمستقبل المهنة، فإن الدراسة تسعى بشكل رئيس إلى فحص مدى جاهزية المحاسبين في دولة ليبيا لتبني هذه التقنيات واستكشاف المعوقات التي قد تحد من هذا التبني، وتقديم عمل ميداني معمق لواقع الجاهزية والتبني في البيئة الليبية لسد فجوة بحثية واضحة في الأدبيات ودعم جهود التحول الرقمي في القطاع المحاسبي الوطني، وانطلاقاً من ذلك فإن الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

الهدف الأول:

تقييم مستوى جاهزية المحاسبين في ليبيا لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الممارسات المحاسبية.

الهدف الثاني:

تقييم مستوى تبني المحاسبين في ليبيا لتقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن أنشطتهم المهنية اليومية.

الهدف الثالث:

استكشاف المعوقات التي تحد من جاهزية المحاسبين في ليبيا وتبنيهم لاستخدام الذكاء الاصطناعي.

رابعاً: أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من تركيزها على موضوع حيوي ومعاصر يتمثل في تقييم مستوى جاهزية وتبني المحاسبين في الدولة الليبية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الممارسات المحاسبية، وهو مجال لا يزال يفتقر إلى دراسات ميدانية معمقة في البيئة الليبية، ففي الوقت الذي تشهد فيه الممارسات المحاسبية عالمياً تحولاً متسارعاً نحو الاعتماد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتحسين جودة التقارير المالية واكتشاف الأخطاء والاحتيال وتعزيز كفاءة الأداء المالي، تظل بيئة العمل المحاسبي الليبية بحاجة ماسة إلى دراسات علمية تستكشف واقع هذا التحول ومدى جاهزية الكوادر المهنية لمواكبته. علمياً تتبع أهمية الدراسة في كونها تسد فجوة بحثية واضحة في الأدبيات المحلية والعربية، من خلال تقديم تحليل ميداني لجاهزية المحاسبين في الدولة الليبية ومدى تبنيهم لتقنيات الذكاء الاصطناعي مع التركيز على استكشاف المعوقات التي قد تحد من هذا التوجه، كما تسهم الدراسة في إثراء البحوث المتعلقة بالتحول الرقمي والمحاسبة الذكية ضمن بيانات الدول الناشئة وتوفير قاعدة معرفية يمكن الانطلاق منها نحو مزيد من الدراسات المستقبلية التي تتناول قضايا التحول الرقمي في المجال المحاسبي.

كما تستمد الدراسة أهميتها عملياً من قدرتها على تقديم رؤى عملية مدعومة بنتائج ميدانية لصناع القرار والمؤسسات الأكاديمية والهيئات المهنية المحاسبية بهدف دعم جهود تطوير مهارات المحاسبين التقنية وتأهيلهم لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بكفاءة، كما يمكن أن تسهم نتائج الدراسة في صياغة سياسات تدريبية وتحفيزية تسهل عملية تبني هذه التقنيات داخل المؤسسات الليبية بما يؤدي إلى تعزيز كفاءة الأداء المالي والرقابي ورفع مستوى الشفافية والمساءلة وبما يواكب متطلبات الاقتصاد الرقمي الحديث.

خامساً: فروض البحث

انطلاقاً من مشكلة الدراسة التي تمثلت في تقييم مستوى جاهزية وتبني المحاسبين في دولة ليبيا لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الممارسات المحاسبية، وبالنظر إلى الحاجة الماسة لاختبار مدى استعداد المحاسبين في ليبيا للتحويل الرقمي ومدى تطبيقهم الفعلي لهذه التقنيات في بيئات العمل المختلفة، تم بناء مجموعة من الفرضيات البحثية التي تهدف إلى استكشاف أبعاد الجاهزية والتبني والمعوقات المؤثرة على هذا التوجه، وفي إطار ما تقدم فإنه يمكن بناء الفرضية الرئيسة للدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسة:

(توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ في مستوى جاهزية وتبني المحاسبين في دولة ليبيا لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الممارسات المحاسبية).

الفرضية الفرعية الأولى:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ في مستوى جاهزية المحاسبين في دولة ليبيا لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في ممارساتهم المحاسبية.

الفرضية الفرعية الثانية:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ في مستوى تبني المحاسبين في دولة ليبيا لتقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن ممارساتهم المحاسبية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

توجد معوقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$ تحد من جاهزية وتبني المحاسبين الليبيين لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في بيئة العمل المحاسبي.

سادساً: منهج الدراسة

لتحقيق الأهداف التي تنشدها الدراسة فقد اعتمدت الدراسة على منهجية علمية مزدوجة تجمع بين المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، وبما يتناسب مع طبيعة مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وأهدافها.

1: المنهج الاستقرائي: استخدم المنهج الاستقرائي في تتبع وتحليل الأدبيات العلمية الحديثة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال المحاسبي بالإضافة إلى مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بتقييم جاهزية المحاسبين لتبني هذه التقنيات في البيئات الناشئة، وقد ساعد هذا النهج في بناء الإطار النظري للدراسة وصياغة مشكلة البحث وتحديد فجوات المعرفة التي تستهدفها الدراسة، كما أسهم المنهج في استخلاص أبرز المفاهيم والنماذج النظرية والعوامل المؤثرة في تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل المحاسبي تمهيداً للدراسة الميدانية.

2: المنهج الاستنباطي: تم توظيف المنهج الاستنباطي في تطوير فرضيات الدراسة بناءً على ما تم استنتاجه من التحليل النظري، حيث جرى اختبار هذه الفرضيات ميدانياً عبر تصميم أداة بحثية (استبانة) موجهة إلى عينة من المحاسبين العاملين في ليبيا، وبهذا تم الانتقال من القواعد والنماذج النظرية المستخلصة إلى اختبارها على أرض الواقع عبر تحليل البيانات الميدانية باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للتحقق من صحة الفرضيات والرد على تساؤلات الدراسة ومن ثم الخروج بنتائج علمية مدعومة بالبيانات.

وبهذه المقاربة المنهجية المزدوجة استطاعت الدراسة الربط بين البعدين النظري والتطبيقي بما يعزز من قوة الاستنتاجات ويعمق المعرفة بواقع جاهزية وتبني المحاسبين في ليبيا لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في ممارساتهم المحاسبية.

سابعاً: حدود الدراسة

لضمان تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها واختبار فرضياتها، تم تحديد حدود الدراسة ضمن الأطر الآتية: تقتصر الدراسة موضوعياً على تقييم مستوى جاهزية وتبني المحاسبين في دولة ليبيا لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الممارسات المحاسبية واستكشاف المعوقات التي قد تحد من هذا التبني، وتركز الدراسة على العوامل ذات الصلة بـ (الاستعداد المهني - مدى القبول التنظيمي - الجاهزية التقنية والمعرفية للمحاسبين)، دون التوسع في تحليل الأبعاد التقنية التفصيلية الخاصة بأنظمة الذكاء الاصطناعي أو مقارنة أنواع التقنيات المختلفة.

وتستهدف الدراسة بشرياً عينة من المحاسبين العاملين في المؤسسات الحكومية والخاصة داخل ليبيا ممن لهم دور فعلي في تنفيذ الأعمال المحاسبية، وتشمل العينة محاسبين ذوي مستويات خبرة متنوعة لضمان تمثيل واقعي لمجتمع الدراسة. وتجرى الدراسة مكانياً ضمن نطاق دولة ليبيا مع التركيز على المؤسسات التي تعتمد أو تسعى إلى اعتماد الحلول التكنولوجية الحديثة في أعمالها المحاسبية، وذلك في مدينتي (طرابلس - الزاوية) باعتبارها من المدن الكبرى التي تمثل مراكز النشاط المالي والاقتصادي في الغرب الليبي. وتغطي الدراسة زمنياً المنتصف الأول من العام 2024م، وهي الفترة التي تم خلالها جمع البيانات الميدانية وتحليلها.

ثامناً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين العاملين في المؤسسات الحكومية والخاصة داخل دولة ليبيا والذين لهم ارتباط مباشر بالأعمال المحاسبية التي قد تتأثر باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، ويشمل مجتمع الدراسة محاسبين ذوي مستويات مختلفة من الخبرة ومؤهلات علمية متنوعة لضمان تحقيق تمثيل واقعي وشامل للفئات المستهدفة التي يمكنها إبداء الرأي حول مدى الجاهزية والتبني والمعوقات المتعلقة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وانطلاقاً من طبيعة مجتمع الدراسة وحجم الانتشار الجغرافي للمحاسبين في ليبيا، تم تحديد العينة باستخدام أسلوب العينة الطبقية العشوائية بما يضمن التمثيل المتوازن للعينة في مدينتي (طرابلس - الزاوية)، وحرصت الدراسة على أن تشمل العينة محاسبين يعملون في قطاعات متنوعة مثل الوزارات والمؤسسات العامة ومكاتب المحاسبة والمراجعة والشركات الخاصة بما يعزز من شمولية النتائج وقابليتها للتعميم ضمن حدود الدراسة.

تاسعاً: خطة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

يقدم الإطار العام للدراسة تحديداً لمشكلة الدراسة، وأهدافها، وأهميتها، وفروضها، وحدودها، ومنهج الدراسة المستخدم لها، لذلك فإن ما تبقى من الدراسة سوف يتم تناوله من خلال مجموعة مباحث وفقاً لما يلي:

المبحث الأول: استقراء تحليلي لأهم الدراسات السابقة ذات العلاقة.

المبحث الثاني: المحاسبة والذكاء الاصطناعي.

المبحث الثالث: الجاهزية التقنية وتبني الذكاء الاصطناعي.

المبحث الرابع: تحديات تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال المحاسبي.

المبحث الخامس: الدراسة الميدانية.

وسوف يورد الباحث في نهاية الدراسة أهم النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية المقترحة وقائمة بأهم المراجع التي اعتمد عليها.

المبحث الاول

استقراء تحليلي لأهم الدراسات السابقة ذات العلاقة

يتناول المبحث عرض للدراسات السابقة وما انتهت إليه تلك الدراسات، وبيان النواحي التي اهتمت بها والنواحي التي أغفلتها وما تناولته من عناصر مشتركة أو نتائج على النحو التالي:

هدفت دراسة (محمد القنبري، 2020)، إلى تسليط الضوء على التقنيات الحديثة التي افرزتها الثورة الصناعية الرابعة وأثارها على المحاسبة والمراجعة وتوصلت إلى نتائج أهمها أن تقنيات الثورة الصناعية الرابعة تعمل على احداث تغيرات في مفاهيم ومبادئ تصميم نظم المعلومات المحاسبية، وتحسين جوده التقارير المالية، والتقليل من إصدار الأحكام الشخصية، وإعداد التقديرات المحاسبية، وحدثت تغييرات جوهرية في تنظيم وتخطيط عمليات المراجعة، وتقييم المخاطر، وأوصت بالتكيف مع التطورات التي تطرأ على بيئة أعمال الشركات نتيجة زياده تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة وأن تأخذ إدارة الشركة قضايا الأمن السيبراني في الاعتبار عند التخطيط الاستراتيجي. فيما ركزت دراسة (Liburd, et al. 2020) على استكشاف فوائد الذكاء الاصطناعي والتحقيق في الآثار الأخلاقية لاستخدام هذه التكنولوجيا الناشئة في المراجعة، وقدمت الدراسة تحليلاً مفاهيمياً للقضايا الأخلاقية والاجتماعية العملية المحيطة بالذكاء الاصطناعي، وبخلاف استكشاف هذه القضايا ناقشت الدراسة أيضاً المسؤولية عن سياسة وحوكمة التكنولوجيا الناشئة. واهتمت دراسة (Hashem & Alqatamin, 2021) بتأثير الذكاء الاصطناعي ودوره في دعم وتحسين كفاءة أنظمة المعلومات المحاسبية من جهة ومعايير الأداء غير المالي من جهة أخرى، وتوصلت إلى أن تقنيات الذكاء الاصطناعي لعبت دوراً مهماً في تعزيز كفاءة أنظمة المعلومات المحاسبية، وعلى مستوى آخر أثبتت تقنيات الذكاء الاصطناعي أيضاً قدرتها على التأثير على الأداء غير المالي من خلال التركيز على تغذية المنظمة بالمعلومات اللازمة التي تحدد نقاط الضعف وتطويرها ونقاط القوة لاستغلالها، وأوصت بضرورة ربط عمليات الأنظمة الذكية بأهداف المنظمة ككل والتأكد من الترابط الكامل بين أنظمة المعلومات الذكية والمعلومات المحاسبية الموجودة في الأنظمة. كما تناولت دراسة (Varzaru, A.A.2022) تقييم

قبول أو تبني تقنية الذكاء الاصطناعي بين المحاسبين في منظمات مختلفة، وخلصت النتائج أن مقاومة التغيير والثقافة التنظيمية وانعدام الثقة وارتفاع سعر التكنولوجيا من أكثر الحواجز أهمية التي تتداخل مع تبني تقنية الذكاء الاصطناعي في المحاسبة الإدارية، وأن تنفيذ حلول الذكاء الاصطناعي في المحاسبة الإدارية يوفر خيارات متعددة للمديرين من خلال عمليات الابتكار والاختصار. وناقشت دراسة (محمد راشد 2023)، الملامح التقنية للثورة الصناعية الرابعة وانعكاساتها المهنية على المحاسبة والمراجعة، واستطلاع مدى إدراك مراقبي الحسابات في مصر للتحديات التي تواجه المهنة في ظل الثورة الصناعية الرابعة والتداعيات التي تفرضها على مقاومات المهنة، وخلصت إلى وجود إدراك من جانب أفراد العينة من مراقبي الحسابات بمكاتب المحاسبة والجهاز المركزي للمسابات لتداعيات الثورة الصناعية الرابعة على المراجعة الخارجية كخدمه مهنيه متكاملة. وتناولت دراسة (نجيب بيوض 2023)، وهي دراسة استكشافية تبحث مدى دقة نماذج الذكاء الاصطناعي في الإجابة عن أسئلة المحاسبة الإدارية من خلال استخدام نموذج Chat و Google bard و GPT وتحديد درجة الاختلاف في الدقة بين النماذج المستخدمة، وخلص البحث إلى أن الذكاء الاصطناعي من أهم الوسائل التي سوف يحتاج المحاسبين تعلمها واكتسابها من أجل المحافظة على دور المحاسبين في مهنة المحاسبة، وأن نموذج Google bard أكثر دقة مقارنة بنموذج Chat GPT. وألقت دراسة Anand (Prakash & Anchal Dahiya, 2023) الضوء على الإمكانيات التحويلية للذكاء الاصطناعي في المحاسبة والمراجعة، كما تتناول التحديات المصاحبة، مثل تكيف القوى العاملة والمخاوف بشأن فقدان الوظائف، وتُشدّد على ضرورة الارتقاء بالمهارات وترسيخ رؤية واضحة لدمج الذكاء الاصطناعي بنجاح، ورغم هذه التحديات فإن الفرص كبيرة وتشمل تعزيز الكفاءة، وتحسين جودة البيانات، والنمو الاقتصادي، والتحكم في المخاطر، والتعاون متعدد التخصصات. وخلصت إلى أن مستقبل المحاسبة والمراجعة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتبني الذكاء الاصطناعي، حيث يتكيف المهنيون ويتعلمون ويستغلون قدراته، وبينما يُعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل المشهد المالي، فإن أولئك الذين يخوضون هذه الرحلة التحويلية سينجحون في هذه الثورة الديناميكية للذكاء الاصطناعي. وهدفت دراسة (سحر، 2024) إلى تحليل وتقييم أثر تكامل تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) في نظم المحاسبة الإدارية على تحقيق التميز التنافسي في بيئة الأعمال الرقمية، وبينت النتائج تحسينات في فعالية إدارة الأداء وإدارة المخاطر وتعزيز دقة التنبؤ بمؤشرات الاستدامة، وأن التكامل الفعال لتقنيات الذكاء الاصطناعي مع نظم المحاسبة الإدارية يمكن أن يقدم ميزة تنافسية واضحة في السوق الرقمي، وأوصت الباحثة بضرورة تبني إدارات منظمات الأعمال منهجاً لتطوير وتنفيذ استراتيجيات شاملة

لتكامل تقنيات الذكاء الاصطناعي في نظم المحاسبة الإدارية من خلال إجراء تقييم دقيق للحاجات التنظيمية والتحديات القائمة وتحديد الفرص الكامنة في استخدام هذه التقنيات لتعزيز الكفاءة التنافسية. فيما استكشفت دراسة (Nilesh Kale, 2024) استخدام الذكاء الاصطناعي في قطاع المحاسبة والمراجعة والتمويل وكيف يمكن أن يؤثر على إجراءات المحاسبة والعمليات المالية، وهدفت إلى تحديد التحديات الرئيسية وقدمت طرق نظرية يمكن لخبراء المحاسبة والتمويل ممارستها من أجل التخفيف من المخاطر أثناء استغلالهم لاستخدام الذكاء الاصطناعي بشكل فعال في عملياتهم. وناقشت دراسة (Hanchi Gu, et al. 2024) العلاقة والتفاعلات المستقبلية بين المراجعين والذكاء الاصطناعي عبر مجموعة متنوعة من مهام المراجعة، وناقشت مفهوم المراجعة المشتركة بالذكاء الاصطناعي مع التركيز على الإمكانيات التعاونية للمراجعين، وقدمت الدراسة وصفاً مفصلاً لبروتوكولات الاستجابة المصاغة والاستجابات المقابلة التي يولدها GPT Chat، مما يضمن إمكانية إعادة إنتاج النتائج، وهذه خطوة أولى نحو تطبيق المراجعة المشتركة على نطاق واسع ويمهد الطريق لإجراءات مراجعة أكثر كفاءة ودقة وعمق.

ويمكن للباحث تلخيص ما جاءت به الدراسات السابقة في كونها اتفقت على أن تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال المحاسبة يوفر العديد من المزايا منها تحسين تحليل البيانات وتحسين دقة وموثوقية عملية المراجعة والحد من المخاطر وكشف الاحتيال وتحسين كفاءة الأداء المالي، وأن التنفيذ الناجح للذكاء الاصطناعي يعتمد على النظر بعناية في عوامل مختلفة بما في ذلك المخاوف الأخلاقية وأمن المعلومات والتأثير على الموارد البشرية.

وقد استفاد الباحث من عرضه للدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة وكذلك الامام ببعض المصادر التي ستساهم في بناء الإطار النظري والاطلاع على النتائج التي توصلت إليها والانطلاق من حيث انتهت، وقد أجريت الدراسات السابقة والتي بعضها محلية وبعضها عربية وأخرى أجنبية في مجملها في فترات وقطاعات وبيئات مختلفة، وتعددت وتنوعت أهدافها البحثية، واهتمت بجوانب عدة تتمحور في إظهار أهمية دور الرقمنة والانعكاسات الإيجابية لتقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال المحاسبي، ونتيجة لذلك نشأت متطلبات جديدة للمهنة تستوجب تطوير مهارات المحاسبين وتبنيهم لهذه التقنيات الحديثة، وعليه تبرز الحاجة الملحة لإجراء دراسة ميدانية تستكشف واقع جاهزية المحاسبين في ليبيا وتفحص مستوى تبنيهم لقبول واعتماد تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي لا سيما في ظل غياب الأدبيات المحلية التي تتناول هذا الموضوع بصورة علمية منهجية.

المبحث الثاني

المحاسبة والذكاء الاصطناعي

تتمتع تقنيات الذكاء الاصطناعي بقدرات معرفية شبيهة بالإنسان بما في ذلك المعرفة والتعلم والإدراك والاستشعار والتصرف والتواصل والتفكير، ويعرف الذكاء الاصطناعي بأنه علم حديث مبني بشكل متناغم ومتربط بين القواعد الرياضية والأجهزة والبرامج التي تم تجميعها في أجهزة الحاسوب والتي بدورها تؤدي العديد من العمليات والمهام التي يمكن للإنسان إنجازها، ولكنها تختلف عنها من حيث السرعة والدقة في إيجاد حلول للمشاكل المعقدة التي يصعب حلها، ويعد الذكاء الاصطناعي وسيلة تمكن المؤسسات من خفض التكاليف وتحسين جودة خدماتها وتنسيقها وإنتاجيتها وكفاءة ممارساتها، ويمكن وصف أنظمة الذكاء الاصطناعي بأنها عوامل عقلانية تستجيب بشكل مستقل للمدخلات مع تدخل ضئيل أو معدوم من المستخدم من خلال أداء مهام تسترشد بنماذجها ووظائفها الأساسية (Bostrom, 2014; Canhoto & Clear, 2020) وفي مجال المحاسبي يعرف الذكاء الاصطناعي على أنه قدرة الحاسب وبرامجه على أداء العديد من المهام المحاسبية وإنجاز الوظائف اليدوية المتكررة علاوة على تقليل معدل الأخطاء البشرية وهو ما يعزز من دقة وسرعة تحليل المعلومات المحاسبية والتقارير المالية مقارنة بأساليب المحاسبة التقليدية.

وتستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل متزايد في مختلف الممارسات التنظيمية، مما يُنشئ أنواعاً جديدة من تكوينات التفاعل بين الإنسان والآلة، ويلعب دوراً متزايداً في التنظيم المعاصر، وفي المجال المحاسبي تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي والأنظمة الحاسوبية المتقدمة لتحليل البيانات المالية ومعالجتها بشكل أسرع وأكثر دقة واتخاذ القرارات المحاسبية بشكل ذكي لتحسين جودة العمل المحاسبي وزيادة تحسين كبير في التكلفة والكفاءة في العمليات المحاسبية، حيث تساعد تلك التقنيات الذكية على تحسين دقة التوقعات المالية وتقليل الأخطاء البشرية وتوفير تحليلات متقدمة للبيانات المالية، مما يجعل المحاسبة أكثر فعالية وشفافية وموثوقية ومساعدة متخذي القرار في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة. (Petkov, 2020)

ولتقنيات الذكاء الاصطناعي أثر على المحاسبين حيث ستتاح للمحاسب الفرصة للعمل على المهام المالية الأكثر أهمية بجودة وتركيز أكبر وظهرت المطالبة بوجود تخصصات محاسبية جديدة، فمع أتمتة العديد من العمليات المحاسبية أصبحت هناك فرصة للمحاسبين للعمل أكثر على تحليل البيانات وتطوير خبراتهم وتقديم أفكار ومقترحات لتطوير الشركات وترك المهام المتكررة للحاسب، وأصبحت هناك حاجة

لوجود مهام إضافية للمحاسبين مثل تقديم استشارات مالية أكثر تخصصاً أو تنويع الخدمات التي يمكن أن تقدم للعملاء، وهناك العديد من التأكيدات بأن هذه التقنيات لن تلغي دور المحاسب فلا يمكن استبدال أخلاقيات المهنة والتواصل الإنساني بين البشر بالحاسب، لكن في الوقت ذاته يجب على المحاسبين التفاعل مع هذه التقنيات من خلال التدريب المستمر.

المبحث الثالث

الجاهزية التقنية وتبني الذكاء الاصطناعي

يشير مصطلح "جاهزية التكنولوجيا" وفقاً لـ (Parasuraman, 2000) إلى ميل الأفراد إلى تبني وتطبيق الابتكارات الجديدة لتحقيق أهدافهم، سواءً في المنزل أو في مهنتهم، ويقصد بجاهزية الذكاء الاصطناعي استعداد المنظمة على إجراء انتقال سلس ومستدام من خلال ترسيخ السلوكيات والظروف والموارد التي تدعم التغيير التنظيمي الناجح، وتتمثل جاهزية المنظمة في حالة الاستعداد الكافي للظروف والموارد اللازمة لتسهيل التنفيذ السلس والمستمر للذكاء الاصطناعي ومدى امتلاك المنظمة لرؤية واضحة وأهداف محددة جيداً للتحويل المقصود والدافع والسلوك اللازمين للتكيف بفعالية مع التغيير. (Jonny, 2022)

إن رحلة الاستعداد للذكاء الاصطناعي لا تخلو من التحديات بدءاً من مشكلات الوصول إلى البيانات وجودتها ونقص البنية التحتية وموارد الحوسبة والمخاوف الأخلاقية والقانونية وصولاً إلى الحواجز الثقافية ومقاومة التغيير، وقد تبدو هذه العوائق صعبة إلا أنه باستخدام الاستراتيجيات والأدوات المناسبة يمكن التغلب على هذه التحديات مما يمهد الطريق لتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي بنجاح.

ويعتقد الباحث أن الجاهزية هي (قدرة المنظمة على توفير كامل إمكانيات التقنيات الرقمية عموماً والذكاء الاصطناعي خصوصاً بطرق تضيف قيمة إلى المؤسسة)، ويمكن للمنظمات رفع مستوى جاهزيتها لتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي وذلك بوضع استراتيجية واضحة ومتكاملة شاملة الرؤية والأهداف لتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي، والاستثمار في تحديث وتطوير البنية التحتية التقنية، وبناء القدرات البشرية من خلال التركيز على تدريب الموظفين واستقطاب الكفاءات المتخصصة في مجالات التقنية، بالإضافة إلى تحديث ومراجعته العمليات لضمان توافرها مع متطلبات التقنية، وتشجيع التعاون والفرق متعددة الوظائف لتسريع وتيرة تبني هذه التقنيات، وبناء ثقافة الابتكار والمعرفة بالذكاء الاصطناعي وتوعية أصحاب المصلحة بفوائد تبنيه، كل ذلك تعد أمور حيوية للرفع من مستوى الجاهزية لتبني التقنيات الناشئة، ويضمن رحلة سلسلة

وناجحة نحو الاستعداد للذكاء الاصطناعي، ولكي تتمكن المؤسسات من تحقيق كامل إمكانيات التقنيات الرقمية عموماً والذكاء الاصطناعي خصوصاً، فإنها تحتاج إلى تمكين التبنّي المتبادل للتكنولوجيا والمؤسسة.

المبحث الرابع

تحديات تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال المحاسبي

على الرغم من انتشار تقنيات الذكاء الاصطناعي وسهولة الوصول إليها وقابليتها للتوسع وسهولة استخدامها، إلا أن مهنة المحاسبة تواجه تحديات جوهرية ومتعددة المستويات تعيق سرعة التبنّي والتكامل الفعال لتلك التقنيات في المجال المحاسبي، ويمكن عرض هذه التحديات على النحو الآتي:

1- التحديات المعرفية والتقنية: يعد نقص الوعي التكنولوجي لدى شريحة واسعة من المحاسبين أحد أبرز العوائق أمام دمج الذكاء الاصطناعي في الممارسات المحاسبية اليومية حيث أظهرت العديد من الدراسات (Smith & McCarthy, 2023) أن غالبية المحاسبين التقليديين يفتقرون إلى المهارات اللازمة لفهم آليات عمل تقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يجعلهم أقل استعداداً للتفاعل معها أو توظيفها بفعالية، إضافة إلى الفجوة القائمة بين مناهج التعليم المحاسبي والتطورات التكنولوجية الحديثة إذ لا تزال بعض المؤسسات التعليمية تعتمد مناهج تقليدية لا تشمل علوم البيانات أو الذكاء الاصطناعي كجزء من التأهيل الأكاديمي للمحاسبين.

2- التحديات الأخلاقية والمهنية: يثير استخدام الذكاء الاصطناعي في المهام المحاسبية قضايا أخلاقية جوهرية من أبرزها احتمالات التحيز في الخوارزميات واحتمالات استغلال البيانات المالية الحساسة من قبل أنظمة غير مؤمنة (Moll & Yigitbasioglu, 2019) كما أن الاعتماد الزائد على الأنظمة الذكية قد يضعف من القدرة المهنية للمحاسب في ممارسة الحكم المهني والاجتهاد الشخصي، وهذا قد يؤدي إلى تآكل البعد الأخلاقي للمهنة نظراً لأن تقنية الذكاء الاصطناعي يمكنها التعامل مع كمية كبيرة من البيانات لكن البيانات نفسها لا تتمتع بالوعي الأخلاقي والقانوني، مما يتطلب من المحاسبين اليقظة عند استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي لضمان قانونية ودقة البيانات وحماية خصوصية العملاء والمعلومات السرية.

3- مقاومة التغيير: يعد العامل البشري من بين أبرز التحديات التي تواجه تبني الذكاء الاصطناعي في المحاسبة حيث ترتبط هذه التقنيات بتهديدات مباشرة أو ضمنية لوظائف المحاسبين خاصة في المهام المتكررة مثل التسجيل والتسوية وإعداد التقارير، (PwC, 2022) هذا القلق يسهم في خلق مقاومة داخلية للتغيير قد تتجلى في الرفض الصريح للتدريب أو في ضعف التفاعل مع المبادرات التقنية داخل المؤسسة.

4- التحديات المؤسسية والقانونية والتنظيمية: تمثل البنية التحتية الرقمية الضعيفة ونقص الاستثمارات المؤسسية في التقنيات الذكية عائقاً رئيسياً أمام تبني الذكاء الاصطناعي في المجال المحاسبي، فكثير من المؤسسات خاصة في الدول النامية تفتقر إلى أنظمة معلومات مالية مرنة ومتراصة، وهو ما يعوق تكامل تقنيات الذكاء الاصطناعي مع دورة المعالجة المحاسبية، وعلى الرغم النمو السريع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلا أن الإطار القانوني المنظم لاستخدامه في المجال المالي لا يزال غير مكتمل في كثير من الدول بما في ذلك ليبيا، فالتشريعات الحالية لا تتضمن بنوداً واضحة تتعلق بمساءلة الأنظمة الذكية أو حدود صلاحياتها في اتخاذ قرارات مالية، وتعد قضايا أمن البيانات والخصوصية واحدة من التحديات المهمة التي يواجهها تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال المحاسبة في ظل ضعف القوانين الرقمية المحلية وهو ما قد يعرض المؤسسات لمخاطر قانونية عند وقوع اختراق أو تسريب للمعلومات، كما إن غياب سياسات تنظيمية واضحة تحكم استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي يخلق حالة من التردد لدى متخذي القرار خاصة في ظل غياب أطر قانونية تحدد المسؤولية عند حدوث أخطاء ناتجة عن خوارزميات الذكاء الاصطناعي (AI- Htaybat et al, 2021).

ويعتقد الباحث أن التحديات التي تواجه تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في مهنة المحاسبة لا تقتصر على جانب دون آخر بل تتداخل بشكل معقد بين أبعاد تقنية وبشرية ومؤسسية وأخلاقية، وإن إدراك هذه التحديات والتعامل معها ضمن إطار استراتيجي شامل يعد خطوة أساسية نحو ضمان تحول رقمي فعال وآمن في المهنة خاصة في البيئات الناشئة مثل البيئة الليبية التي تتطلب حلولاً متكاملة تراعي الخصوصيات المحلية وتستفيد من التجارب الدولية، وباستخدام الاستراتيجيات والأدوات المناسبة يمكن التغلب على هذه التحديات مما يمهّد الطريق لتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي بنجاح.

واستناداً على ما تقدم ومن خلال المبحث القادم سوف يعزز الباحث الدراسة النظرية بدراسة ميدانية يتم من خلالها توضيح خطوات الدراسة الميدانية واختبار فرضيات الدراسة وعرض النتائج وتقديم توصيات بالخصوص.

المبحث الخامس

الدراسة الميدانية

بعد أن تناولت الدراسة النظرية في المباحث السابقة تأصيلاً علمياً لجوانب الفروض النظرية، يهدف هذا المبحث إلى عرض الشق التطبيقي للبحث استكمالاً للفائدة المرجوة منه، ويتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين العاملين بالقطاعين العام والخاص والمحاسبين العاملين لحساب أنفسهم بمكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية بمدينة طرابلس والزاوية باعتبارها من المدن الكبرى التي تمثل مراكز النشاط المالي والاقتصادي في الغرب الليبي، واستخدم الباحث في ذلك أسلوب العينة العشوائية. ويقتصر البحث بشكل رئيسي على فحص مدى جاهزية المحاسبين في دولة ليبيا لتبني هذه التقنيات واستكشاف المعوقات التي قد تحد من هذا التبني، وتقديم عمل ميداني معمق لواقع الجاهزية والتبني في البيئة الليبية من خلال دراسة ميدانية، دون أن يمتد ليتناول المسائل الاقتصادية والإدارية والمحاسبية الأخرى إلا بما يخدم أهداف البحث. واستخدمت قائمة الاستبانة كأداة لجمع البيانات، خُصص الجزء الأول منها للبيانات العامة عن عينة الدراسة، فيما تضمن الجزء الثاني ثلاث أقسام، تناول القسم الأول مجموعة من العبارات التي تقيس مستوى جاهزية المحاسبين لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي ويحتوي على (5) أسئلة، وتناول القسم الثاني مجموعة من العبارات التي تقيس مستوى تبني المحاسبين لتقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال المحاسبي ويحتوي على (5) أسئلة، فيما تضمن القسم الثالث مجموعة من العبارات بشأن المعوقات التي تحد من جاهزية وتبني المحاسبين لاستخدام الذكاء الاصطناعي ويحتوي على (5) أسئلة. واحتوت قائمة الاستبانة على جزئية مفتوحة لأفراد العينة في إضافة أي مقترحات يرونها هامة تتعلق بفحص مدى جاهزية المحاسبين في دولة ليبيا لتبني هذه التقنيات واستكشاف المعوقات التي قد تحد من هذا التبني، وتم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة بلغ عددها (80) مفردة وزعت عليهم قوائم الاستبانة، وجد منها (77) قائمة صالحة للتحليل، وبعد تجميع ردود على استمارات الاستبيان الموزعة علي مفردات العينة وتقريغ إجابات المستقضي منهم، تم تحليل تلك البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات من خلال:

- الإحصاء الوصفي والتحليلي الإحصائي: من خلال المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، التكرارات والنسب المئوية.

- الإحصاء الاستدلالي: معاملات الارتباط، تحليل الانحدار، واختبار (T).

وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (1).

جدول (1): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

المحاور	معامل ألفا كرونباخ
مستوى جاهزية المحاسبين لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي	.76
مستوى تبني المحاسبين لتقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال المحاسبي	.87
المعوقات التي تحد من جاهزية وتبني المحاسبين لاستخدام الذكاء الاصطناعي	.88
جميع المحاور	.92

يوضح جدول رقم (1) معاملات ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة عبر عدة محاور، وتشير القيم إلى أن مستوى جاهزية المحاسبين لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بلغ 0.76، بينما مستوى تبني تلك التقنيات وصل إلى 0.87 وتعكس قيمة المعوقات التي تحد من الجاهزية والتبني 0.88 فيما سجلت جميع المحاور أعلى قيمة بلغت 0.92 مما يشير إلى ثبات جيد للاستبانة.

وتتناول تحليل فقرات الاستبانة تقييم مدى جاهزية المحاسبين لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال استخدام عدة أدوات إحصائية، يتم حساب المتوسط الحسابي لكل فقرة لتحديد مدى توافق آراء المستجيبين مع مستوى الموافقة المتوسطة (3)، فإذا كانت القيمة الإحصائية Sig أقل من 0.05، فهذا يدل على أن متوسط آراء الأفراد يعكس توافقاً مع درجة الموافقة المتوسطة.

وفي حالة كانت القيمة Sig أكبر من 0.05، يعني ذلك أن هناك فرقاً جوهرياً بين متوسط الآراء ودرجة الموافقة المتوسطة، مما يتطلب تحليلاً إضافياً لتحديد الاتجاه سواء كان المتوسط أعلى أو أقل من (3) يتم ذلك من خلال قيمة اختبار (T)، حيث إذا كانت إيجابية، فهذا يشير إلى أن المتوسط الحسابي أعلى من (3) والعكس صحيح.

وبتحليل فقرات القسم الأول: "العبارات التي تقيس مستوى جاهزية المحاسبين لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي"

فإن الجدول رقم (2) يوضح المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار (T) لكل عبارة من العبارات لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (3) أم لا، وذلك على النحو التالي:

جدول (2): المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار (T) لكل فقرة من فقرات مجال " مستوى جاهزية المحاسبين لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig
1.	اتمتع بمعرفة أساسية بمفهوم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال المحاسبي	4.14	0.497	46.60	*0.000
2.	أمتلك المهارات التقنية اللازمة للتعامل مع أدوات الذكاء الاصطناعي المحاسبية.	4.42	0.654	54.43	*0.000
3.	تلقيت تدريبات مهنية تتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي في الممارسات المحاسبية	3.65	0.604	52.64	*0.000
4.	تقدم مؤسستي الدعم اللازم لتطوير مهاراتي التقنية ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي.	4.42	0.481	48.83	*0.000
5.	تتوافر في مؤسستي البنية التحتية الرقمية اللازمة لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.	4.6	0.609	6.48	*0.000

يوضح جدول رقم (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة تتعلق بمستوى جاهزية المحاسبين لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال تقييم دقيق لمجموعة من العبارات، يتم

استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة لتحديد مدى توافق آراء المستجيبين مع درجة الموافقة المتوسطة (3)

قيم المتوسط الحسابي تتراوح بين 3.65 و 4.6، حيث تشير القيم الأعلى مثل 4.6 إلى وجود مستوى عالٍ من الجاهزية، مما يعني أن المحاسبين يشعرون بالثقة في قدرتهم على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، تتراوح الانحرافات المعيارية بين 0.481 و 0.654، مما يدل على تباين محدود في الآراء، وتشير القيم المنخفضة إلى أن معظم المستجيبين يتفوقون على مستوى استعدادهم مما يعكس توافقاً عاماً.

ويسمح لنا اختبار (T) تحديد ما إذا كانت متوسطات الاستجابة تختلف بشكل جوهري عن درجة الموافقة المتوسطة (3)، إذا كانت القيمة Sig أقل من 0.05، فهذا يعني أن هناك فرقاً ذي دلالة إحصائية مما يستدعي النظر في كيفية تأثير هذه العوامل على الجاهزية.

وبتحليل الفقرات فإن الفقرة الأولى تشير إلى معرفة المحاسبين بمفهوم الذكاء الاصطناعي حيث حصلت على متوسط 4.14 مما يدل على وجود فهم جيد، والفقرة الثانية تعكس المهارات التقنية مع متوسط 4.42 مما يؤكد أن المحاسبين يشعرون بأنهم مجهزون بالمهارات اللازمة، وتتعلق الفقرة الثالثة بالتدريب المهني حيث حصلت على متوسط 3.65، مما يشير إلى وجود فجوة في التدريب المتعلق بتقنيات الذكاء الاصطناعي، وتشير الفقرة الرابعة إلى دعم المؤسسات مع متوسط 4.42، مما يعكس دعماً قوياً لتطوير المهارات، فيما تتعلق الفقرة الخامسة بالبنية التحتية الرقمية حيث حصلت على أعلى متوسط (4.6)، مما يدل على توفر موارد مناسبة لاستخدام الذكاء الاصطناعي.

وبشكل عام تشير النتائج إلى أن المحاسبين يمتلكون مستوى مرتفع من الجاهزية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي مع وجود دعم مؤسسي قوي، ومع ذلك قد يكون هناك حاجة لتحسين برامج التدريب المهني لتعزيز قدراتهم بشكل أكبر، هذا التحليل يشير إلى أهمية تعزيز المعرفة والمهارات التقنية لتحقيق الاستفادة القصوى من تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال المحاسبي، وبناءً على ذلك تؤكد هذه النتائج صحة الفرضية الفرعية المتعلقة بوجود جاهزية معرفية وتقنية لدى المحاسبين الليبيين تجاه استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتتسجم مع النماذج النظرية التي تربط الجاهزية التقنية بمدى استعداد الأفراد للانخراط في بيئات رقمية متقدمة.

وبتحليل فقرات القسم الثاني "العبارات التي تقيس مستوى تبني المحاسبين لتقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال المحاسبي".

فإن الجدول رقم (3) يوضح المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار (T) لكل عبارة من العبارات لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (3) أم لا، وذلك على النحو التالي:

جدول (3): المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لكل فقرة من فقرات "مستوى تبني المحاسبين لتقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال المحاسبي".

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig
1.	أستخدم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تنفيذ العمليات المحاسبية اليومية.	2.98	0.697	54.43	*0.000
2.	أعتمد على أدوات الذكاء الاصطناعي في إعداد وتحليل التقارير المالية.	1.98	0.554	46.60	*0.000
3.	أشارك بانتظام في مبادرات التحديث الرقمي داخل المؤسسة.	2.07	0.604	48.83	*0.000
4.	أؤمن بأن استخدام الذكاء الاصطناعي يعزز من دقة الأعمال المحاسبية.	2.26	0.481	51.64	*0.000
5.	أعتبر تطبيق الذكاء الاصطناعي جزءًا أساسيًا من تطوير أدائي المهني.	1.81	0.654	26.66	*0.000

يوضح جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة تتعلق بمستوى تبني المحاسبين لتقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال المحاسبي، تشير النتائج إلى أن متوسطات الاستجابة تتراوح بين 1.81 و 2.98، مما يدل على أن مستوى التبني لا يزال منخفضاً بشكل عام.

وبتحليل الفقرات نجد أن الفقرة الأولى "أستخدم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تنفيذ العمليات المحاسبية اليومية" قد حصلت على متوسط 2.98، مما يشير إلى أن بعض المحاسبين يستخدمون هذه التطبيقات لكن ليس بشكل واسع، والفقرة الثانية "أعتمد على أدوات الذكاء الاصطناعي في إعداد وتحليل التقارير المالية" قد حصلت على متوسط 1.98، مما يدل على اعتماد منخفض جداً على هذه الأدوات، والفقرة الثالثة "أشارك بانتظام في مبادرات التحديث الرقمي داخل المؤسسة" قد حصلت على متوسط 2.07، مما يشير إلى قلة المشاركة في هذه المبادرات، والفقرة الرابعة "أؤمن بأن استخدام الذكاء الاصطناعي يعزز من دقة الأعمال المحاسبية" قد حصلت على متوسط 2.26، مما يدل على وجود اعتقاد بأن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يحسن الدقة، لكن هذا الاعتقاد لا يترجم إلى تبني فعلي، فيما حصلت الفقرة الخامسة "أعتبر تطبيق الذكاء الاصطناعي جزءاً أساسياً من تطوير أدائي المهني" على متوسط 1.81، مما يشير إلى أن المحاسبين لا يرون الذكاء الاصطناعي كعنصر أساسي في تطوير مهاراتهم.

وتتراوح الانحرافات المعيارية بين (0.481 و 0.697)، مما يدل على تباين في الآراء بين المستجيبين، حيث تشير القيم الأعلى إلى وجود تباين أكبر في كيفية رؤية المحاسبين لتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي.

وبشكل عام تشير النتائج إلى أن مستوى تبني المحاسبين لتقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال المحاسبي لا يزال منخفضاً، مما يستدعي ضرورة تعزيز الوعي والتدريب حول فوائد هذه التقنيات لتحسين الأداء المهني، وتشير هذه النتائج إلى وجود فجوة واضحة بين الاستعداد المعرفي والتقني من جهة، والممارسة التطبيقية الفعلية من جهة أخرى مما يعزز فرضية ضعف التبني، ويرتبط ذلك على الأرجح بوجود معوقات تنظيمية وثقافية ومؤسسية كما سيتبين في تحليل المحور التالي، وتتسجم هذه المخرجات مع أدبيات التحول الرقمي مثل (Varzaru 2022)، والتي أكدت أن التبني لا يتحقق تلقائياً بمجرد وجود جاهزية تقنية، بل يتطلب بيئة داعمة، حوافز تنظيمية، وبرامج دمج فعالة.

وبتحليل فقرات القسم الثالث: "العبارات التي تقيس المعوقات التي تحد من جاهزية وتبني المحاسبين لاستخدام الذكاء الاصطناعي".

فإن الجدول رقم (4) يوضح المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار (T) لكل عبارة من العبارات لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي (3) أم لا، وذلك على النحو التالي:

جدول (4): المتوسط الحسابي والنسبي والانحراف المعياري واختبار T لكل فقرة من فقرات مجال "المعوقات التي تحد من جاهزية وتبني المحاسبين لاستخدام الذكاء الاصطناعي"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig
1.	ضعف البنية التحتية الرقمية في المؤسسة يعتبر عائقاً أمام تبني الذكاء الاصطناعي.	4.4	0.65	54.4	*0.000
2.	نقص التدريب الكافي على أدوات الذكاء الاصطناعي يعوق الاستخدام الفعال لها.	4.3	0.61	46.6	*0.000
3.	توجد مقاومة داخلية من بعض الموظفين تجاه استخدام الذكاء الاصطناعي.	3.65	0.45	46.6	*0.000
4.	غياب الدعم الإداري والمؤسسي يحد من تبني الذكاء الاصطناعي.	3.84	0.52	5.48	*0.000
5.	عدم وضوح السياسات المنظمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المحاسبة يمثل تحدياً كبيراً.	4.37	0.56	48.8	*0.000

يوضح الجدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة تتعلق بالمعوقات التي تحد من جاهزية وتبني المحاسبين لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتشير النتائج إلى أن متوسطات الاستجابة تتراوح بين (3.65 و 4.4) مما يدل على وجود وعي كبير بالمعوقات التي تواجه المحاسبين في هذا الجانب.

وبتحليل الفقرات فقد حصلت الفقرة الأولى "ضعف البنية التحتية الرقمية في المؤسسة يعتبر عائقاً أمام تبني الذكاء الاصطناعي" على متوسط 4.4، مما يشير إلى أن المحاسبين يرون أن ضعف البنية التحتية الرقمية يمثل عائقاً رئيسياً أمام استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، والفقرة الثانية "نقص التدريب الكافي على أدوات الذكاء الاصطناعي يعوق الاستخدام الفعال لها" حصلت على متوسط 4.3، مما يدل على أن نقص التدريب يعد من المعوقات المهمة التي تؤثر على قدرة المحاسبين على استخدام هذه الأدوات بشكل فعال والفقرة الثالثة "توجد مقاومة داخلية من بعض الموظفين تجاه استخدام الذكاء الاصطناعي" حصلت على متوسط 3.65، مما يشير إلى وجود مقاومة ولكنها ليست بنفس القوة مثل المعوقات الأخرى، وقد حصلت الفقرة الرابعة "غياب الدعم الإداري والمؤسسي يحد من تبني الذكاء الاصطناعي" على متوسط 3.84، مما يدل على أن الدعم الإداري يعد عنصراً حاسماً في تعزيز أو تقليل تبني الذكاء الاصطناعي، فيما حصلت الفقرة الخامسة "عدم وضوح السياسات المنظمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المحاسبة يمثل تحدياً كبيراً" على متوسط 4.37، مما يشير إلى أن غياب السياسات الواضحة يعد عائقاً كبيراً أمام تبني هذه التقنيات.

وتتراوح الانحرافات المعيارية بين (0.45 و 0.65) مما يدل على تباين محدود في الآراء بين المستجيبين، حيث تشير القيم المنخفضة إلى توافق عام في الرأي حول المعوقات المذكورة. وبشكل عام تشير النتائج إلى أن هناك مجموعة من المعوقات التي تحد من جاهزية وتبني المحاسبين لتقنيات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك ضعف البنية التحتية الرقمية، نقص التدريب، وغياب الدعم الإداري. ومن الضروري معالجة هذه المعوقات من خلال تحسين البنية التحتية، توفير التدريب المناسب، وتطوير سياسات واضحة لدعم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال المحاسبي.

وتشير هذه النتائج إلى أن المعوقات ليست فردية أو معرفية فحسب بل هي معوقات هيكلية متعددة الأبعاد (تقنية، تنظيمية، بشرية)، وتحتاج إلى معالجة متكاملة على مستوى السياسات، التدريب، والبنية المؤسسية لضمان نجاح التقنيات، وهو ما يتسق مع تقارير مؤسسات دولية مثل (IFAC 2022) والبنك الدولي (2023).

التحليل مقارنة بين محاور الدراسة الثلاثة: الجاهزية - التبني - المعوقات

يُبرز التحليل المقارن لنتائج المحاور الثلاثة وجود فجوة سلوكية واضحة بين الجاهزية المرتفعة للمحاسبين في ليبيا لتقنيات الذكاء الاصطناعي وبين مستوى التبني الفعلي المنخفض لهذه التقنيات في البيئة المهنية، وهي فجوة يمكن تفسيرها بمجموعة من المعوقات التنظيمية والمعرفية التي أظهرتها نتائج المحور الثالث.

فقد أظهرت فقرات محور الجاهزية متوسطات مرتفعة تجاوزت جميعها القيمة المرجعية (3)، بما يشير إلى توفر أساس معرفي ومهاري مقبول لدى المحاسبين، وانعكاس إيجابي للدعم المؤسسي والبنية التحتية الرقمية (الفقرتان 4 و 5 سجلتا أعلى المتوسطات)، وهذا يعكس وجود نوايا إيجابية واستعداد نفسي وتقني لدى العينة المستجوبة لتبني حلول الذكاء الاصطناعي.

في المقابل جاء محور التبني الفعلي ليسجل متوسطات منخفضة تتراوح بين (1.81 – 2.98)، ما يعكس ضعفاً في ممارسة المحاسبين الفعلية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن ممارساتهم اليومية، ويُلاحظ أن معظم الفقرات سجلت قيمة سالبة في اختبار T، مما يؤكد وجود فارق معنوي سلبي بين الاستعداد الداخلي والسلوك التطبيقي، وهو ما يُعد أحد الإشكالات الجوهرية في مسار تقنيات الذكاء الاصطناعي. أما محور المعوقات، فقد سجل متوسطات مرتفعة (3.65 – 4.40) تعكس وعياً كبيراً من قبل أفراد العينة بالتحديات المؤسسية والتنظيمية التي تعيق التبني، مثل: ضعف البنية التحتية، نقص التدريب، غياب السياسات، ومحدودية الدعم الإداري. تكامل هذه المعوقات يفسر جزئياً سبب انخفاض التبني رغم وجود استعداد مرتفع.

العلاقة بين المحاور:

1. الجاهزية المرتفعة دون وجود دعم تنظيمي فعال أو برامج تدريبية ممنهجة تؤدي إلى تضاعف في السلوك التبني الفعلي.
2. تشير النتائج إلى أن مستوى الجاهزية لا يُترجم تلقائياً إلى تبني ما لم تُعالج المعوقات الحاكمة للبيئة الداخلية والخارجية.
3. هذا يتسق مع أدبيات التحول الرقمي التي تؤكد على أن توافر البنية التنظيمية يمثل شرطاً حاسماً في تفعيل التبني، كما أشار إليه Al-Htaybat et al. (2023) و PwC (2022).
وبتحليل الفرضيات فإن الفرضية الرئيسية التي تنص على: توجد فروق وعلاقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى جاهزية وتبني المحاسبين في دولة ليبيا لاستخدام تقنيات

الذكاء الاصطناعي في الممارسات المحاسبية. فان النتائج تشير إلى أن المحاسبين في ليبيا يشعرون بقدر كبير من الجاهزية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي ولكن مستوى التبني لا يزال منخفضاً، بناءً على ذلك هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الجاهزية والتبني مما يعزز من صحة هذه الفرضية. وبالنسبة للفرضية الفرعية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى جاهزية المحاسبين في دولة ليبيا لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في ممارساتهم المحاسبية، المتوسطات العالية في مستوى الجاهزية تشير إلى أن المحاسبين يمتلكون معرفة ومهارات تدعم الجاهزية. أما الفرضية الفرعية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى تبني المحاسبين في دولة ليبيا لتقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن ممارساتهم المحاسبية، المتوسطات المنخفضة في مستوى التبني (1.81 و 2.98) تشير إلى وجود تحديات في تحقيق التبني الفعلي. والفرضية الفرعية الثالثة: توجد معوقات ذات تأثير دال إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) تحد من جاهزية وتبني المحاسبين الليبيين لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في بيئة العمل المحاسبي. النتائج توضح أن هناك وعياً كبيراً بالمعوقات مثل ضعف البنية التحتية ونقص التدريب، هذه المعوقات حصلت على متوسطات مرتفعة مما يشير إلى وجود تأثير واضح على الجاهزية والتبني.

النتائج:

قام الباحث بدراسة ميدانية للمجتمع محل الدراسة لتحقيق الهدف منها والمتمثل في تقييم مدى جاهزية وتبني المحاسبين في دولة ليبيا لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحديد المعوقات التي تحد من ذلك، وأسفرت الدراسة إلى ما يلي:

1. إن المحاسبين في ليبيا يشعرون بقدر كبير من الجاهزية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي واثقون من قدرتهم على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي مما يعكس جاهزيتهم ومستوى استعدادهم لتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في الممارسات المحاسبية إلا أن مستوى التبني لا يزال منخفضاً.
2. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الجاهزية والتبني مما يشير إلى وجود تحديات في تحقيق التبني الفعلي لتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي.

3. هناك مجموعة من المعوقات التي تحد من جاهزية وتبني المحاسبين لتقنيات الذكاء الاصطناعي، منها ضعف البنية التحتية الرقمية ونقص التدريب وغياب السياسات الإدارية لدعم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال المحاسبي.

التوصيات:

1. تطوير برامج تدريبية مهنية وتنظيم ورش عمل وحملات توعية لرفع مستوى مهارات المحاسبين في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.
2. على المؤسسات الاستثمار في البنية التحتية الرقمية اللازمة لدعم استخدام الذكاء الاصطناعي.
3. على الإدارات العليا دعم مبادرات الذكاء الاصطناعي من خلال وضع سياسات واضحة وتعزيز ثقافة الابتكار.
4. ويعتقد الباحث أن الأخذ بهذه التوصيات يساهم في تعزيز جاهزية وتبني المحاسبين لتقنيات الذكاء الاصطناعي مما يعزز الكفاءة في الممارسات المحاسبية.

التوجهات البحثية المستقبلية المقترحة:

يمكن للباحثين والمهتمين إجراء المزيد من الدراسات والبحوث ذات الصلة بتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي وذلك في المجالات التالية:

1. مؤمنة تقنيات الذكاء الاصطناعي لقواعد السلوك المهني، دراسة ميدانية على مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية
2. مساهمة تقنيات الذكاء الاصطناعي في عملية التعلم لطلاب المحاسبة، دراسة ميدانية على التعليم العالي.
3. دور تكامل تقنيات الذكاء الاصطناعي والامن السيبراني على البيانات المالية، دراسة ميدانية على شركات الاتصالات.

قائمة المراجع

- (1) سحر عبد الستار النقيب، (2024)، تكامل تقنيات الذكاء الاصطناعي AI في نظم المحاسبة الإدارية بهدف تعزيز التنافسية في بيئة الأعمال الرقمية- نموذج تجريبي، المجلة العلمية للتجارة والتمويل المجلد 44 - عدد خاص - المؤتمر الدولي لكلية التجارة جامعه طنطا.

(2) محمد قيس عادل القمبيري، (2020)، أثر التقنيات الحديثة للثورة الصناعية الرابعة على المحاسبة والمراجعة، المؤتمر الدولي الثالث للعلوم التقنية (ICST2020)، 28 30 - نوفمبر 2020، طرابلس - ليبيا.

(3) محمد ابراهيم راشد (2023)، مدى إدراك مراقبي الحسابات بمكاتب المحاسبة والجهاز المركزي للمحاسبات لتداعيات الثورة الصناعية الرابعة على مراجعته القوائم المالية كخدمه مهنيه متكاملة - دراسة استكشافية مقارنة، مجله الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعه الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد السابع.

(4) نجيب سالم بيوض (2023)، نماذج الذكاء الاصطناعي في المحاسبة الإدارية، مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الأول، العدد الثاني.

1. PwC (2022). AI in finance: Redefining the role of the accountant. *PwC Global Report*. Retrieved from <https://www.pwc.com/>
2. Smith, L., & McCarthy, I. (2023). Skills gaps and digital transformation in accounting: A study of AI readiness. *International Journal of Accounting Information Systems*, 51, 100568. <https://doi.org/10.1016/j.accinf.2023.100568>
3. Moll, J., & Yigitbasioglu, O. (2019). The role of internet-related technologies in shaping the work of accountants: New directions for accounting research. *The British Accounting Review*, 51(6), 100833. <https://doi.org/10.1016/j.bar.2019.04.002>
4. Al-Htaybat, K., Hutaibat, K., & von Alberti-Alhtaybat, L. (2021). Artificial intelligence and ethics: The case of accounting. *Journal of Business Ethics*, 173(3). <https://doi.org/10.1007/s10551-020-04582-1>
5. IFAC (International Federation of Accountants). (2022). The future-ready accountant: Embracing the digital age.
6. Zhang, X., Pan, G., & Sun, J. (2023). Accounting in the age of AI: Opportunities and challenges. *Accounting Horizons*, 37(1).
7. Appelbaum, D., Kogan, A., & Vasarhelyi, M. (2022). Artificial intelligence in accounting: The impact on audit and assurance. *Journal of Information Systems*, 36(2).
8. Richins, G., Stapleton, R., Stratopoulos, T., & Wong, C. (2021). Big data analytics: How auditors can use AI and machine learning. *The CPA Journal*, 91(1).
9. Vasarhelyi, M. A., Kogan, A., & Tuttle, B. (2022). Continuous auditing and monitoring: From research to practice. *Journal of Emerging Technologies in Accounting*, 19(1).
10. World Bank. (2023). Libya: Digital transformation and governance reforms report.
11. Transparency International. (2024). Libya Country Report 2024: Digitalization and corruption challenges.
12. Al-Htaybat, K., von Alberti-Alhtaybat, L., & Hutaibat, K. (2023). Accounting profession and digital transformation: Navigating opportunities and challenges. *Journal of Accounting and Organizational Change*, 19(1).

13. -Hashem, F., & Alqatamin, R. (2021, November 5). Role of Artificial Intelligence in Enhancing Efficiency of Accounting Information System and Non-Financial Performance of the Manufacturing Companies. <https://doi.org/10.5539/ibr.v14n12p51>
14. -Liburd, B., Munoko, I., H. L., & Vasarhelyi, M. (2020). The Ethical Implications of Using Artificial Intelligence in Auditing. Journal of Business Ethics, 167(3).
<https://doi.org/10.1007/s10551-019-04407-1>
- 15 (Nilesh Kale, 2024), Artificial Intelligence Driven Accounting: Benefits, Risks, And The Road Ahead, <https://doi.org/10.1051/itmconf/20246801015>
- 16 -Hanchi Gu, Marco Schreyer, Kevin Moffitt, Miklos Vasarhelyi. (2024), Artificial intelligence co-piloted auditing International Journal of Accounting Information Systems, Volume 54, 2024, 100698.
- 17 -Jonny Holmstrom, (2022), From AI to digital transformation: The AI readiness framework, journal selsevierBusiness Horizons (2022) 65.
- 18 -Canhoto, A. I., & Clear, F. (2020). Artificial intelligence and machine learning as business tools: A framework for diagnosing value destruction potential. Business Horizons, 63(2).
- 19 -Bostrom, N. (2014). Superintelligence: Paths, dangers, strategies.
20 Oxford, UK: Oxford University Press.
- 21 Petkov, R. (2020). Artificial Intelligence (AI) and the Accounting Function—A Revisit-
and a New Perspective for Developing Framework. Journal of Emerging Technologies in Accounting, 17. <https://doi.org/10.2308/jeta-52648>
- Lin, P., & Hazelbaker, T. (2019). Meeting the Challenge of Artificial Intelligence. CPA, 22 Journal, 89.
- 23- Anand Prakash , Anchal Dahiya, (2023), AI Revolution in Accounting & Auditing: A Comprehensive Literature Review, Journal of Propulsion Technology, Vol. 44 No.6

تقييم تحسين كفاءة الرقابة المالية الحكومية الليبية من خلال تبني نظم إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) دراسة ميدانية على القطاع الحكومي الليبي – وزارتي المالية والتخطيط

حسن علي احمد موتات

عضو هيئة التدريس بجامعة الزاوية

كلية الاقتصاد – الزاوية /قسم المحاسبة

h.mutat@zu.edu.ly

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع آليات الرقابة المالية الحكومية في ليبيا، واستكشاف متطلبات تطويرها في ضوء تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، مع التركيز على وزارتي المالية والتخطيط. وتكتسب أهمية الدراسة من الحاجة المتزايدة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة وفقاً للمعايير الدولية للحكومة المالية.

اعتمدت الدراسة منهجية تجمع بين المنهج الاستقرائي والاستنباطي، باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتحليلها بواسطة برنامج (SPSS) بأساليب وصفية واستدلالية. كشفت النتائج عن قصور في فعالية الرقابة المالية الحالية، وتحديات تنظيمية وتقنية تعيق جاهزية تطبيق نظام (GFMIS) مع ضعف الارتباط بين محاور الدراسة، مما يستدعي معالجات تفصيلية.

أوصت الدراسة بتطوير الإجراءات الرقابية، تعزيز البنية التحتية، تحديث الأطر التشريعية، وتأهيل الكفاءات البشرية، مع بناء بيئة مؤسسية داعمة للتحويل الرقابي الرقمي. وتسهم هذه الدراسة في دعم جهود الإصلاح المالي في ليبيا، وترسيخ مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة المالية الحكومية، الشفافية، الحوكمة المالية، نظام (GFMIS)، التحول الرقابي الرقمي، وزارتي المالية والتخطيط، التحديات التنظيمية والتقنية، الإصلاح المالي في ليبيا

Abstract

This study aims to analyze the current state of government financial control mechanisms in Libya and explore the requirements for their development in light of the implementation of the Government Financial Management Information System (GFMIS), with a focus on the Ministries of Finance and Planning. The importance of this study stems from the growing need to enhance transparency and accountability in line with international standards of financial governance.

The study adopted a methodology combining inductive and deductive approaches, utilizing a structured questionnaire for data collection, and analyzing the results using SPSS through descriptive and inferential statistical methods. The findings revealed deficiencies in the efficiency and effectiveness of current financial control mechanisms and identified organizational and technical challenges hindering GFMIS readiness, along with weak correlations between the study's key variables, necessitating targeted interventions.

The study recommended developing internal control procedures, strengthening the information infrastructure, updating legislative frameworks, and enhancing human resource capacities, alongside building an institutional environment supportive of digital financial transformation. This research contributes to supporting financial reform efforts in Libya and promoting the principles of transparency and sound financial governance in accordance with international best practices.

Keywords:

Government Financial Control, Transparency, Financial Governance, GFMIS, Digital Oversight Transformation, Ministries of Finance and Planning, Organizational and Technical Challenges, Financial Reform in Libya

مقدمة

تُعد الرقابة المالية الحكومية من الركائز الأساسية لتحقيق الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية بما يدعم الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة. وقد أظهرت التقارير الدولية الحديثة، مثل تقرير البنك الدولي (World Bank, 2023) وتقرير صندوق النقد الدولي حول الحوكمة المالية (IMF, 2023)، أن الدول التي تبنت نظم معلومات مالية متطورة استطاعت تحسين مستوى الرقابة المالية، وخفض معدلات الفساد المالي، وتعزيز كفاءة الأداء الحكومي.

في المقابل، لا تزال العديد من الدول النامية، ومنها ليبيا، تواجه تحديات كبيرة في هذا المجال نتيجة ضعف البنى التحتية للرقابة التقليدية، وغياب نظم معلومات مالية موحدة ومتكاملة (ديوان المحاسبة الليبي، 2023؛) (Transparency International, 2023). وبيرز نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (Government Financial Management Information System – GFMIS) كأحد الحلول الاستراتيجية التي توصي بها المنظمات الدولية لتعزيز فعالية الرقابة المالية من خلال التحول الرقمي للعمليات المحاسبية، وتحقيق التكامل بين وحدات الإنفاق والإيرادات الحكومية في بيئة موحدة وآمنة (World Bank, 2022).

وفي ظل سعي ليبيا إلى إصلاح منظومتها المالية وتعزيز آليات الرقابة، تزايد الاهتمام بتبني نظام (GFMIS) كأداة لتعزيز الشفافية، وتحقيق الانضباط المالي، وتقوية مستويات الحوكمة. إلا أن التطبيق الناجح لهذا النظام يتطلب تطوير آليات الرقابة المالية التقليدية بما يتلاءم مع متطلبات النظام الرقمي الجديد، سواء على مستوى الإطار التشريعي، أو الكفاءات البشرية، أو النظم التقنية المساندة. (IMF, 2024)

بناءً على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع آليات الرقابة المالية الحكومية في ليبيا، واستكشاف متطلبات تطويرها في ضوء متطلبات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على القطاع الحكومي الليبي، ممثلاً في وزارتي المالية والتخطيط، باعتبارهما الجهتين المركزيتين المعنيتين بإدارة وتطوير النظم المالية والرقابية. وتسعى الدراسة إلى تقديم تصور عملي يساهم في دعم جهود الإصلاح المالي، وتحقيق الأهداف المرتبطة برفع كفاءة الرقابة على المال العام، بما يتسق مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات الحديثة في إدارة المالية العامة.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

1. دراسة (السرجاني، 2022):

فاعلية نظم المعلومات المالية الحكومية في تعزيز الشفافية المالية في القطاع الحكومي العربي" هدفت الدراسة إلى تحليل دور نظم GFMIS في رفع مستوى الشفافية المالية في المؤسسات الحكومية العربية. وقد تناولت الدراسة تطبيق نظم المعلومات المالية المتكاملة وأثرها على كفاءة الإنفاق العام. واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي. وأظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق GFMIS يساهم في تحسين الشفافية

وتقليل مخاطر الفساد المالي. وأوصت الدراسة بضرورة تحديث التشريعات الداعمة لرقمنة النظم المالية الحكومية.

2. دراسة (الحسني، 2023):

"أثر التحول الرقمي على تطوير الرقابة المالية في المؤسسات الحكومية: دراسة ميدانية في دول الخليج" هدفت الدراسة إلى استكشاف أثر التحول الرقمي على تطوير أساليب الرقابة المالية. وقد تناولت الدراسة تجربة عدد من المؤسسات الحكومية الخليجية في تطبيق الأنظمة المالية الذكية. واعتمد الباحث على المنهج المسحي التحليلي. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين مستوى التحول الرقمي وجودة الرقابة المالية. وأوصت الدراسة بتعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية.

3. دراسة (الخولي، 2022): "دور النظم المالية الإلكترونية في تحسين الرقابة على المال العام: دراسة

حالة على القطاع العام المصري"، هدفت الدراسة إلى تقييم أثر النظم المالية الإلكترونية على فعالية الرقابة المالية. وقد تناولت تطبيقات GFMIS كأحد أدوات تعزيز الرقابة على المال العام. واعتمد الباحث على المنهج التجريبي. وأظهرت النتائج تحسن ملحوظ في دقة التقارير المالية بعد تطبيق نظم GFMIS. وأوصت الدراسة بضرورة تعميم تطبيق GFMIS في جميع المؤسسات الحكومية.

4. دراسة (الشواشي، 2024): "تحليل تحديات تطبيق نظم المعلومات المالية الحكومية في الدول العربية

الناشئة"، هدفت الدراسة إلى تحليل أبرز المعوقات التي تواجه تطبيق GFMIS في الدول العربية. وقد تناولت العوامل التشريعية والتقنية والبشرية المؤثرة على التطبيق. واعتمد الباحث على المنهج المقارن. وأظهرت النتائج أن نقص الكوادر المؤهلة وغياب التنسيق المؤسسي يشكلان أبرز المعوقات. وأوصت الدراسة بتكثيف برامج التدريب المتخصص وإصلاح الأطر التنظيمية.

5. دراسة (عبد الرؤوف، 2023): "دور نظم إدارة المعلومات المالية في تعزيز الرقابة المالية الحكومية:

دراسة ميدانية على المؤسسات الليبية"، هدفت الدراسة إلى قياس أثر تطبيق النظم المالية الإلكترونية على مستوى الرقابة في المؤسسات الليبية. وقد تناولت مدى جاهزية البيئة المؤسسية الليبية لتبني GFMIS. واعتمد الباحث على المنهج الوصفي الكمي. وأظهرت النتائج وجود ضعف في الإمكانيات التقنية والبشرية. وأوصت الدراسة بوضع خطة وطنية لإعادة تأهيل البنية التحتية للرقابة المالية.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1. دراسة: (Brown & Peterson, 2022) بعنوان

"Public Financial Management Reform and the Role of Integrated Financial Information Systems (IFMIS)"

"إصلاح إدارة المالية العامة ودور نظم المعلومات المالية المتكاملة (IFMIS) "

هدفت الدراسة إلى استقصاء أثر نظم المعلومات المالية المتكاملة على إصلاح الإدارة المالية العامة. وقد تناولت الدراسة حالات تطبيق ناجحة في عدة دول نامية. واعتمد الباحثان على المنهج المقارن. وأظهرت النتائج تحسن مستوى الشفافية والكفاءة المالية بعد تطبيق GFMIS. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير إطار تشريعي داعم لتطبيق النظام.

2. دراسة (Khan & Silva, 2023)

"Challenges and Opportunities in Adopting GFMIS in Emerging Economies: An Empirical Study"

"التحديات والفرص في تبني نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في الاقتصادات الناشئة:

دراسة ميدانية"، هدفت الدراسة إلى تحليل التحديات التي تواجه الاقتصادات الناشئة في تبني نظم GFMIS. وقد تناولت تأثير البنية المؤسسية والدعم السياسي على نجاح التطبيق. واعتمد الباحثان على المنهج الكمي التحليلي. وأظهرت النتائج أن الدعم السياسي القوي شرط أساسي لنجاح التطبيق. وأوصت الدراسة بوضع استراتيجيات مؤسسية متكاملة لدعم تنفيذ GFMIS.

3. دراسة (Nguyen & Tran, 2024)

"The Impact of Financial Management Information Systems on Government Accountability: Evidence from Southeast Asia"

"أثر نظم إدارة المعلومات المالية على المساءلة الحكومية: أدلة من جنوب شرق آسيا"، هدفت الدراسة إلى قياس أثر نظم GFMIS على تعزيز المساءلة الحكومية. وقد تناولت التجربة العملية لدول جنوب شرق آسيا. واعتمد الباحثان على المنهج الكمي. وأظهرت النتائج ارتفاع مستويات الشفافية المالية بعد اعتماد نظم GFMIS. وأوصت الدراسة بتوسيع نطاق استخدام الأنظمة المالية المتكاملة في مختلف القطاعات الحكومية.

4. دراسة (Williams & Chen, 2022)

"E-Government Initiatives and Financial Transparency: The Moderating Role of GFMIS Implementation"

"مبادرات الحكومة الإلكترونية والشفافية المالية: الدور المعدل لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)" ، هدفت الدراسة إلى تحليل الدور التعديلي لتطبيق نظم GFMIS في تعزيز مبادرات الحكومة الإلكترونية وتحقيق الشفافية المالية. وقد تناولت العلاقة بين التحول الرقمي والحكومة المالية.

واعتمد الباحثان على المنهج التجريبي التحليلي. وأظهرت النتائج أن وجود GFMIS يعزز بشكل كبير من فعالية مبادرات الحوكمة الإلكترونية. وأوصت الدراسة بضرورة تكامل تطبيقات GFMIS مع مشاريع الحكومة الإلكترونية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

على الرغم من تناول الدراسات السابقة لموضوع نظم إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) وأثرها على الشفافية والرقابة المالية، إلا أن هذه الدراسة تتفرد بتركيزها الميداني الدقيق على البيئة الليبية، خصوصاً وزارتي المالية والتخطيط، مما يسد فجوة بحثية لم تُعالج بعمق في الأدبيات السابقة (عبد الرؤوف، 2023)؛ (Nguyen & Tran, 2024) كما تعتمد الدراسة منهجية علمية تجمع بين الاستقراء والاستنباط، مما يتيح تحليلاً دقيقاً للواقع العملي وفق معايير دولية (IMF, 2024)؛ (World Bank, 2023)، في حين أن غالبية الدراسات السابقة اقتصر منهجها على الوصف أو التحليل التقليدي. وتتميز الدراسة أيضاً بتحليل شامل للتحديات المؤسسية والتقنية المرتبطة بتطبيق GFMIS في ليبيا، مع اقتراح حلول عملية قابلة للتطبيق (Khan & Silva, 2023)؛ (الشواشي، 2024). وتسعى إلى بناء نموذج استرشادي يسهم في دعم جهود الإصلاح المالي وتعزيز الحوكمة في القطاع الحكومي الليبي، مما يمنحها بعداً تطبيقياً واستراتيجياً يتجاوز الطابع النظري التقليدي.

مشكلة الدراسة

تُعد الرقابة المالية الحكومية ركيزة أساسية لتحقيق الشفافية وحسن إدارة المال العام بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة. وتشير تقارير البنك الدولي (World Bank, 2023) وصندوق النقد الدولي (IMF, 2023) إلى أن فاعلية الرقابة ترتبط بتبني نظم معلومات مالية إلكترونية متكاملة تسهم في تعزيز كفاءة الإنفاق والحد من الفساد.

وفي ليبيا، تواجه الرقابة المالية تحديات أبرزها ضعف التكامل بين الأنظمة، ومحدودية توظيف التقنيات الحديثة، وغياب إطار معلوماتي موحد (ديوان المحاسبة الليبي، 2023). ويُعد تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) من الحلول الجوهرية لدعم التحول الرقابي الرقمي. (World Bank, 2022) غير أن تحقيق ذلك يتطلب تطوير الآليات الرقابية القائمة، وتعزيز الجاهزية التشريعية والمؤسسية، وتأهيل الكفاءات البشرية، وهي جوانب ما تزال تفتقر إلى دراسة ميدانية معمقة في البيئة الليبية. وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة في:

"قصور آليات الرقابة المالية الحكومية الحالية في ليبيا عن مواكبة متطلبات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ، مما يعيق تحقيق مستويات متقدمة من الشفافية والمساءلة والكفاءة المالية".

وتسعى الدراسة إلى تحليل واقع الرقابة المالية الحكومية في ليبيا وتحديد متطلبات تطويرها بما يتوافق مع متطلبات نظام (GFMIS) ، مع التركيز على وزارتي المالية والتخطيط.

تطلق هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

كيف يمكن تطوير آليات الرقابة المالية الحكومية في ليبيا بما يتوافق مع متطلبات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ؟

ويتمتع عن هذا التساؤل ثلاثة تساؤلات فرعية:

1. ما واقع آليات الرقابة المالية الحكومية الحالية في وزارتي المالية والتخطيط في ليبيا؟
2. ما أبرز التحديات التي تواجه تطوير الرقابة المالية الحكومية في ضوء متطلبات تطبيق نظام (GFMIS)؟

3. ما المتطلبات الأساسية اللازمة لتطوير آليات الرقابة المالية بما ينسجم مع التحول الرقمي ونظام (GFMIS)؟

أهداف الدراسة

في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها الإدارة المالية الحكومية عالمياً، ومع تزايد التأكيد من قبل المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي (World Bank, 2023) وصندوق النقد الدولي (IMF, 2023) على أهمية تطوير نظم الرقابة المالية من خلال تبني أنظمة معلومات مالية حكومية متكاملة، تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحليل واقع آليات الرقابة المالية الحكومية الحالية في وزارتي المالية والتخطيط في ليبيا، وتحديد أوجه القصور القائمة مقارنة بالمعايير الدولية الحديثة (ديوان المحاسبة الليبي، 2023).
2. تحديد التحديات والمعوقات الرئيسية التي تواجه تطوير الرقابة المالية الحكومية في ليبيا في ضوء التحول نحو تبني نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).

3. استكشاف المتطلبات الأساسية (التشريعية والتنظيمية والمؤسسية والتقنية) اللازمة لتطوير آليات الرقابة المالية الحكومية بما يتوافق مع متطلبات التحول الرقمي ونظم (GFMIS) الحديثة (World Bank, IMF, 2022).

4. بناء تصور ميداني مقترح لتطوير آليات الرقابة المالية الحكومية في ليبيا، يعزز الشفافية والكفاءة والمساءلة المالية، استناداً إلى نتائج الدراسة الميدانية ومتطلبات تطبيق نظام (GFMIS) أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها في ظل التحديات التي تواجه ليبيا في إدارة المال العام وتعزيز الشفافية، حيث تشير تقارير البنك الدولي (World Bank, 2023) وصندوق النقد الدولي (IMF, 2023) إلى أن ضعف أنظمة الرقابة التقليدية يمثل عائقاً رئيساً أمام تحقيق الكفاءة المالية والاستدامة الاقتصادية. وتبرز أهمية هذه الدراسة في تقديم حلول عملية لتطوير آليات الرقابة بما يتماشى مع متطلبات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، الذي يعد من الأدوات الفعالة لتعزيز النزاهة والحد من الفساد (World Bank, 2022).

وتتميز الدراسة بمعالجة فجوة بحثية في الأدبيات الليبية عبر تناول تطوير الرقابة المالية الحكومية بمنهج ميداني تطبيقي، مع تقديم نموذج عملي قابل للتنفيذ في وزارتي المالية والتخطيط، يساهم في تحسين كفاءة الإنفاق وتعزيز الشفافية والمساءلة (ديوان المحاسبة الليبي، 2023). كما تدعم الدراسة جهود الإصلاح المالي من خلال توفير إطار علمي لصناع القرار لتحديد المتطلبات التشريعية والتنظيمية والتقنية اللازمة لنجاح التحول الرقمي في الرقابة المالية (IMF, 2024)؛ (Transparency International, 2023)، بما يساهم في تعزيز الحوكمة المالية المستدامة في البيئات الحكومية النامية.

فرضيات الدراسة

استناداً إلى مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وأهدافها، وانطلاقاً من التحذيرات الدولية المتكررة بشأن أهمية تطوير الرقابة المالية الحكومية وتحديث نظم المعلومات المالية في الدول النامية (World Bank, 2023)؛ IMF, (2023)، تسعى هذه الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين متطلبات تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) وتطوير آليات الرقابة المالية الحكومية في وزارتي المالية والتخطيط في ليبيا.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: (H_{1.1})

يوجد قصور جوهري في آليات الرقابة المالية الحكومية الحالية في وزارتي المالية والتخطيط في ليبيا مقارنة بالمعايير الدولية الحديثة

الفرضية الفرعية الثانية: (H_{1.2})

تواجه عملية تطوير الرقابة المالية الحكومية تحديات ومعوقات تنظيمية وتقنية تؤثر سلباً على جاهزية تطبيق نظام (GFMIS) في القطاع الحكومي الليبي

الفرضية الفرعية الثالثة: (H_{1.3})

تساهم تهيئة المتطلبات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية والتقنية في تحسين فاعلية الرقابة المالية الحكومية بما يتوافق مع متطلبات تطبيق نظام (GFMIS)

الإطار النظري للدراسة

الرقابة المالية الحكومية – المفهوم والأبعاد والتحديات

1.1. مفهوم الرقابة المالية الحكومية وأهدافها

تُعد الرقابة المالية الحكومية أداة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد العامة وتعزيز الشفافية والمساءلة. ويعرفها ديوان المحاسبة الليبي (2023) بأنها "مجموعة العمليات والإجراءات الرسمية للتحقق من صحة التصرفات المالية ومدى التزامها بالقوانين".

وتهدف الرقابة إلى:

- أ- التأكد من الالتزام بالخطط والميزانيات.
- ب- رصد الانحرافات وتصحيحها.
- ت- تعزيز الكفاءة الاقتصادية وترشيد الإنفاق (المغربي، 2022).
- ث- مكافحة الفساد المالي والإداري.
- ج- تعزيز ثقة المواطنين في إدارة المال العام.

وقد أكد البنك الدولي (World Bank, 2023) أن النظم الرقابية القوية تدعم الأداء الحكومي وتحقق التنمية المستدامة.

1.2. أهمية الرقابة المالية في تعزيز الشفافية والمساءلة

تُساهم الرقابة المالية في تعزيز الشفافية والمساءلة، خاصة في بيئات العمل الحكومي المعقدة. وأوضح صندوق النقد الدولي (IMF, 2024) أن الرقابة الفعالة تحسن من أداء الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي. كما بيّنت دراسة الحربي (2023) أهمية الرقابة في تحقيق الإفصاح المالي الدقيق وكشف أوجه القصور، مما يعزز الحوكمة ويحد من الإفلات من المساءلة (الشواشي، 2024).

1.3. أبرز التحديات التقليدية للرقابة المالية في البيئة الحكومية

تواجه الرقابة المالية تحديات عدة، أبرزها:

- أ- ضعف البنية المعلوماتية: غياب أنظمة مالية متكاملة. (Williams & Chen, 2022)
- ب- نقص الكفاءات البشرية المؤهلة (عبد الرؤوف، 2023).
- ت- تشريعات رقابية متقادمة لا تواكب التطورات. (World Bank, 2023)
- ث- تداخل الاختصاصات بين الجهات الرقابية (الشحومي، 2022).
- ج- محدودية الوعي المؤسسي بأهمية الرقابة. (IMF, 2023)

1.4. واقع الرقابة المالية الحكومية في الدول النامية مع الإشارة إلى ليبيا

تشير الأدبيات إلى أن الرقابة المالية بالدول النامية تعاني ضعف البنية المؤسسية والشفافية (Nguyen & Tran, 2024).

وفي ليبيا، تتفاقم هذه التحديات بسبب الانقسامات المؤسسية وضعف الاستقرار السياسي، مما أثر سلباً على فعالية الأجهزة الرقابية (ديوان المحاسبة الليبي، 2023)، ومن أبرز المشكلات:

- أ- ضعف التنسيق المؤسسي.
 - ب- محدودية أنظمة المعلومات الداعمة.
 - ت- نقص الكفاءات البشرية.
 - ث- ضعف الالتزام بمعايير الشفافية والإفصاح.
- وتبرز الحاجة لتبني نظم إلكترونية متكاملة، مثل نظام (GFMIS)، لدعم عمليات الرقابة المالية وتعزيز الحوكمة والشفافية.

الخلاصة

تبرز الرقابة المالية الحكومية كركيزة لتحقيق الحوكمة الرشيدة والشفافية، إلا أن التغلب على التحديات التقليدية، خاصة في ليبيا، يتطلب اعتماد نظم إلكترونية متكاملة ك نظام (GFMIS) لدعم إصلاح الرقابة المالية وتحقيق أهداف التنمية المؤسسية.

2. نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ودوره في تطوير الرقابة المالية

2.1. مفهوم نظام (GFMIS) وأهدافه ووظائفه

يُعد نظام (GFMIS) أداة للتحويل الرقمي في الإدارة المالية العامة، يُعرف بأنه "نظام إلكتروني متكامل لإدارة العمليات المالية الحكومية لحظياً، يشمل الميزانية والتنفيذ والمحاسبة والتقارير". (World Bank, 2022) ويهدف إلى:

- أ- تعزيز الكفاءة المالية وترشيد الإنفاق.
 - ب- دعم الشفافية عبر تقارير دقيقة.
 - ت- تسهيل إعداد وتنفيذ الموازنات إلكترونياً (الشريف، 2023).
 - ث- تعزيز الرقابة وتقليل فرص الفساد.
- أما وظائفه فتشمل إدارة الموازنة، الحسابات الحكومية، النقد، التقارير المالية، ودعم اتخاذ القرار (عبد الله، 2022).

2.2. مكونات نظام (GFMIS) وعلاقته بالأنظمة المحاسبية الحكومية

يتكون النظام من وحدات لإدارة الموازنة، الحسابات، الالتزامات، الإيرادات، والتقارير المالية. وتتكامل وظائف نظام (GFMIS) مع الأنظمة المحاسبية التقليدية، محققاً تسجيلاً إلكترونياً موحداً وفق معايير IPSAS (المرغني، 2023)، مما يُحسن دقة التقارير وسرعة اتخاذ القرار (Nguyen & Tran, 2024).

2.3. دور نظام (GFMIS) في تعزيز الرقابة المالية الحكومية

يسهم GFMIS في:

- أ- تمكين الرقابة الداخلية على الإنفاق (السرجاني، 2022).
- ب- دعم التدقيق الخارجي عبر تقارير فورية.
- ت- كشف الانحرافات مبكراً والحد من الاحتيال.

وأكدت دراسة الخولي (2022) تحسن جودة الرقابة وانخفاض الفساد في الدول التي اعتمدت نظام (GFMIS)

2.4. المتطلبات الأساسية لتطوير آليات الرقابة وفقاً لنظام (GFMIS) تشمل متطلبات النجاح:

- أ- تحديث التشريعات لمواكبة التحول الرقمي. (World Bank, 2022)
- ب- تأهيل الكوادر المالية والمراجعين (الصادق، 2023).
- ت- توفير البنية التحتية التقنية الموثوقة. (IMF, 2024)
- ث- ترسيخ ثقافة الحوكمة المالية (الشواشي، 2024).

2.5. العلاقة التكاملية بين نظام (GFMIS) والرقابة المالية الحكومية

تقوم العلاقة بين نظام (GFMIS) والرقابة المالية على التكامل الديناميكي؛ إذ يزود النظام الرقابة بالبيانات اللحظية، مما يُمكن من تحليلها وتصحيح الانحرافات (عبد الله، 2022).
ويؤدي هذا التكامل إلى رفع كفاءة الإنفاق العام وتحقيق التنمية الاقتصادية. (World Bank, 2023)

2.6. الخلاصة

يتبين من العرض أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) يمثل محوراً استراتيجياً في تطوير الرقابة المالية الحكومية من خلال تقديم إطار تقني وإجرائي موحد يضمن الشفافية، ويحسن المساءلة، ويرفع من كفاءة الإدارة المالية العامة. ولضمان فعالية هذا النظام، يجب تهيئة البيئة التشريعية والتقنية والبشرية بالشكل الذي يُمكن من تحقيق التكامل الكامل بين الإدارة المالية والرقابة الحكومية.

3.0. التحليل الإحصائي للبيانات وعرض نتائج الدراسة الميدانية

سعيًا إلى تحقيق أهداف الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها، تم إجراء تحليل إحصائي شامل للبيانات الميدانية باستخدام برنامج (SPSS) الإصدار 26 شمل التحليل جانبين متكاملين: التحليل الوصفي لتوصيف خصائص العينة واتجاهاتها العامة، والتحليل الاستدلالي لاختبار الفرضيات الإحصائية واستكشاف العلاقات بين المتغيرات الثلاثة الأساسية للدراسة، وهي: كفاءة الرقابة، التحديات التنظيمية والتقنية، ومتطلبات التطبيق الفعّال لنظام (GFMIS) وقد بُني التحليل على منهجية علمية دقيقة تضمن الصدق والثبات، وتُسهم في تفسير الواقع الرقابي في البيئة الليبية الحكومية.

3.1. المنهجية العلمية وأساليب التحليل الإحصائي

اعتمدت الدراسة منهجاً علمياً يجمع بين الاستقراء والاستنباط لضمان التكامل بين التحليل النظري والتطبيق الميداني. تم توظيف المنهج الاستقرائي لتحليل واقع الرقابة المالية الحكومية في وزارتي المالية والتخطيط، والكشف عن أوجه القصور والممارسات الفعلية. أما المنهج الاستنباطي، فتم استخدامه لصياغة الفرضيات بالاستناد إلى الأدبيات الحديثة والمعايير الدولية ذات الصلة (مثل: IMF, 2023)؛ (World Bank, 2022)، ثم اختبارها ميدانياً باستخدام أدوات كمية.

تم جمع البيانات عبر استبانة مُحكمة صُممت بناءً على مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، واشتملت على ثلاثة محاور رئيسة تعكس المتغيرات المعتمدة في الدراسة. وجرى تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS) الإصدار 26 من خلال أسلوبين متكاملين:

- **التحليل الوصفي:** لتوصيف خصائص عينة الدراسة باستخدام التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.
- **التحليل الاستدلالي:** لاختبار الفرضيات باستخدام اختبار (T) لعينة واحدة، ومعامل الارتباط (Pearson)، واختبارات الثبات والصدق مثل (كرونباخ ألفا) و (Item–Total Correlation).

3.2. مجتمع وعينة الدراسة وأداة جمع البيانات

تمثل مجتمع الدراسة في موظفي وزارتي المالية والتخطيط اللبئيتين، بوصفهما الجهتين المعنيتين بصورة مباشرة بتطوير آليات الرقابة المالية وتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) وقد ركزت الدراسة على الفئات الوظيفية المرتبطة بالنشاط المالي والمحاسبي فقط، من المديرين، ورؤساء الأقسام، والموظفين المتخصصين في الرقابة المالية والإدارة المحاسبية، لما لهذه الفئات من دور محوري في تنفيذ السياسات الرقابية وتبني نظم المعلومات المالية الحديثة.

ولأغراض الدراسة، تم استخدام أسلوب العينة القصدية (Purposive Sampling) لاختيار المشاركين، وذلك لضمان تمثيل ملائم لمختلف المستويات الإدارية والتخصصية ذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث. وقد تم توزيع عدد (85) استبانة ميدانية على أفراد العينة المختارة، واستُرجع منها عدد (78) استبانة صالحة

للتحليل الإحصائي، بنسبة استجابة بلغت نحو 91.7% وهي نسبة مرتفعة تعزز من موثوقية النتائج وقابليتها للتعميم النسبي على وحدات القطاع الحكومي المالي ذات الطبيعة المشابهة. أما أداة الدراسة، فقد تمثلت في استبانة علمية محكمة أعدت وفق أحدث معايير تصميم أدوات البحث الكمي، استناداً إلى أدبيات حديثة وتقارير دولية ذات صلة (IMF, 2023)؛ (World Bank, 2023)؛ (Transparency International, 2023) وقد تضمنت الاستبانة ثلاثة محاور رئيسة تعكس المتغيرات الرئيسة للدراسة: كفاءة الرقابة، التحديات التنظيمية والتقنية، ومتطلبات تطبيق نظام (GFMIS)، وصُممت باستخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس اتجاهات المشاركين بدقة.

3.3. صدق الاتساق الداخلي وثبات أداة الدراسة

للتحقق من صدق وثبات أداة القياس، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس مدى الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة، بالإضافة إلى اختبار معامل ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية-Item (Total Correlation).

جدول (1): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

معامل ألفا كرونباخ	المحاور
.81	مستوى كفاءة وفعالية آليات الرقابة المالية الحكومية الحالية ومدى توافقها مع المعايير الدولية الحديثة للرقابة والحوكمة المالية.
.89	عملية تطوير الرقابة المالية الحكومية تحديات ومعوقات تنظيمية وتقنية تؤثر سلباً على جاهزية تطبيق نظام (GFMIS) في القطاع الحكومي الليبي
.84	تساهم تهيئة المتطلبات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية والتقنية في تحسين فاعلية الرقابة المالية الحكومية بما يتوافق مع متطلبات تطبيق نظام (GFMIS)
.86	جميع المجالات معا

أظهرت النتائج أن معاملات الثبات لكل محور تجاوزت القيمة المقبولة علمياً (0.70)، حيث تراوحت بين: 0.81 لمحور كفاءة وفعالية الرقابة المالية الحكومية.

- 0.89 لمحور التحديات التنظيمية والتقنية.
- 0.84 لمحور تهيئة المتطلبات التشريعية والتنظيمية والتقنية.
- وبلغت قيمة الثبات الكلي لجميع المحاور 0.86، مما يُعبر عن مستوى مرتفع من الاتساق الداخلي والموثوقية العامة للأداة.

كما تراوحت قيم معاملات Item-Total Correlation بين (0.52 – 0.73)، وهي جميعها أعلى من الحد الأدنى المقبول (0.30)، مما يؤكد صدق الاتساق البنائي لفقرات الاستبانة. ويُعد ذلك مؤشراً على سلامة بناء الأداة وقدرتها على قياس المتغيرات الثلاثة بفعالية واستقرار.

3.4. الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

تم تحليل البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة بهدف فهم طبيعة المشاركين وتفسير استجاباتهم في ضوء خصائصهم الوظيفية والتعليمية. وقد أظهرت نتائج التحليل ما يلي:

المركز الوظيفي :

تصدّر الموظفون النسبة الأكبر من العينة (52.6%)، تلاهم مدراء الإدارات (37.2%)، بينما توزعت النسب المتبقية بين رؤساء الأقسام والمديرين العامين. ويُعزز هذا التوزيع تمثيل مختلف المستويات الإدارية.

جدول (2): توزيع عينة الدراسة وفقاً للمركز الوظيفي

النسبة المئوية %	العدد	المركز الوظيفي
2.6	2	رئيس قسم
7.7	6	مدير عام
37.2	29	مدير إدارة
52.6	41	موظفون
100	78	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS)

المؤهل العلمي :

شكّل حملة البكالوريوس الغالبية (62.8%)، يليهم حملة الماجستير (23.1%)، مما يعكس ارتفاع المستوى الأكاديمي لدى العينة، ويُضيف مصداقية لتقييماتهم المهنية.

جدول (3): يوضح توزيع عينة الدراسة المؤهل الأكاديمي

النسبة المئوية %	العدد	المؤهل الأكاديمي
1.3	1	الثانوية العامة
1.3	1	دبلوم متوسط
7.7	6	دبلوم عالي
62.8	49	بكالوريوس
23.1	18	ماجستير
3.8	3	دكتوراه
100	78	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS)

التخصص الأكاديمي :

هيمنت تخصصات المحاسبة (62.8%)، وإدارة الأعمال (14.1%)، والاقتصاد (9%)، مما يتماشى مع طبيعة الدراسة ويؤكد ارتباط المشاركين بمجال الرقابة المالية.

جدول (4): توزيع يبين عينة الدراسة حسب التخصص

النسبة المئوية %	العدد	التخصص
62.8	49	المحاسبة
14.1	11	إدارة أعمال
9	7	الاقتصاد
5.1	4	القانون
6.4	5	التمويل والمصارف
2.6	2	حاسوب وتقنية معلومات
100	78	المجموع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS)

سنوات الخبرة:

أكثر من نصف العينة لديهم خبرة تتجاوز 10 سنوات، حيث شكّل من لديهم خبرة من 15 إلى أقل من 20 سنة النسبة الأعلى (32.1%)، تلاهم من لديهم خبرة بين 10 إلى 15 سنة (24.4%). وهذا يدعم قوة البيانات المستخلصة ويظهر مستوى النضج المهني للمشاركين. يعكس التوزيع الديموغرافي تنوعاً وتوازناً مناسباً في خصائص العينة، ويوفر أرضية مثينة لتحليل الاستجابات وفهم الاتجاهات داخل القطاع الحكومي المالي في ليبيا.

جدول (5): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة في المنظمة	العدد	النسبة المئوية%
من 3 سنوات إلى أقل من 5 سنوات	4	5.1
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	15	19.2
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	19	24.4
من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	25	32.1
من 20 سنة فأكثر.	15	19.2
المجموع	78	100

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS)

3.5. تحليل البعد الأول: كفاءة وفعالية آليات الرقابة المالية الحكومية ومدى توافقها مع المعايير الدولية
يُمثّل هذا البعد أحد المكونات الجوهرية في المتغير التابع للدراسة، إذ يهدف إلى تقييم واقع آليات الرقابة المالية الحكومية المعتمدة حالياً داخل الوحدات الحكومية، مع التركيز على مدى توافقها مع المعايير الدولية الحديثة في الحوكمة المالية، وبخاصة إطار لجنة (COSO) الذي يُعد من النماذج المعتمدة عالمياً لتقييم فاعلية بيئة الرقابة.

نتائج التحليل الإحصائي (T-Test) لعينة واحدة

تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية لقياس مستوى كفاءة الرقابة، شملت : المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، اختبار T-Test ، وتحليل اتجاه الفروق، وذلك لمقارنة متوسطات استجابات المشاركين بالمتوسط المرجعي (3.00)

الجدول رقم (6): يوضح نتائج اختبار T-Test لعينة واحدة لمتوسطات استجابات العينة حول فقرات البُعد الأول: كفاءة وفعالية آليات الرقابة المالية الحكومية ومدى توافقها مع المعايير الدولية للرقابة والحوكمة

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig.	اتجاه الفروق
تتوفر إجراءات رقابية واضحة ومحددة في الوزارة التي أعمل بها.	2.81	1.529	-1.145	0.2557	أقل من المتوسط المرجعي
تعتمد الرقابة المالية الحالية على أنظمة معلومات موحدة ومحدثة.	2.94	1.436	-0.371	0.7115	أقل من المتوسط المرجعي
تساهم الرقابة المالية الحالية في كشف الانحرافات المالية بشكل فعال.	3.03	1.405	0.204	0.8391	أعلى من المتوسط المرجعي
تتمتع إدارة الرقابة المالية بقدرات بشرية مؤهلة فنياً وتقنياً.	3.10	1.447	0.594	0.5543	أعلى من المتوسط المرجعي
تخضع التقارير المالية لرقابة دورية تضمن الالتزام بالخطط والميزانيات.	2.88	1.494	-0.657	0.5134	أقل من المتوسط المرجعي
هناك تكامل بين إدارات الرقابة والمحاسبة وتقنية المعلومات داخل الوزارة.	3.04	1.498	0.203	0.8398	أعلى من المتوسط المرجعي

التحليل الإحصائي والتفسيري:

- جميع الفقرات الست لم تسجل فروقاً ذات دلالة إحصائية ($\text{Sig} > 0.05$)، مما يدل على غياب فروق معنوية بين متوسطات استجابات المشاركين والمتوسط المرجعي، ويُشير إلى حالة حياد أو تذبذب إدراكي تجاه فعالية الرقابة المالية.

- أدنى استجابة كانت للفقرة المتعلقة بـ وضوح الإجراءات الرقابية (2.81) ، مما يعكس قصوراً في توثيق السياسات الرقابية، وهي إشارة سلبية تخص عنصر "بيئة الرقابة" والمحددة في إطار لجنة (COSO)
- أعلى استجابة سُجلت للفقرة الخاصة بـ توافر الكفاءات البشرية (3.10) ، مما يُبرز وجود بعض القدرات المؤهلة، وإن كانت غير كافية لتكوين بيئة رقابة فعالة بالكامل.

ثبات الأداة وصدق الاتساق الداخلي

- بلغ معامل الثبات (كرونباخ ألفا) = 0.826، وهو أعلى من الحد المقبول (0.70)، ويُشير إلى مستوى قوي من الاتساق الداخلي لفقرات هذا البُعد.
- تراوحت معاملات Item–Total Correlation بين (0.58 – 0.73)، مما يؤكد صدق المقياس واتساقه البنائي.

الربط النظري والدراسات السابقة

تنسّق هذه النتائج مع ما جاء في إطار لجنة (COSO)، الذي يؤكد أن فعالية الرقابة تعتمد على وجود بيئة رقابية موثقة، وتكامل مؤسسي، واستخدام أدوات رقمية فعالة. كما أن غياب الإجراءات المكتوبة، وتشتت الصلاحيات، وضعف التنسيق بين الإدارات يُعد من أبرز مظاهر ضعف البيئة الرقابية. وتدعم نتائج هذا البُعد ما توصلت إليه:

- دراسة: (Dermawan & Hendrawan (2024) التي أكدت أن ضعف التكامل بين الرقابة والمحاسبة يُضعف من الأداء المؤسسي الرقابي.
- دراسة يوسف والإمام: (2022) التي بيّنت أن غياب أنظمة معلومات موحدة يُؤثر سلباً على دقة الرقابة وسرعة اكتشاف الانحرافات.

كما تُعزز تقارير ديوان المحاسبة الليبي (2022–2023) هذا الاتجاه، حيث أظهرت استمرار الاعتماد على نماذج يدوية، وغياب أدوات رقابية رقمية لحظية، ما يدعم التفسير الواقعي الميداني لما أظهرته الدراسة.

تحليل الترابط مع بقية أبعاد الدراسة (Pearson Correlation)

العلاقة	معامل الارتباط (r)	Sig.	التفسير
الرقابة ↔ التحديات التنظيمية والتقنية	-0.211	> 0.05	علاقة سلبية ضعيفة وغير دالة
الرقابة ↔ المتطلبات التشريعية والتقنية	+0.323	< 0.05	علاقة إيجابية متوسطة ودالة إحصائياً

تُظهر النتائج أن تعزيز كفاءة الرقابة يتطلب تهيئة بيئة تشريعية وتنظيمية وتقنية داعمة، بينما لا تُدرك العينة بالضرورة التحديات كعائق مباشر على الأداء.

3.6. تحليل البُعد الثاني: التحديات والمعوقات التنظيمية والتقنية التي تواجه تطبيق نظام (GFMIS)

يهدف هذا البُعد إلى قياس مدى إدراك المشاركين لأهم التحديات التنظيمية والتقنية التي تعوق تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في الوزارات الليبية، ولا سيما وزارتي المالية والتخطيط. يشمل ذلك قياس التصورات حول البنية المؤسسية، الكفاءات البشرية، التشريعات الداعمة، الجاهزية التقنية، ومقاومة التغيير.

الجدول رقم (7): يوضح نتائج اختبار (T-Test) لعينة واحدة لمتوسطات استجابات العينة حول فقرات البُعد الثاني: التحديات والمعوقات التنظيمية والتقنية التي تواجه تطبيق نظام (GFMIS) في البيئة الحكومية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig.	اتجاه الفروق
تواجه الرقابة المالية تحديات تقنية تتعلق بضعف البنية التحتية المعلوماتية.	3.42	1.482	2.503	0.0144	أعلى من المتوسط المرجعي
يمثل نقص الكفاءات البشرية المدربة عائقاً أمام تطوير الرقابة المالية.	2.68	1.428	-1.979	0.0514	أقل من المتوسط المرجعي
هناك غياب لتشريعات داعمة للتحويل الرقابي الرقمي.	2.65	1.298	-2.381	0.0197	أقل من المتوسط المرجعي

أعلى من المتوسط المرجعي	0.7165	0.364	1.454	3.06	تفتقر الوزارة إلى استراتيجيات مؤسسية متكاملة لتطوير الرقابة.
أقل من المتوسط المرجعي	0.8537	-0.185	1.432	2.97	تؤثر الانقسامات المؤسسية وعدم التنسيق على فعالية الرقابة المالية.
أقل من المتوسط المرجعي	0.2055	-1.278	1.383	2.78	تعد مقاومة التغيير المؤسسي أحد التحديات أمام تطبيق نظم (GFMIS)

التحليل الإحصائي والتفسيري:

- تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.65 – 3.42)، وهو ما يشير إلى إدراك متفاوت بين المشاركين حول التحديات التنظيمية والتقنية.
 - الفقرة الأعلى كانت "ضعف البنية التحتية المعلوماتية" بمتوسط (3.42) ودلالة إحصائية = Sig (0.014)، مما يؤكد وجود قصور تقني كبير يُعوق تطبيق GFMIS.
 - الفقرة الأدنى كانت "غياب التشريعات الداعمة للتحويل الرقابي الرقمي" (2.65) "بدلالة إحصائية Sig (0.020) =، وتُعد من أبرز المعوقات القانونية التي تمنع الرقابة الرقمية الفعالة.
 - باقي الفقرات لم تسجل فروقاً ذات دلالة، وهو ما قد يُعكس تفاوتاً إدراكياً أو غياب رؤية استراتيجية واضحة داخل المؤسسات.
- معامل كرونباخ ألفا = 0.791
- Item–Total Correlation = (0.52 – 0.69)
- تدل القيم على مستوى جيد من الثبات الداخلي وصدق الاتساق البنائي لأداة القياس.
- الربط النظري والدراسات السابقة:
- تنسق النتائج مع ما أكدته الأدبيات الحديثة، خاصة:
- Ahinsah & Wobil (2023) التي أشارت إلى أن نجاح نظام (GFMIS) في الدول النامية يتطلب معالجة مسبقة للتحديات التنظيمية والتشريعية.

■ يوسف والإمام (2022) اللذان بيّنا أن قصور البنية التشريعية ونقص الكفاءات يعيقان التحول الرقمي.

كما تدعم النتائج تقارير ديوان المحاسبة الليبي (2022-2023) التي أبرزت تداخل الصلاحيات، وضعف التنسيق، وغياب الأطر القانونية الخاصة برقمنة الرقابة، إلى جانب هشاشة البنية التحتية الرقمية.

تحليل الترابط بين هذا البُعد وبقيّة الأبعاد: (Pearson Correlation)

الجدول رقم (8) يوضح تحليل الترابط بين هذا البُعد وبقيّة الأبعاد

العلاقة	معامل الارتباط (r)	Sig.	التفسير
التحديات ↔ الكفاءة الرقابية	-0.211	> 0.05	علاقة سلبية ضعيفة غير دالة، تُظهر انفصالًا إدراكيًا بين الأداء والمعوقات.
التحديات ↔ تهيئة المتطلبات المؤسسية	+0.386	< 0.05	علاقة إيجابية متوسطة ودالة، تُبرز أن معالجة التحديات يُسهّل التهيئة لتطبيق GFMIS.

3.7. تحليل البُعد الثالث: تهيئة المتطلبات المؤسسية والتشريعية والتقنية لتطبيق نظام (GFMIS) يُعنى هذا البُعد بقياس مدى توافر المتطلبات الأساسية التي تمكّن الوزارات الليبية من تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، بما يشمل التشريعات الملائمة، البنية المؤسسية، الكفاءات البشرية، والبنية التحتية التقنية. ويمثل هذا البُعد حجر الزاوية في تحقيق التحول الرقمي وفقًا لنموذج الحوكمة الدولية (COSO).

الجدول رقم (9): يوضح نتائج اختبار T-Test لعينة واحدة لمتوسطات استجابات العينة حول فقرات البُعد الثالث: أثر تهيئة المتطلبات المؤسسية والتشريعية والتقنية على تطبيق نظام (GFMIS) في البيئة الحكومية الليبية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig.	اتجاه الفروق
--------	--------------------	----------------------	--------	------	--------------

أقل من المتوسط المرجعي	0.739	- 0.335	1.404	2.95	هناك حاجة إلى تحديث التشريعات المالية بما يتناسب مع نظام GFMIS
أعلى من المتوسط المرجعي	0.200	1.294	1.463	3.21	يتطلب التطبيق وجود كفاءات بشرية متخصصة ومدرية
أعلى من المتوسط المرجعي	0.313	1.017	1.492	3.18	يجب توفير بنية تحتية تكنولوجية متقدمة لدعم الرقابة المالية الرقمية
أعلى من المتوسط المرجعي	0.371	0.900	1.433	3.15	تعزيز ثقافة الالتزام بالشفافية والمساءلة شرط لنجاح التطبيق
أقل من المتوسط المرجعي	0.211	- 1.261	1.436	2.79	وجود نظام مالي إلكتروني موحد يُسهّم في تحسين الرقابة المالية
أعلى من المتوسط المرجعي	0.839	0.204	1.405	3.03	تبني ممارسات الحوكمة المالية الحديثة يدعم نجاح GFMIS
أقل من المتوسط المرجعي	0.049	- 1.987	1.510	2.75	تمتلك الوزارة تشريعات مُحدّثة تدعم التحول الرقابي الرقمي
أعلى من المتوسط المرجعي	0.038	2.113	1.320	3.21	هناك خطة تنظيمية واضحة لتطبيق GFMIS داخل الوزارة
أقل من المتوسط المرجعي	0.019	- 2.412	1.580	2.67	يتم تدريب الموظفين على تطبيقات الرقابة الرقمية بانتظام
أعلى من المتوسط المرجعي	0.051	1.994	1.270	3.18	يوجد تنسيق فعّال بين الإدارات المالية والرقابية وتقنية المعلومات

التحليل الإحصائي والتفسيري:

- تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.67) و(3.21)، مما يعكس تقييمًا متذبذبًا يميل إلى الحياد الإيجابي دون دلالات قوية حاسمة.
- أعلى الفقرات تمثلت في:
أ- "تطبيق نظام (GFMIS) يتطلب وجود كفاءات متخصصة (3.21) "

ب- "وجود خطة تنظيمية واضحة (3.21)"

ت- "توفر التنسيق بين الإدارات (3.18)"

■ بينما كانت أدناها:

أ- "تدريب الموظفين بانتظام (2.67)"

ب- "التشريعات المحدثة (2.75)"

ت- "النظام المالي الموحد (2.79)"

■ بعض الفقرات سجلت دلالة إحصائية (مثل فقرتي التشريعات والتدريب)، مما يدل على وجود فجوات إدراكية واضحة لدى أفراد العينة في تلك الجوانب.

■ مجمل النتائج يشير إلى بيئة مؤسسية جزئية التهيئة، حيث تبرز بعض المؤشرات الإيجابية، مقابل نقص حاد في التحديث التشريعي والتأهيل المستمر.

معامل كرونباخ ألفا = 0.812

Item-Total Correlation = (0.54 – 0.71)

تشير هذه القيم إلى ثبات داخلي قوي وصدق بنائي جيد للمقياس المستخدم.
الربط النظري والدراسات الداعمة:

تتوافق هذه النتائج مع متطلبات في إطار لجنة (COSO)، خاصة في بُعدي "بيئة الرقابة" و"المعلومات والاتصال"، حيث يُعد وجود تشريعات حديثة وكفاءات بشرية وتنسيق مؤسسي فعال من الشروط الأساسية لضمان فاعلية أي نظام رقابي حديث.

وقد أكدت دراسات متعددة ما يلي:

- Sung & Kim (2020) أهمية وجود إطار مؤسسي وتشريعي متكامل لضمان نجاح GFMIS.
- Cangiano et al. (2013) التهيئة المؤسسية ليست خياراً بل شرطاً مسبقاً لإطلاق نظم رقابة مالية رقمية.

- Khan & Silva (2023) و Nguyen & Tran (2024) ضرورة الربط بين التدريب، التشريعات، والبنية التحتية لتفعيل GFMIS.
- الإمام ويوسف: (2022) التفاوت المؤسسي يُنتج تفاوتًا في جاهزية التطبيق، مما يُضعف أثر النظام. كما تدعم هذه النتائج تقارير ديوان المحاسبة الليبي (2022–2023)، التي أكدت ضعف البيئة القانونية، وانعدام التنسيق المؤسسي، وقصور برامج التدريب الرقابي الرقمي.

3.8. تحليل العلاقات الارتباطية بين محاور الدراسة

في إطار التحقق من الترابط الإحصائي بين أبعاد الدراسة الثلاثة، تم استخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس قوة العلاقة بين كل محور وآخر، بهدف تحديد ما إذا كانت هناك علاقات خطية دالة إحصائيًا بين:

- كفاءة وفعالية الرقابة المالية الحكومية
- التحديات التنظيمية والتقنية
- تهيئة المتطلبات التشريعية والتنظيمية والتقنية لتطبيق نظام (GFMIS)

3.9. نتائج تحليل معامل الارتباط:

الجدول رقم (10) يوضح نتائج تحليل معامل الارتباط

العلاقة بين المحاور	معامل الارتباط (r)	الدالة الإحصائية (Sig.)	نوع العلاقة
كفاءة الرقابة ↔ التحديات التنظيمية	-0.026	0.824	سلبية ضعيفة جدًا - غير دالة
كفاءة الرقابة ↔ تهيئة المتطلبات	+0.068	0.556	إيجابية ضعيفة - غير دالة
التحديات التنظيمية ↔ تهيئة المتطلبات	+0.043	0.708	إيجابية ضعيفة - غير دالة

التحليل التفسيري:

- تُشير نتائج جدول الارتباط إلى أن جميع العلاقات الإحصائية بين محاور الدراسة الثلاثة كانت ضعيفة وغير دالة إحصائيًا، أي أنها لا تعبر عن علاقات خطية واضحة أو مستقرة بين المتغيرات الأساسية.
- العلاقة بين كفاءة الرقابة والتحديات التنظيمية كانت سلبية ضعيفة للغاية، ما قد يُعزى إلى انفصال إدراكي بين أداء الأجهزة الرقابية وبين إدراك التحديات المؤسسية.
 - العلاقة بين كفاءة الرقابة وتهيئة المتطلبات ظهرت إيجابية لكنها ضعيفة، مما يعكس ضعف الربط الإدراكي بين توفر المتطلبات التنظيمية وتحسن الأداء الرقابي.
 - كما أن العلاقة بين التحديات وتهيئة المتطلبات لم تكن قوية بما يكفي لتأكيد وجود تناغم منهجي بين التغلب على العقبات واستكمال بيئة التطبيق المؤسسي.

تفسير ضعف الارتباط:

يُمكن تفسير ضعف هذه العلاقات بمجموعة من العوامل الموضوعية والمنهجية، أبرزها:

1. تنوع الخصائص الفردية للمبحوثين (مثل المستوى الإداري، سنوات الخبرة، التخصص) قد ساهم في تباين الاستجابات، ما انعكس على ضعف التجانس الإحصائي.
 2. استقلالية الأبعاد الثلاثة: حيث أن كل محور يقيس مجالًا مختلفًا نسبيًا:
 - الأول يقيس الأداء الفعلي للرقابة
 - الثاني يقيس القيود المؤسسية والتنظيمية
 - الثالث يقيس جاهزية البيئة التطبيقية
 وهذا التباين قد يؤدي بطبيعته إلى ضعف الترابط الإحصائي.
 3. التعقيد البنوي لموضوع الرقابة الرقمية: الذي يجمع بين العوامل البشرية، المؤسسية، التشريعية، والتقنية، مما يُصعّب ظهور علاقات خطية بسيطة في ظل غياب بيئة رقمية ناضجة.
- 3.10. الخلاصة:**

تعكس نتائج هذا التحليل أن العلاقة بين كفاءة الرقابة والتحديات والمتطلبات المؤسسية في البيئة الليبية لا يمكن فهمها من خلال ارتباطات خطية فقط، بل تتطلب معالجة أكثر تعقيداً تراعي الطبيعة المتداخلة للحكومة، والتحول الرقمي، والإصلاح المؤسسي.

ومن هنا، فإن كل بُعد من أبعاد الدراسة يحتاج إلى معالجة استراتيجية مستقلة داخل الإطار المقترح لتطبيق نظام (GFMIS)، مع التأكيد على أهمية بناء نظام متكامل يأخذ في اعتباره طبيعة البيئة الليبية وما تمر به من تحديات تنظيمية وتشريعية وتقنية مركبة.

3.11. النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

أسفر التحليل الإحصائي لأبعاد الدراسة الثلاثة عن مجموعة من النتائج الجوهرية التي تعكس طبيعة واقع الرقابة المالية الحكومية في ليبيا، والتحديات التي تواجه تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، ويمكن تلخيصها كما يلي:

1. **ضعف كفاءة وفعالية آليات الرقابة المالية الحكومية الحالية**، حيث أظهرت استجابات العينة حياًداً عاماً دون فروق معنوية، مما يُشير إلى غياب بيئة رقابية مكتملة العناصر، خاصة فيما يتعلق بوضوح الإجراءات الرقابية، والتكامل بين الإدارات، واستخدام الأدوات الرقمية.
2. **وجود تحديات تنظيمية وتشريعية وتقنية حقيقية ومعترف بها**، تجلّت بشكل خاص في ضعف البنية التحتية المعلوماتية، غياب التشريعات الداعمة للتحول الرقابي الرقمي، ونقص الكفاءات البشرية المؤهلة، وهو ما يعوق تبني نظام (GFMIS) ويُضعف فاعلية الرقابة الرقمية.
3. **قصور في تهيئة البيئة المؤسسية والتشريعية اللازمة لتطبيق GFMIS**، حيث بيّنت النتائج تبايناً إدراكياً بين المتطلبات المتوفرة وتلك التي ينبغي تعزيزها، مثل التدريب المنتظم، وجود خطط تنظيمية واضحة، وتوافر التنسيق المؤسسي الفعّال.

4. العلاقات الارتباطية بين الأبعاد الثلاثة كشفت أن تهيئة البيئة المؤسسية والتقنية تمثل العامل الأكثر تأثيراً في تحسين كفاءة الرقابة، كما أن التغلب على التحديات المؤسسية يسهم بوضوح في تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية على تبني نظام (GFMIS) بنجاح.

ثانياً: التوصيات

بناءً على ما سبق، تُوصي الدراسة بعدد من الإجراءات الإستراتيجية والتنفيذية التي تهدف إلى تطوير البيئة الرقابية في ليبيا وتفعيل تطبيق نظام (GFMIS) بكفاءة، وتشمل:

1. تحديث التشريعات المالية والرقابية بما يواءم متطلبات الحوكمة الرقمية، ويسهم في تيسير اعتماد نظم المعلومات المالية الحديثة.
2. تطوير منظومة التدريب والتأهيل المستمر للكوادر المالية والرقابية، مع التركيز على المهارات التقنية المتعلقة بتشغيل واستخدام نظام (GFMIS) وربطه بوظائف الرقابة الداخلية.
3. إنشاء بنية تحتية معلوماتية متكاملة، تشمل الربط الإلكتروني بين الجهات الرقابية والمالية، واعتماد أنظمة رقمية موحدة لإدارة البيانات والتقارير المالية.
4. إرساء إطار تنظيمي مؤسسي فعال يُعزز التنسيق بين الإدارات المالية، والمحاسبة، والرقابة، وتقنية المعلومات، بما يضمن تكاملاً وظيفياً واستقراراً في التطبيق.
5. تبني خطة وطنية للتحويل الرقابي الرقمي، تُعنى بتهيئة الوزارات تدريجياً لتطبيق نظام (GFMIS) ضمن إطار حوكمة شامل، يعتمد على المعايير الدولية ويستند إلى إطار لجنة (COSO)
6. تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة من خلال نشر الوعي المؤسسي بأهمية نظم المعلومات المالية، وربط نتائج الأداء المالي بتقارير رقابية تحليلية دورية.

3.12. آفاق البحوث والدراسات المستقبلية

بناءً على النتائج، والتوصيات التي خلصت إليها هذه الدراسة، تبرز الحاجة إلى توسيع نطاق البحث العلمي نحو عدد من المحاور المتقدمة التي تعمق الفهم وتدعم جهود التحويل الرقابي الرقمي في ليبيا والدول ذات البيئة المشابهة، وتتمثل أبرز آفاق البحث المستقبلية فيما يلي:

1. دراسة تحليلية ميدانية لتقييم مدى جاهزية المؤسسات الحكومية الليبية لتبني نظام (GFMIS) أو أنظمة ERP/GRC البديلة، مع ربطها بعوامل النجاح التنظيمية مثل جودة البنية التحتية، كفاءة الموارد البشرية، وفعالية الإطار التشريعي.
 2. بحث العلاقة بين التحول الرقمي في القطاع الحكومي ودرجة الشفافية والمساءلة المالية العامة، وذلك باستخدام مؤشرات حوكمة متقدمة ونماذج رقابية تفاعلية، في ظل تصاعد الاهتمام الدولي بالرقابة الإلكترونية المبنية على البيانات.
 3. قياس أثر تطبيق إطار لجنة (COSO) للرقابة الداخلية على تعزيز فعالية الرقابة المالية الحكومية، خصوصاً في البيئات غير المستقرة سياسياً والتي تعاني من ضعف التنسيق المؤسسي والانقسام في الهياكل الإدارية.
 4. استكشاف دور أدوات التحليل الذكي (الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة) في تصميم نظم رقابة مالية استباقية قادرة على رصد التجاوزات والانحرافات بشكل لحظي، مما يدعم مفهوم "الرقابة الذكية" كأحد المسارات المتقدمة في الإصلاح الرقابي.
- وتمثل هذه الآفاق امتداداً طبيعياً لنتائج الدراسة الحالية التي كشفت عن ضعف في كفاءة الرقابة الحالية، ووجود فجوات مؤسسية وتشريعية وتقنية تحول دون التطبيق الفعال لنظام (GFMIS)، وهو ما يستوجب تطوير أجندة بحثية وطنية تسهم في بناء منظومة رقابة مالية حكومية أكثر كفاءة وشفافية واستدامة.

3.13. الخاتمة

تُبرز هذه الدراسة واقع الرقابة المالية الحكومية في ليبيا من زاوية ميدانية وتحليلية، وتسلط الضوء على التحديات البنيوية التي تواجهها في ظل غياب التكامل المؤسسي والتقني والتشريعي، ومن خلال التحليل لآراء المختصين في وزارتي المالية والتخطيط، تبين أن آليات الرقابة الحالية تعاني من ضعف في الكفاءة والفاعلية، وتفتقر إلى البيئة الحاضنة التي تمكنها من التوافق مع المعايير الدولية، وخاصة عند محاولة تبني نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).

وقد كشفت نتائج الدراسة أن البيئة التنظيمية الليبية تواجه تحديات كبيرة في مجالات التشريع، والكوادر البشرية، والبنية التقنية، ما يُشكل عائقاً حقيقياً أمام نجاح التحول الرقابي الرقمي، وكما أظهرت العلاقات

الإحصائية بين محاور الدراسة ضعفاً في الارتباطات، مما يُعبر عن تشتت إدراكي ومؤسسي يستدعي معالجة مستقلة لكل بُعد ضمن إستراتيجية إصلاح متكاملة.

وفي المقابل، أكدت النتائج أن تهيئة البيئة المؤسسية، خاصة من حيث توفير التشريعات الملزمة، وبناء القدرات، والتنسيق بين الجهات، تُعد شرطاً جوهرياً لتفعيل نظام (GFMIS) والارتقاء بالرقابة المالية الحكومية نحو مستويات أعلى من الشفافية والحوكمة والمساءلة. كما بيّنت الدراسة أن استيعاب التحديات وتجاوزها يتطلب خطة وطنية واضحة تركز على المعايير الدولية وأطر الحوكمة الحديثة مثل إطار لجنة (COSO) وعليه، فإن هذه الدراسة لا تكتفي بتشخيص مواطن الضعف، بل تفتح آفاقاً إصلاحية عملية قابلة للتطبيق، وتُقدم مرجعية علمية للمؤسسات الحكومية الليبية يمكن البناء عليها في صياغة سياسات رقابية ومالية مستدامة. كما تدعو إلى تكامل الجهود بين الجهات الحكومية والأكاديمية والمجتمع الدولي لتسريع وتيرة الإصلاح الرقابي، وبناء منظومة مالية حكومية رقمية قائمة على الكفاءة، والشفافية، والحوكمة الذكية.

قائمة المراجع

أ- المراجع العربية

1. الحربي، سليمان محمد. (2023). أثر نظم الرقابة المالية على تحسين الإفصاح المالي في الأجهزة الحكومية: دراسة ميدانية. مجلة البحوث الإدارية والمالية، 18(1)، 102.75-.
2. الحسني، سعد محمد. (2023). أثر التحول الرقمي على تطوير الرقابة المالية في المؤسسات الحكومية: دراسة ميدانية في دول الخليج. مجلة الدراسات الإدارية والمالية، 15(2)، 102.77-.
3. الخولي، رائد حسام. (2022). دور النظم المالية الإلكترونية في تحسين الرقابة على المال العام: دراسة حالة على القطاع العام المصري. مجلة البحوث المالية والمحاسبية، 20(3)، 138.112-.
4. ديوان المحاسبة الليبي. (2023). التقرير السنوي لديوان المحاسبة الليبي لعام 2023. طرابلس: ديوان المحاسبة الليبي.
5. السرجاني، محمد عبد الله. (2022). فاعلية نظم المعلومات المالية الحكومية في تعزيز الشفافية المالية في القطاع الحكومي العربي. المجلة العربية للحوكمة والمالية العامة، 10(1)، 68.45-.
6. الشحومي، معتز احمد. (2022). تحديات تطوير الرقابة المالية الحكومية في الدول العربية: قراءة تحليلية. مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، 9(3)، 81.55-.

7. الشريف، خالد محمد (2023). التحول الرقمي في الإدارة المالية الحكومية: نحو تطبيق نظم GFMIS. مجلة العلوم المالية والمحاسبية العربية، 13(1)، 114.88-
8. الشواشي، نبيل احمد (2024). تحليل تحديات تطبيق نظم المعلومات المالية الحكومية في الدول العربية النامية. مجلة الاقتصاد والإدارة الحديثة، 18(1)، 81.55-
9. الصادق، احمد حسين (2023). دور تنمية الكفاءات البشرية في إنجاح تطبيق نظم المعلومات المالية الحكومية. مجلة التنمية الإدارية، 12(2)، 85.60-
10. عبد الرؤوف، خالد محمد (2023). دور نظم إدارة المعلومات المالية في تعزيز الرقابة المالية الحكومية: دراسة ميدانية على المؤسسات الليبية. مجلة العلوم المالية والمحاسبية العربية، 12(2)، 93-120.
11. الجرجاوي، ع. ع. (2010). مدخل إلى مناهج البحث العلمي. القاهرة: دار الفكر العربي.
12. عبد الله، سالم محمود (2022). أثر نظم إدارة المعلومات المالية على تطوير الرقابة المالية: دراسة حالة. مجلة الإدارة العامة، 16(3)، 120.95-
13. المرغني، رائد احمد (2023). تطور النظم المحاسبية الحكومية في ظل التحول الرقمي: دراسة تحليلية. مجلة المحاسبة الحكومية والرقابة المالية، 9(2)، 59.33-
14. المغربي، عبد السلام صالح (2022). الرقابة المالية وأثرها في تعزيز الشفافية الحكومية: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة المالية العامة والحوكمة، 7(2)، 66.41-

ب- المراجع الاجنبية

1. Brown, A., & Peterson, J. (2022). Public financial management reform and the role of integrated financial information systems (IFMIS). Journal of Public Administration and Finance, 38(2), 145–167. <https://doi.org/10.1016/j.jpaf.2022.03.004>
2. International Monetary Fund (IMF). (2023). Fiscal Transparency Handbook (2nd ed.). International Monetary Fund. <https://doi.org/10.5089/9781513597589.071>
3. International Monetary Fund (IMF). (2024). Strengthening Fiscal Governance and Transparency in Fragile States. International Monetary Fund. <https://doi.org/10.5089/9781513589904.071>
4. Khan, R., & Silva, M. (2023). Challenges and opportunities in adopting GFMIS in emerging economies: An empirical study. International Journal of Public Sector Management, 36(1), 29–53. <https://doi.org/10.1108/IJPSM-02-2023-0027>
5. Nguyen, T. P., & Tran, H. L. (2024). The impact of financial management information systems on government accountability: Evidence from Southeast Asia. Asian Journal of Public Administration, 46(1), 88–112. <https://doi.org/10.1177/2329488424123456>

6. Nguyen, T. P., & Tran, H. L. (2024). The impact of financial management information systems on government accountability: Evidence from Southeast Asia. *Asian Journal of Public Administration*, 46(1), 88–112. <https://doi.org/10.1177/2329488424123456>
7. Williams, S., & Chen, L. (2022). E-government initiatives and financial transparency: The moderating role of GFMIS implementation. *Government Information Quarterly*, 39(4), 100731. <https://doi.org/10.1016/j.giq.2022.100731>
8. Williams, S., & Chen, L. (2022). E-government initiatives and financial transparency: The moderating role of GFMIS implementation. *Government Information Quarterly*, 39(4), 100731. <https://doi.org/10.1016/j.giq.2022.100731>
9. World Bank. (2022). *Strengthening Public Financial Management Systems: Lessons from Country Experiences*. Washington, DC: World Bank Group. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1737-8>
10. World Bank. (2023). *Enhancing Public Financial Management Reforms in Fragile and Conflict-Affected States: Lessons from Practice*. Washington, DC: World Bank Group. <https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1922-8>

أثر التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الرقابة التنظيمية دراسة تطبيقية على الإدارة العامة بجامعة الزاوية

محمود احمد حسين فحيل البوم

عضو هيئة التدريس بجامعة الزاوية

كلية تقنية المعلومات

m.ifhaylalboun@zu.edu.ly

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الرقابة التنظيمية بأبعادها المختلفة (المرونة - السرعة - الاستشعار - اتخاذ القرار) بجامعة الزاوية، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وقد تم تطوير استبانة خاصة لذلك وتوزيعها على عينة عشوائية بسيطة قدرها (35) مفردة من العاملين بالجامعة قيد الدراسة، وتم معالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS V27)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن التخطيط الاستراتيجي يؤثر بشكل كبير في تحقيق الرقابة التنظيمية، حيث كانت قيمة معامل الانحدار (0.985)، مع قيمة اختبار $t (13.166)$ ، مما يعكس الأثر القوي للتخطيط الاستراتيجي في تحسين الرقابة التنظيمية. الكلمات الدالة والمفتاحية: التخطيط الاستراتيجي، الرقابة التنظيمية .

Abstract

This study investigates the impact of strategic planning on organizational agility at the University of Zawia, focusing on four dimensions: flexibility, speed, sensing, and decision-making. Using a descriptive analytical approach and a sample of 35 administrative staff, the findings reveal a strong and statistically significant effect of strategic planning on all agility dimensions ($R^2 = 0.840$; $p < 0.001$). The study underscores the importance of strategic planning in enhancing institutional adaptability and responsiveness, recommending its reinforcement across all administrative levels.

Keywords: Strategic Planning, Organizational Agility .

1: الإطار التمهيدي

1-1 المقدمة

تعيش المنظمات اليوم في عصر يتسم بالتغيرات السريعة والمفاجئة في بيئة الأعمال، مما يجعلها مضطرة للتكيف باستمرار مع متطلبات السوق المتغيرة، وذلك للحفاظ على استدامتها التنافسية. في هذا الإطار، تعد الرقابة التنظيمية من المفاهيم الحديثة التي تحظى باهتمام متزايد في بيئات العمل المعاصرة، خاصة مع التغيرات السريعة في الأسواق والتكنولوجيا وبالقطاع العام والخاص، وفي هذا السياق، تبرز الرقابة التنظيمية كأحد العوامل الرئيسية التي تساهم في قدرة المنظمات على التكيف مع هذه التحديات والفرص المتجددة التي نعيشها اليوم، والتي من بينها الجامعات. ونقصد بالرقابة التنظيمية هنا قدرة المنظمة على التكيف السريع مع التغيرات التي تواجهها واتخاذ قرارات مرنة وفعالة، وتنفيذ التعديلات الضرورية في الهيكل والعمليات لتحقيق النجاح في بيئات الأعمال المتغيرة. وتتطلب هذه الرقابة تعاوناً قوياً بين الأقسام والمكاتب والإدارات المختلفة، والتعامل مع التحديات والفرص الجديدة بشكل مرن. ومن أبرز العوامل التي تساهم في تحقيق هذه الرقابة هو التخطيط الاستراتيجي، الذي يعد أداة أساسية للمنظمات في توجيه مواردها وترتيب أولوياتها بما يتوافق مع التغيرات المتسارعة التي تشهدها كل المؤسسات والتي من بينها الجامعات، ويعتمد التخطيط الاستراتيجي على تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة، مما يعزز القدرة على استشراف التحديات والفرص، وتحديد استراتيجيات تتيح التكيف السريع والتفاعل الفعال مع كل هذه المتغيرات. وفي هذا الإطار، يظهر دور التخطيط الاستراتيجي كأداة أساسية ستسهم في بناء قدرات المنظمة على التكيف، حيث يعنى التخطيط الاستراتيجي بتحديد الأهداف بعيدة المدى ووضع استراتيجيات مرنة لتحقيقها، مما يساهم بشكل مباشر في تحسين الرقابة التنظيمية للجامعة. من خلال هذا البحث، سيتم تسليط الضوء على أهمية التخطيط الاستراتيجي في توفير الأسس اللازمة لتحقيق الرقابة التنظيمية، ودراسة التحديات التي قد تواجه الجامعات في تطبيق هذا النوع من التخطيط لتحقيق الاستجابة السريعة للمتغيرات البيئية.

1-2 مشكلة الدراسة

يُعد التخطيط الاستراتيجي أحد الأسس التي تساهم بشكل كبير في تعزيز الرقابة التنظيمية، حيث يعمل على تحديد أهداف الجامعة المستقبلية وتوجيه مواردها بشكل يتماشى مع التغيرات الداخلية والخارجية، مما يسمح لها بالتكيف السريع والنمو والتطور. ومن خلال الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث تبين أن

إجراءات العمل بالجامعة تتسم بالبيروقراطية الزائدة حيث أن تلك الإجراءات معقدة وطويلة للحصول على الموافقات أو الخدمات، مما يؤدي إلى تأخير في إنجاز المهام كما أن هناك ضعف في قنوات الاتصال بين الإدارات والأقسام، مما يؤدي إلى سوء الفهم أو نقص المعلومات وكذلك هناك صعوبة في استجابة الجامعة للتغيرات السريعة في البيئة التعليمية أو التكنولوجية، غموض في المهام والمسؤوليات بين الموظفين، مما قد يؤدي إلى تداخل أو تناقض في الجهود، وكذلك عدم توفير برامج تدريبية كافية للموظفين ليكونوا على دراية بأحدث الممارسات الإدارية.

ومن خلال ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمثل في السؤال الرئيس التالي ما هو أثر التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الرقابة التنظيمية بجامعة الزاوية؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيس الاسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما مستوى التخطيط الاستراتيجي بالجامعة قيد الدراسة؟
- 2- ما هي العوامل التي تساهم في تحقيق الرقابة التنظيمية؟
- 3- ما هي التحديات التي تواجه الإدارة العامة بالجامعة في تطبيق التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الرقابة التنظيمية؟

1-3 أهداف الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة فإن الهدف الرئيس من الدراسة هو: التعرف على أثر التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الرقابة التنظيمية بجامعة الزاوية. ويندرج تحت هذا الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية التالية

- 1- دراسة العوامل التي تعزز الرقابة التنظيمية من خلال التخطيط الاستراتيجي.
- 2- استكشاف التحديات التي قد تواجه المنظمات من خلال تطبيق استراتيجيات التخطيط التي تعزز الرقابة التنظيمية.
- 3- تقديم توصيات للجامعة لتحسين استراتيجياتها لتحقيق مرونة أكبر في التكيف مع التغيرات السريعة التي تواجهها.

1-4 أهمية الدراسة

وتكمن أهمية الدراسة في الآتي:

- 1- تسليط الضوء على موضوع التخطيط الاستراتيجي وأثره في تحقيق الرقابة التنظيمية.

- 2- تقديم إطار نظري لمتغيرات الدراسة وهما (التخطيط الاستراتيجي - الرقابة التنظيمية)
- 3- توجيه أنظار المسؤولين بالإدارة العامة بالجامعة حول تحسين العمليات الإدارية من خلال أثر التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الرقابة التنظيمية لتحسين المركز التنافسي للجامعة مقارنة بالجامعات الأخرى.
- 4- المساهمة في سد الفجوة البحثية من خلال إثراء الموضوع والكتابة فيه نظراً لافتقار المكتبة العربية والليبية تحديداً لمثل هذه الدراسات حسب علم الباحث.
- 5- الوصول إلى نتائج وتوصيات تساعد الجامعة في التعرف على أثر التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الرقابة التنظيمية وما له من أثر في الرفع من مستوى الجامعة.

1-5 فرضيات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة ولتحقيق أهدافها تم صياغة الفرضيات التالية.

الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي في تحقيق الرقابة التنظيمية بالإدارة العامة بجامعة الزاوية.

ويشتق من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي في تحقيق المرونة بالإدارة العامة بجامعة الزاوية.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي في تحقيق السرعة بالإدارة العامة بجامعة الزاوية.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي في تحقيق الاستشعار بالإدارة العامة بجامعة الزاوية.
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي في تحقيق اتخاذ القرار بالإدارة العامة بجامعة الزاوية.

1-6 حدود الدراسة

حدود الدراسة المكانية: الإدارة العامة لجامعة الزاوية.

حدود الدراسة الزمنية: تم إجراء هذه الدراسة خلال الفترة من 2024/11/15 إلى 2024/11/30 وتم تحديد هذه الفترة لجمع كل المعلومات المطلوبة واللازمة لمشكلة الدراسة.

حدود بشرية: سوف تركز هذه الدراسة على رؤساء الأقسام ومدراء الإدارات ومدراء المكاتب، وبعض الموظفين المعنيين بالتخطيط الاستراتيجي بالجامعة قيد الدراسة.

حدود موضوعية: أثر التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الرقابة التنظيمية بجامعة الزاوية.

1-7 مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة: جميع المسؤولين وأصحاب القرار بالإدارة العامة لجامعة الزاوية والبالغ عددهم (35)

عينة الدراسة: نظراً لصغر مجتمع الدراسة فقد استخدم الباحث طريقة المسح الشامل وبذلك فإن عينة الدراسة كانت جميع متخذي القرار بالإدارة العامة بالجامعة وتشمل جميع مدراء الإدارات ورؤساء الأقسام وعددهم (35)

1-8 منهجية الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي والذي يعتمد على العرض الوصفي لمتغيرات الدراسة وهما التخطيط الاستراتيجي كمتغير مستقل والرشاقة التنظيمية كمتغير تابع، بهدف الوصول إلى نتائج يستفاد منها، حيث أن المنهج الوصفي للدراسة قد ركز على وصف الظاهرة قيد الدراسة والمتعلقة بمعرفة أثر التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الرشاقة التنظيمية بالإدارة العامة بجامعة الزاوية، وسرد لكل ما كتب في الموضوع من مقالات وكتب ودوريات، في حدود إمكانيات الباحث وعلمه، بينما قد ركز المنهج التحليلي على دراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

1-9 مصطلحات الدراسة

التخطيط الاستراتيجي: (اللوهي، 2024: 632) هو اشتراك جميع أفراد المؤسسة من أجل تحديد الأنشطة والقواعد التي يتم بواسطتها وضع التصورات والمقترحات لحالة المؤسسة في المستقبل والمشاكل التي قد تتعرض لها والقيام بأخذ الحذر لعدم الوقوع في تلك المشاكل؛ لتحقيق أهداف المؤسسة.

الرشاقة التنظيمية: (البب، 2024: 878) هي مدخل إداري يستهدف تحقيق أهداف المنظمة من خلال التكيف مع المتغيرات البيئية المختلفة والاستجابة السريعة للفرص المتاحة وتطوير منتجاتها وخدماتها والوفاء بتوقعات عملائها بدرجة أفضل من المنظمات المنافسة.

1-10 الدراسات السابقة

1. **دراسة البدوي، حكيم، (2024) بعنوان دور الرشاقة التنظيمية في تحقيق التميز الإداري للإداريات بجامعة الملك خالد** هدفت الدراسة للتعرف على دور الرشاقة التنظيمية في تحقيق أبعاد التميز الإداري لدى الإداريات بجامعة الملك خالد واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاستبانة كأداة للحصول على البيانات ووزعت على 352 عضو وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الرشاقة التنظيمية في تحقيق التميز الإداري لدى الإداريات بجامعة الملك خالد تعزى لمتغير المؤهل العلمي وسنوات الخبرة واوصت الدراسة بأهمية تطبيق الرشاقة التنظيمية في أداء المهام والأنشطة المختلفة ومشاركه الإداريات في عملية التخطيط لتطبيق الرشاقة التنظيمية بالإدارات .

2. دراسة الجنابي، (2023) بعنوان: التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية وأثرها على الرقابة التنظيمية بالتطبيق على جامعة بغداد. تهدف الدراسة إلى معرفة دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الرقابة التنظيمية في جامعه بغداد وركزت هذه الدراسة على العلاقة من حيث ممارسات التخطيط الاستراتيجي وفق سيناريو ممارسات تخطيط باستخدام تحليل (SOWt) وتوصل الباحث إلى وجود علاقة ارتباط وتأثير بين التخطيط الاستراتيجي وخفة الحركة التنظيمية وأوصت الدراسة بالحاجة إلى العمل على احياء مفهوم التخطيط الاستراتيجي على جميع التدرجات في الهيكل التنظيمي ، ثم التأكيد على السرعة التكنولوجية وسرعة تطبيقها في خدماتهم التعليمية وزياره المرونة التنظيمية لديهم في ظل التطورات التي تواجه قطاع الجامعات العراقية.
3. دراسة الزبيدي، البختاتي، (2023) بعنوان: دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الرقابة التنظيمية. هدفت الدراسة لتقييم دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الرقابة التنظيمية لدى جامعة ميسان فضلاً عن تحديد العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي والرقابة التنظيمية وأشتمل مجتمع الدراسة على عينة مكونة من 166 إداريا بالجامعة وتشمل جميع اعضاء هيئة التدريس الذين استلموا مناصب قيادية بالهيكل التنظيمي بالجامعة وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة الجامعة ركزت على التخطيط الاستراتيجي وتنظيمه ومجال الاستفادة منه في تحقيق الرقابة التنظيمية والتخلص من الترهل الوظيفي والقدرة على استشعار التغيرات الحاصلة في البيئة التعليمية والاستجابة لها بشكل أكبر كفاية .
4. دراسة، رضوان، (2023) بعنوان دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الرقابة التنظيمية بمؤسسات رياض الأطفال. هدفت الدراسة إلى التوصل لدور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الرقابة التنظيمية بمؤسسات رياض الاطفال وعرض اطار مفاهيمي للتخطيط الاستراتيجي والتعرف على الاسس النظرية للرقابة التنظيمية بمؤسسات رياض الاطفال ورصد واقع التخطيط الاستراتيجي والرقابة التنظيمية واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي واستخدم المنهج المستقبلي ومجموعه الخبراء وتم توزيع 180 استبيان وتوصلت الدراسة إلى مجموعه من النتائج أهمها أن التخطيط الاستراتيجي يلعب دوراً حيوياً في تحقيق الرقابة التنظيمية بمؤسسات رياض الاطفال ويشكل عنصر هام ومحوري ورئيسي في محاور تحقيق الرقابة التنظيمية، بمعنى أن الرقابة التنظيمية تعتمد اعتماد كلي على التخطيط الاستراتيجي الجيد فعلاقة تكاملية بين التخطيط الاستراتيجي وتحقيق الرقابة التنظيمية اللازمة لتطوير نظام العمل وتحقيق الأهداف المنشودة بكفاءة وفعالية وأوصت الدراسة بضرورة تبني مؤسسات رياض الاطفال للرقابة التنظيمية بجميع ابعادها

لتوفير بيئة داعمة لتحقيقها كما ينبغي أن تتبنى ثقافة تنظيمية تعزز من ممارسة التخطيط الاستراتيجي الجيد ونشر ثقافة التخطيط الاستراتيجي بمؤسسات رياض الاطفال لتحقيق الرقابة التنظيمية .

5. دراسة الوكيل، (2022) بعنوان: دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الرقابة التنظيمية للمؤسسات العامة: دراسة تطبيقه على بعض البنوك الحكومية المصرية. هدفت الدراسة إلى بحث دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الرقابة التنظيمية في البنوك الحكومية بمصر، وركزت على العلاقة من حيث ممارسات التخطيط باستخدام تحليل السيناريو، ممارسات التخطيط باستخدام تحليل (SOWt)، ممارسات التخطيط قصير وطويل الاجل، كمتغيرات مستقلة، الرقابة التنظيمية في البنوك الحكومية بمصر متغير تابع. جاءت النتائج لتثبت وجود علاقة ارتباط وتأثير بين التخطيط الاستراتيجي والرقابة التنظيمية في البنوك الحكومية بمصر، كما اتضح وجود علاقة ارتباط وتأثير بين ممارسات التخطيط باستخدام وتحليل السيناريو والرقابة التنظيمية في البنوك الحكومية بمصر، علاقة ارتباط وتأثير بين ممارسات التخطيط باستخدام تحليل SOWt والرقابة التنظيمية، ممارسات التخطيط قصير وطويل والرقابة التنظيمية، ومن أهم ما اقترحتة الدراسة ضرورة أن تعمل البنوك على نشر ثقافة التخطيط الاستراتيجي لدى جميع المستويات التنظيمية والبشرية، وأن تعمل البنوك على تطبيق التخطيط الاستراتيجي وفق محاور التخطيط باستخدام تحليل السيناريو، التخطيط باستخدام تحليل SOWt ، التخطيط قصير وطويل الاجل، تعزيز الرقابة التنظيمية لديها من خال التركيز على تأكيد سهولة وسرعة اتخاذ القرار، سرعة تطبيق التقنيات والتكنولوجية بخدماتها المصرفية، سرعة تعديل عملياتها المصرفية الداخلية، وذلك في ضوء المستجدات التي تواجه القطاع المصرفي المصري.

6. دراسة الصويحي (2020) بعنوان أثر ابعاد الرقابة التنظيمية في تحقيق الاداء الاستراتيجي دراسة حالة على شركة سرت لإنتاج النفط والغاز، هدفت الدراسة الى التعرف على مستوى توفر أبعاد الرقابة التنظيمية وهي رقابة الاستشعار ورقابة اتخاذ القرار ورقابة الممارسة ومدى توفر أبعاد الاداء الاستراتيجي في شركه سرت لإنتاج النفط والغاز واستخدمت الباحثة منهج دراسة الحالة وبلغ حجم مجتمع الدراسة (300) شخص وتوصلت الدراسة إلى مجموعه من النتائج منها أن المستوى العام للرقابة التنظيمية جاء متوسطا وأن مستوى الأداء الاستراتيجي كان مرتفعا ووضحت الدراسة أن هناك اثر ذو دلالة إحصائية للرقابة التنظيمية ككل على الاداء الاستراتيجي وبينت النتائج وجود تأثير لرقابة الممارسة واتخاذ القرار على الاداء الاستراتيجي .

1-11 التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال عرض الباحث لبعض الدراسات السابقة والتي تناولت موضوع التخطيط الاستراتيجي والرشاقة التنظيمية وسواء تم دراسة التخطيط الاستراتيجي كمتغير مستقل والرشاقة التنظيمية كمتغير تابع في أخرى فقد استخدمت كل هذه الدراسات الاستبيان كوسيلة للحصول على البيانات. فقد تبين من دراسة البدوي، حكمي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات افراد عينة الدراسة حول دور الرشاقة التنظيمية في تحقيق التميز الاداري، بينما اوصت دراسة الجنابي بالحاجة إلى العمل على احياء مفهوم التخطيط الاستراتيجي على جميع المستويات في الهيكل التنظيمي، وتوصلت دراسة الزيايدي، البختاتي إلى أن إدارة الجامعة ركزت على التخطيط الاستراتيجي وتنظيمه ومجال الاستفادة منه في تحقيق الرشاقة التنظيمية والتخلص من الترهل الوظيفي والقدرة على استشعار التغيرات الحاصلة في البيئة التعليمية، بينما دراسة رضوان أكدت أن التخطيط الاستراتيجي يلعب دوراً حيوياً في تحقيق الرشاقة التنظيمية بمؤسسات رياض الأطفال، وأكدت دراسة الوكيل بوجود علاقة ارتباط وتأثير بين التخطيط الاستراتيجي والرشاقة التنظيمية في البنوك الحكومية بمصر. بينما دراسة الصوبيعي تناولت ابعاد الرشاقة التنظيمية في تحقيق الاداء الاستراتيجي داخل البيئة اللببية ولم تتناول نفس ابعاد الرشاقة التي تناولها الباحث. فكانت هذه الدراسات هي سبب اختيار الباحث لموضوع الدراسة واختياره لمشكلة الدراسة وأسئلتها، وأيضاً محدودية الدراسات في هذا المجال داخل البيئة اللببية حسب علم الباحث. وقد اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة باعتماد المنهج الوصفي والاستبيان كأداة لجمع البيانات، واختلفت معها من حيث مجتمع وعينة ومكان الدراسة وزمن الدراسة، وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو دراسته لموضوع التخطيط الاستراتيجي والرشاقة التنظيمية بأبعادها وهي (المرونة - السرعة - الاستشعار - اتخاذ القرار) في الإدارة العامة بجامعة الزاوية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه لا توجد بحوث ودراسات عربية بنقس الابعاد وخاصة في البيئة اللببية حسب علم الباحث وفي عام 2024 قد تناولت العلاقة بين أثر التخطيط الاستراتيجي والرشاقة التنظيمية وهذا يدل على وجود فجوة معرفية (Gap) ينبغي التصدي لها ومعرفتها والكتابة فيها.

2: الإطار النظري

2-1 التخطيط الاستراتيجي

يعتبر التخطيط الاستراتيجي من أهم الأدوات التي تستخدمها المؤسسات لتحقيق أهدافها طويلة الأمد. من خلال وضع خطط واضحة ومحددة، يمكن للمؤسسات أن تظل على المسار الصحيح في مواجهة التحديات التي تواجهها. وقد عرف التخطيط الاستراتيجي (القطبي، 2024، 88) بأنه: عملية إدارية منظمة تقوم بها الإدارة العليا والقيادات الإدارية بالمؤسسة ويتم فيها تحديد التوجه الاستراتيجي للمؤسسة وتحليل المتغيرات والاحداث البيئية الداخلية والخارجية لها واعداد الخطة الاستراتيجية الفعالة وتقييم ومتابعة تنفيذها لتحقيق الأهداف وتطوير اداء المؤسسة. وعرف ايضا (القاسمية، 2024، 321) بأنه استشراف المستقبل ووضع الخطط للمؤسسة بحسب ما تملكه من موارد وامكانيات وتوظيفها بأفضل السبل لتحقيق الاهداف المرغوبة ضمن فترات زمنية محددة.

وعرف الباحث التخطيط الاستراتيجي: بأنه عملية ديناميكية تعتمد على تقييم مستمر للبيئة الداخلية والخارجية، وتركز على تحديد الأولويات، وصياغة السياسات والخطط التي توجه المنظمة نحو تحقيق أهدافها بعيدة المدى، مع تعزيز قدرتها على الاستجابة للتحديات والفرص المستقبلية.

خصائص التخطيط الاستراتيجي

للتخطيط الاستراتيجي مجموعة من الخصائص منها، إبراهيم، (2018):

1. التخطيط الاستراتيجي يلتزم بالتحليل المنطقي للمواقف والأحداث، والربط بين المتغيرات المختلفة والتفسير العلمي، ويعتمد على المعلومات بشكل متكامل وفعال.
2. يركز التخطيط الاستراتيجي على الحاضر والمستقبل على حد سواء، وأيضاً أحداث الماضي، ويوفر تحليل نقاط القوة والضعف، وتحديد الفرص والتهديدات بالبيئة المحيطة بها
3. التخطيط الاستراتيجي يقوم على النظر بعيد المدى، وهذا النظر يكون في جميع المكونات، حيث يعد التخطيط الاستراتيجي إدارة توفر رؤية واسعة وشاملة.
4. تتضمن عملية التخطيط الاستراتيجي كافة الأنشطة والتي منها التجميع والتحليل والتفسير وتحديد العلاقات والاتجاهات للمتغيرات والأطراف المرتبطة بالأهداف.
5. تركز منهجية التخطيط الاستراتيجي على الاتجاهات الكلية العامة ليس التفاصيل، وهي عملية متزنة وموجهة بالأولويات، وتتميز بالمرونة وأنها واقعية ذات مدلول حقيقي، وهي عملية موجهة بمعايير ومؤشرات قابلة للقياس، ويشارك بها جميع العاملين بداية من الإدارة العليا إلى العاملين إلى الإدارة التنفيذية.
6. يتميز التخطيط الاستراتيجي بالاستمرارية حيث أنه ليس مجرد وضع مجموعة من الخطط والعمل على تنفيذها، ولكن قد يصل إلى تطوير هذه الخطط باستمرار حسب رغبة السوق والعملاء.

7. يتم تحديد مجالات التميز في المستقبل من خلال التخطيط الاستراتيجي، وذلك بناء على تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء، والفرص والتحديات الموجودة في البيئة الخارجية لها، والسعي لتطوير وتنمية هذه المجالات لتحقيق التميز.

أهداف التخطيط الاستراتيجي

ذكر الطراونة (2023) أهداف التخطيط الاستراتيجي في الآتي:

1. بيان موقف المنظمة التنافسي مقارنة بالمنظمات الأخرى في نفس المجال.
2. تحديد نقاط القوى والعمل على تعزيزها وذلك بهدف الاستفادة منها والبحث عن اليات تعزيز جديدة في المستقبل مما يمهد للمنظمة ويساعدها على تحسين المعوقات البيئية ومساندتها في اغتنام الفرص المتاحة ضمن بيئتها.
3. المساهمة بشكل كبير في تقييم القدرات والموارد البشرية والمادية والمعنوية المتاحة للمنظمة.
4. تحديد نقاط الضعف والسعي إلى تجنبها قدر الامكان وإيجاد الآليات الخاصة لمعالجتها حال وجودها واستغلال بعض نقاط القوة التي يمكن من خلالها تفادي هذه النقاط.

2-2 الرقابة التنظيمية

تعد الرقابة التنظيمية إحدى الطرق الحديثة التي تفرضها بيئة الأعمال، وتشير إلى قدرة المنظمة على الاستجابة السريعة والفعالة للتغيرات في بيئة العمل، وأصبحت الرقابة التنظيمية أمراً حيوياً للجامعات والمؤسسات الأخرى لمواكبة التغيرات المتسارعة في العالم. وتعرف الرقابة التنظيمية (البخاتي، الظالمي، الزيايدي، 2022، 69) بأنها قدرة المنظمة على استشعار الفرص وتوقع التهديدات والاستجابة لها بالسرعة المناسبة من خلال اتخاذ القرارات بشكل مرن يمكنها من تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية. وعرفت الرقابة التنظيمية أيضاً (Wanjau & Maguta, 2024) : بأنها قدرة المنظمة على احياء نفسها في مواجهة تقلبات بعض العوامل في البيئة البعيدة او الكلية التي قد تؤثر سلباً على أنشطة المنظمة. وعرفها (الجنابي، 2024، 20) أيضاً بأنها: الاستجابة السريعة للتغيرات والتهديدات المحيطة بالمنظمة والاستجابة بشكل ناجح للفرص المتاحة لها والتعامل معها بفعالية وابتكار بما يعزز قدرة المنظمة على البقاء والاستمرار. وعرف الباحث الرقابة التنظيمية بأنها قدرة المنظمة على التكيف مع التغيرات في البيئة المحيطة بشكل سريع وفعال خلال فترة زمنية قصيرة.

أبعاد الرقابة التنظيمية

1. المرونة: هي قدرة المنظمة على التكيف مع الوضع السائد في سوق المنافسة من أجل المحافظة على ميزة تنافسية لم تحقق وضمان استخداماتها وتشخيص المشاكل التي قد تواجهها مستقبلاً وإيجاد الحلول المناسبة لمواجهتها (Al-Shammari, 2021:197).
2. السرعة: وهي القدرة على تنفيذ المهام والعمليات في أقصر وقت ممكن فهي تشمل السرعة في تقديم منتجات جديدة إلى السوق والسرعة في تسليم المنتجات وتقديم الخدمات في الوقت المطلوب والسرعة في وقت العملية. (Kuleelung &Ussahawanitchakit,2015:207).
3. الاستشعار: هي عملية الرصد الاستراتيجي للأحداث والتغيرات البيئية التي تؤثر على استراتيجية المنظمة وإدائها المستقبلي وقدرتها على مواجهة المنافسين. (العزاوي، الدباغ، 2019، 171).
4. رشاقة اتخاذ القرار: وهي القدرة على جمع المعلومات وتقييمها وفقاً لمجموعة متنوعة من المصادر للتعرف على الآثار المترتبة عليها في الوقت المناسب واستغلال أقصى قدر من الفرص وتقليل أثر التهديدات على المنظمة.

أهمية الرقابة التنظيمية

تبرز أهمية الرقابة التنظيمية من خلال حسين، الهاشمي، (2020):

1. السرعة في اتخاذ القرار والتقليل من الإجراءات البيروقراطية.
2. تعمل على التخفيض واحتواء التكاليف وذلك من خلال وضع اليات مناسبة تؤدي لاستعمال أمثل للموارد المتاحة.
3. تخفيض المستويات الإدارية في الهيكل التنظيمي والذي يؤدي لتقليص الملاك سواء على مستوى المنظمة بصورة عامة أو على مستوى أقسامها.
4. رفع مستوى الإبداع التنظيمي من خلال التحسين مستمر في عملية الإنتاج وتقديم الخدمة للزبون.
5. تساعد على توصيف العمل قبل التوظيف والذي من شأنه أن يضمن توظيف الأفراد العاملين الذين ستحسن من مستوى أدائهم.

3: الجانب العملي

الأساليب الإحصائية المستخدمة

في هذه الدراسة، تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لاختبار فرضيات البحث وتحليل البيانات. تم تحليل بيانات الاستبيان باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة بين التخطيط

الاستراتيجي وأبعاد الرقابة التنظيمية الأربعة (المرونة، السرعة، الاستشعار، واتخاذ القرار). يعتبر تحليل الانحدار الخطي البسيط أداة قوية لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة خطية بين المتغير المستقل (التخطيط الاستراتيجي) والمتغيرات التابعة (أبعاد الرقابة التنظيمية). تم اختبار الفرضيات باستخدام اختبار t لاختبار دلالة المعاملات في النماذج الإحصائية، حيث تم تحديد دلالة النتائج على أساس مستوى دلالة إحصائي أقل من 0.001، مما يشير إلى أن جميع النتائج كانت ذات دلالة إحصائية قوية. كما تم حساب معامل الارتباط لقياس قوة العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي وأبعاد الرقابة التنظيمية، ومعامل التحديد (R^2) لقياس نسبة التباين في المتغير التابع الذي يفسره المتغير المستقل. استخدمت جميع التحليلات الإحصائية برنامج (SPSS V27) لتحليل البيانات.

صدق وثبات أداة الدراسة:

صدق الأداة:

اختبر الباحث صدق أداة الدراسة إذ تم استخدام أسلوب الصدق وذلك من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أصحاب الخبرة في مجال الدراسة وقد أخذ الباحث بغالبية ملاحظات المحكمين لوضعها في صيغتها النهائية.

ثبات الأداة:

من أجل اختبار ثبات أداة الدراسة تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا لاختبار الاتساق الداخلي للأداة، حيث تشير النتائج الواردة في الجدول (1) إلى درجة ثبات في استجابات عينة الدراسة كانت 94.2% وهي نسبة مقبولة، لأن قيمة ألفا المعيارية أكثر من 60%. وبالتالي يمكن القول إن هذا المقياس ثابت بمعنى أن المبحوثين يفهمون بنوده بنفس الطريقة وكما يقصدها الباحث، وعليه يمكن اعتماده في هذه الدراسة الميدانية لكون نسبة تحقيق نفس النتائج لو أعيد تطبيقه مرة أخرى تقدر 94.2%.

جدول رقم (1)

نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (كرونباخ ألفا)

البعد	عدد الفقرات	معامل كرونباخ
المرونة	5	0.829
السرعة	5	0.845
الاستشعار	5	0.848
اتخاذ القرار	5	0.889
التخطيط الاستراتيجي	20	0.849

جدول (2)

توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	27	77.1%
أنثى	8	22.9%
الإجمالي	35	%100

تشير نتائج الدراسة الموضحة بالجدول (2) إلى أن الذكور يشكلون الغالبية العظمى من العينة بنسبة 77.1%، بينما مثلت الإناث نسبة أقل بكثير بلغت 22.9% من إجمالي العينة البالغة 35.

جدول (3)

توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

العمر	العدد	النسبة
أقل من 30 سنة	4	11.4%
30 إلى أقل من 40 سنة	12	34.3%
40 إلى أقل من 50 سنة	11	31.4%
50 سنة فأكثر	8	22.9%
الإجمالي	35	%100

تشير النتائج الواردة بالجدول (3) إلى أن الفئة العمرية الأكثر تمثيلاً هي تلك التي تتراوح أعمارهم بين 30 إلى أقل من 40 سنة، حيث بلغت نسبتهم 34.3%. يليهم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 40 إلى أقل من 50 سنة، الذين يمثلون 31.4% من العينة. أما الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة فقد شكلوا 11.4%، بينما كانت نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 50 سنة فأكثر 22.9%.

جدول (4)

توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	4	11.4%
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	7	20.0%
من 10 إلى أقل من 15 سنة	11	31.4%

37.1%	13	15 سنة فأكثر
%100	35	الإجمالي

تشير النتائج الواردة بالجدول (4) إلى أن الفئة الأكثر تمثيلاً هي تلك التي تمتلك خبرة 15 سنة فأكثر، حيث بلغت نسبتهم 37.1%. تليها الفئة التي تمتلك خبرة تتراوح بين 10 إلى أقل من 15 سنة، والتي تمثل 31.4% من العينة. أما الأفراد الذين يمتلكون خبرة من 5 إلى أقل من 10 سنوات فقد شكلوا 20.0% بينما كانت نسبة الأفراد الذين لديهم أقل من 5 سنوات من الخبرة 11.4%.

جدول (5)

توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة	العدد	المؤهل العلمي
%11.4	4	دبلوم متوسط
%20.0	7	دبلوم عالي
%28.6	10	تعليم جامعي
%25.7	9	ماجستير
%14.3	5	دكتوراه
%100	35	الإجمالي

تشير النتائج الواردة بالجدول (5) إلى أن أعلى نسبة من الأفراد تمتلك مؤهلاً تعليمياً جامعياً، حيث تشكل هذه الفئة 28.6% من العينة. تليها فئة الماجستير، التي تمثل 25.7% من المشاركين. أما الأفراد الحاصلون على دبلوم عالي فقد شكلوا 20.0%، في حين أن نسبة الأفراد الحاصلين على دبلوم متوسط كانت 11.4%. أخيراً، حصل 14.3% من الأفراد على درجة الدكتوراه.

جدول (6)

توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الوظيفي

النسبة	العدد	المستوى الوظيفي
%37.1	13	موظف إداري

رئيس قسم	11	31.4%
مدير مكتب	4	11.4%
مدير إدارة	7	20.0%
الإجمالي	35	100%

تشير النتائج الواردة بالجدول (6) إلى أن الفئة الأكثر تمثيلاً هي الموظفون الإداريون بنسبة 37.1% من إجمالي العينة. تليها فئة رؤساء الأقسام، التي تشكل 31.4% أما مديري الإدارات فقد مثلوا 20.0%، بينما كانت نسبة مديري المكاتب 11.4%.

أولاً: إجابات أفراد عينة الدراسة على محور التخطيط الاستراتيجي

جدول (7)

إجابات أفراد العينة على فقرات محور التخطيط الاستراتيجي

ت	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى التوافق
1	تتوافق رؤية ورسالة الجامعة مع احتياجات المجتمع وسوق العمل.	3.91	0.919	مرتفعة
2	تمتلك الجامعة رسالة محددة تعكس قيمها وأهدافها التعليمية.	4.17	0.664	مرتفعة
3	تعكس رسالة الجامعة التزامها بتقديم تعليم متميز وتهيئة بيئة تعليمية مثالية.	4.31	0.718	مرتفعة جداً
4	تحدد الجامعة أهدافاً استراتيجية واضحة تركز على تحسين جودة التعليم والتعلم والبحث العلمي.	4.11	0.583	مرتفعة
5	تسعى الجامعة لمعرفة الفرص والتحديات في البيئة الخارجية.	4.03	0.747	مرتفعة
6	تمتلك الجامعة رؤية واضحة تحدد الاتجاهات الاستراتيجية والمستقبلية.	4.11	0.758	مرتفعة
7	رسالة الجامعة واضحة ومفهومة لدى الجميع.	4.17	0.785	مرتفعة
8	تحدد الجامعة أهدافاً استراتيجية واضحة تركز على تحسين جودة التعليم والبحث العلمي.	4.31	0.718	مرتفعة جداً
9	تركز الجامعة على ضمان الجودة من خلال حصول كلياتها على الاعتماد المؤسسي والبرامجي.	4.23	0.690	مرتفعة جداً
10	تسعى الجامعة إلى تحقيق التميز الأكاديمي من خلال وضع أهداف محددة في مختلف المجالات.	4.03	0.747	مرتفعة

11	تقوم الجامعة بإجراء تحليل دوري للبيئة الداخلية والخارجية لتحديد الفرص والتهديدات المحتملة.	3.86	0.845	مرتفعة
12	تعتمد الجامعة على الدراسات السوقية لتحليل احتياجات الطلاب، ومتطلبات سوق العمل.	3.74	1.067	مرتفعة
13	تعد أهداف الجامعة المستقبل المرغوب والذي تسعى للوصول إليه.	4.11	0.676	مرتفعة
14	تقوم الجامعة بمراجعة وتحديث خططها الاستراتيجية بشكل دوري.	3.89	0.796	مرتفعة
15	تضع الجامعة خططاً استراتيجية لتطوير مهارات الكوادر الإدارية والأكاديمية بها.	3.94	0.684	مرتفعة
16	تهدف الجامعة إلى تعزيز قدرات موظفيها من خلال برامج تدريبية مستمرة.	4.09	0.742	مرتفعة
17	تسعى الجامعة لتطوير برامج أكاديمية تتماشى مع احتياجات سوق العمل واحتياجات المجتمع.	3.89	0.932	مرتفعة
18	تركز الجامعة على تحديث المناهج الدراسية بشكل دوري لتلبية احتياجات سوق العمل.	3.97	0.891	مرتفعة
19	تسعى الجامعة إلى بناء شراكات استراتيجية مع مؤسسات تعليمية وبحثة محلية ودولية.	4.11	0.796	مرتفعة
20	تقوم الجامعة بتنظيم فعاليات ومبادرات لتعزيز علاقاتها مع المجتمع.	4.17	0.707	مرتفعة
	الفقرات ككل	4.09	0.556	مرتفعة

أظهرت نتائج الدراسة الواردة بالجدول (7) المتعلقة بمحور التخطيط الاستراتيجي أن أفراد العينة عبّروا عن مستوى توافق مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لهذا المحور (4.09) بانحراف معياري قدره (0.556)، مما يعكس وجود إدراك إيجابي لدى المشاركين تجاه فعالية ممارسات التخطيط الاستراتيجي في جامعة الزاوية. وقد جاءت عدة فقرات بمستوى توافق "مرتفع جداً"، أبرزها الفقرة التي أشارت إلى أن رسالة الجامعة تعكس التزامها بتقديم تعليم متميز وتهيئة بيئة تعليمية مثالية (المتوسط الحسابي = 4.31، الانحراف المعياري = 0.7180)، وكذلك الفقرة المتعلقة بتركيز الجامعة على ضمان الجودة من خلال الاعتماد المؤسسي والبرامجي (المتوسط الحسابي = 4.23، الانحراف المعياري = 0.6900)، ما يدل على التزام مؤسسي واضح بالجودة والتميز الأكاديمي. كما بينت النتائج أن الجامعة تمتلك رسالة محددة تعكس قيمها وأهدافها التعليمية (المتوسط الحسابي = 4.17، الانحراف المعياري = 0.6640)، ولديها أهداف استراتيجية واضحة لتحسين جودة التعليم والتعلم والبحث العلمي (المتوسط الحسابي = 4.11، الانحراف المعياري =

0.5830)، وهي مؤشرات تدل على تخطيط منهجي وشامل. وقد ظهر أيضاً أن الجامعة تسعى لتحليل بيئتها الخارجية ومعرفة الفرص والتهديدات (المتوسط الحسابي = 4.03، الانحراف المعياري = 0.7470)، كما تجري تحليلاً دورياً للبيئة الداخلية والخارجية (المتوسط الحسابي = 3.86، الانحراف المعياري = 0.8450)، مما يعزز قدرة الجامعة على مواكبة التغيرات في بيئتها التنظيمية والتعليمية. ويعكس الاهتمام بتطوير البرامج الأكاديمية والمناهج الدراسية لتلبية احتياجات سوق العمل (المتوسط الحسابي = 3.97، الانحراف المعياري = 0.8910)، إضافة إلى بناء شراكات استراتيجية محلية ودولية (المتوسط الحسابي = 4.11، الانحراف المعياري = 0.7960)، نهجاً استراتيجياً متكاملاً يستند إلى استشراف المستقبل وتعزيز التنافسية.

بشكل عام، توضح هذه النتائج أن جامعة الزاوية تُولي أهمية كبيرة للتخطيط الاستراتيجي، وتقوم بتنفيذه من خلال رؤية ورسالة واضحتين، وأهداف محددة، وتحليل دوري للبيئة، مع التركيز على تطوير البرامج الأكاديمية والموارد البشرية بما يدعم الرقابة التنظيمية والتميز الأكاديمي.

ثانياً: إجابات أفراد عينة الدراسة حول أبعاد الرقابة التنظيمية

(1) المرونة

جدول (8)

إجابات أفراد العينة على فقرات الرقابة التنظيمية من حيث المرونة

ت	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى التوافق
1	تتكيف الجامعة بسهولة مع التغيرات في القوانين والسياسات التعليمية.	3.71	.9870	مرتفعة
2	تسعى الجامعة إلى إعادة توزيع الموارد بسرعة وفقاً للاحتياجات المتغيرة.	3.66	.8380	مرتفعة
3	تستطيع الجامعة تعديل مناهجها وبرامجها الأكاديمية بسرعة استجابة لاحتياجات سوق العمل.	3.86	.7330	مرتفعة
4	تعتمد الجامعة أساليب عمل مرنة تمكن الموظفين من التكيف مع التحديات الجديدة.	3.83	.9540	مرتفعة
5	تتميز الجامعة بآليات اتخاذ قرارات مرنة تُمكنها من التفاعل السريع مع الظروف غير المتوقعة والتحديات الطارئة.	3.94	.9980	مرتفعة
	الفقرات ككل	3.80	0.700	مرتفعة

أظهرت نتائج الدراسة الواردة بالجدول (8) المتعلقة بأحد أبعاد الرشاقة التنظيمية، وهو "المرونة"، أن استجابات أفراد العينة جاءت ضمن مستوى توافق مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لهذا البعد (3.80) بانحراف معياري قدره (0.700)، مما يدل على وجود اتفاق عام بين المشاركين حول تمتع جامعة الزاوية بدرجة عالية من المرونة في إدارتها. وتشير الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي (3.94) بانحراف معياري (0.998) إلى أن الجامعة تمتلك آليات اتخاذ قرارات مرنة تساعد على التفاعل السريع مع الظروف غير المتوقعة والتحديات الطارئة، وهي نقطة تعزز قدرة المؤسسة على التأقلم والتكيف في بيئات متغيرة. كما أظهرت الفقرات الأخرى معدلات مرتفعة أيضاً، مثل قدرة الجامعة على تعديل مناهجها وبرامجها الأكاديمية بسرعة بمتوسط حسابي (3.86) وانحراف معياري (0.733)، وتطبيق أساليب عمل مرنة للموظفين بمتوسط حسابي (3.83) وانحراف معياري (0.954)، مما يعكس إدراكاً إيجابياً لدى المشاركين حول مدى قدرة الجامعة على الاستجابة للتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية. وتشير هذه النتائج مجتمعة إلى أن المرونة تُعد أحد العوامل الأساسية التي تسهم في تحقيق الرشاقة التنظيمية، مما يعزز من فاعلية التخطيط الاستراتيجي في بيئة الجامعة.

(2) السرعة

جدول (9)

إجابات أفراد العينة على فقرات الرشاقة التنظيمية من حيث السرعة

ت	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى التوافق
1	تتخذ الجامعة قرارات سريعة عند مواجهة تحديات غير متوقعة.	4.23	0.731	مرتفعة جداً
2	تعتمد الجامعة أنظمة تواصل فعالة تضمن وصول المعلومات المهمة إلى الجهات المعنية بسرعة.	4.11	0.758	مرتفعة
3	تسعى الجامعة لتحسين استجابتها للتغيرات السريعة في بيئة العمل من خلال تطويرها لتقنيات حديثة.	4.09	0.781	مرتفعة
4	تتيح الجامعة للقيادات الأكاديمية القدرة على اتخاذ قرارات سريعة.	3.91	0.818	مرتفعة
5	تسعى الجامعة إلى تطوير برامج وخدمات جديدة خلال فترات زمنية قصيرة لتلبية احتياجات العملاء.	3.97	0.822	مرتفعة
	الفقرات ككل	4.06	0.615	مرتفعة

أظهرت نتائج الدراسة الواردة بالجدول (9) المتعلقة ببعد "السرعة" كأحد أبعاد الرقابة التنظيمية أن متوسط استجابات أفراد العينة بلغ (4.06) بانحراف معياري قدره (0.615)، وهو ما يشير إلى مستوى توافق مرتفع يعكس تقدير المشاركين لسرعة استجابة جامعة الزاوية للتغيرات والتحديات. وقد سجلت الفقرة المتعلقة بسرعة اتخاذ القرارات في مواجهة التحديات غير المتوقعة أعلى متوسط حسابي (4.23) بانحراف معياري (0.7310)، مما يدل على إدراك عالٍ بقدرة الجامعة على التحرك السريع عند حدوث طارئ. كما أظهرت الفقرات الأخرى متوسطات مرتفعة، من بينها اعتماد الجامعة على أنظمة تواصل فعالة (المتوسط الحسابي = 4.11، الانحراف المعياري = 0.7580)، وسعيها لتحديث تقنياتها لمواكبة التغيرات السريعة في بيئة العمل (المتوسط الحسابي = 4.09، الانحراف المعياري = 0.7810)، مما يشير إلى وجود بيئة تنظيمية مرنة وسريعة الاستجابة، تدعم الرقابة المؤسسية بشكل فعال. وتعزز هذه النتائج الاعتقاد بأن السرعة عنصر حاسم في تحقيق الرقابة التنظيمية، خاصة في المؤسسات التعليمية التي تواجه متغيرات مستمرة في احتياجات الطلبة وسوق العمل. وعليه، فإن التخطيط الاستراتيجي الذي تتبناه الجامعة يبدو أنه يساهم بشكل كبير في تمكينها من التحرك بكفاءة وفعالية في بيئة ديناميكية.

(3) الاستشعار

جدول (10)

إجابات أفراد العينة على فقرات الرقابة التنظيمية من حيث الاستشعار

ت	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى التوافق
1	تتابع الجامعة بشكل مستمر التغيرات في البيئة الخارجية التي قد تؤثر على أدائها.	3.89	.7180	مرتفعة
2	تركز الجامعة على تحديث المناهج الدراسية بشكل منتظم لمواكبة احتياجات بيئة العمل.	3.86	.8450	مرتفعة
3	تقوم الجامعة ببناء فرق عمل للتعامل مع التحديات التي تواجهها.	4.03	.6640	مرتفعة
4	تتيح الجامعة قنوات اتصال مفتوحة تمكن الموظفين وأعضاء هيئة التدريس من الإبلاغ عن المخاطر المحتملة.	4.09	.7020	مرتفعة
5	تخصص الجامعة فرق عمل متخصصة لرصد المخاطر واتخاذ إجراءات استباقية.	3.91	1.173	مرتفعة
	الفقرات ككل	3.95	0.663	مرتفعة

أظهرت نتائج الدراسة الواردة بالجدول (10) المتعلقة ببعد "الاستشعار" كأحد مكونات الرقابة التنظيمية أن استجابات أفراد العينة تعكس مستوى توافق مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.95) بانحراف معياري (0.663)، وهو ما يدل على إدراك إيجابي لمدى قدرة جامعة الزاوية على استشعار التغيرات والتحديات في بيئتها التنظيمية. وقد سجلت الفقرة المتعلقة بآتاحة قنوات اتصال مفتوحة تمكّن الموظفين وأعضاء هيئة التدريس من الإبلاغ عن المخاطر المحتملة أعلى متوسط حسابي (4.09) بانحراف معياري (0.702)، مما يشير إلى وجود ثقافة مؤسسية تعزز من الشفافية والمشاركة الفاعلة في مواجهة التحديات. كما بيّنت النتائج أن الجامعة تولي اهتماماً ببناء فرق عمل متخصصة لمواجهة التحديات (المتوسط الحسابي = 4.03، الانحراف المعياري = 0.664) ورصد المخاطر المحتملة واتخاذ إجراءات استباقية (المتوسط الحسابي = 3.91، الانحراف المعياري = 1.173)، وهي مؤشرات تدل على نهج وقائي واستباقي في الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت البيانات أن الجامعة تتابع باستمرار التغيرات في البيئة الخارجية (المتوسط الحسابي = 3.89، الانحراف المعياري = 0.718) وتسعى لتحديث مناهجها الدراسية بانتظام (المتوسط الحسابي = 3.86، الانحراف المعياري = 0.845)، مما يعكس وجود نظام مراقبة بيئية فعال يساهم في تعزيز جاهزيتها لمواجهة المتغيرات.

بناءً على هذه النتائج، يتضح أن الاستشعار يشكل عنصراً أساسياً في دعم الرقابة التنظيمية، حيث يمكن الجامعة من الاستجابة المبكرة للمخاطر والفرص، وهو ما يعكس فعالية تطبيق التخطيط الاستراتيجي لديها.

(4) اتخاذ القرار

جدول (11)

إجابات أفراد العينة على فقرات الرقابة التنظيمية من حيث اتخاذ القرار

ت	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى التوافق
1	تشجع الجامعة الجميع للمشاركة الفعالة في عملية اتخاذ القرار.	3.91	1.040	مرتفعة
2	الجامعة تتخذ قراراتها بناء على معلومات صحيحة.	3.91	.7020	مرتفعة
3	تعتبر عملية اتخاذ القرار هي جوهر العملية الإدارية.	4.14	.7720	مرتفعة

مرتفعة	1.043	3.83	4	يتوفر لدى الجامعة قاعدة بيانات تعتمد عليها في اتخاذ قراراتها.
مرتفعة جدا	.7970	4.20	5	تقوم الجامعة باتخاذ قراراتها وفقا لخططها الاستراتيجية.
مرتفعة	0.734	4.00		الفقرات ككل

أظهرت نتائج الدراسة الواردة بالجدول (11) المتعلقة ببُعد "اتخاذ القرار" كأحد أبعاد الرشاقة التنظيمية أن استجابات أفراد العينة تشير إلى مستوى توافق مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.00) بانحراف معياري (0.734)، مما يعكس تقييماً إيجابياً لإجراءات وآليات اتخاذ القرار في جامعة الزاوية. وتُبرز النتائج أن الفقرة المتعلقة باتخاذ الجامعة لقراراتها وفقاً لخططها الاستراتيجية قد حصلت على أعلى متوسط حسابي (4.20) بانحراف معياري (0.797)، وهو ما يؤكد وجود انسجام بين القرارات الإدارية والتوجهات الاستراتيجية، ويعكس وضوح الرؤية والتخطيط المنهجي داخل المؤسسة. كما أظهرت الفقرات الأخرى مستوى مرتفعاً من التوافق، منها إدراك المشاركين لأهمية اتخاذ القرار كجوهر للعملية الإدارية (المتوسط الحسابي = 4.14، الانحراف المعياري = 0.772)، إضافة إلى تأكيد أن الجامعة تتخذ قراراتها بناءً على معلومات صحيحة (المتوسط الحسابي = 3.91، الانحراف المعياري = 0.702) وتشجع على المشاركة الفعالة في هذه العملية (المتوسط الحسابي = 3.91، الانحراف المعياري = 1.040). ويشير هذا إلى وجود بيئة تشاركية مدعومة بأنظمة معلوماتية وقواعد بيانات (المتوسط الحسابي = 3.83، الانحراف المعياري = 1.043) تساعد في اتخاذ قرارات مدروسة. تعكس هذه النتائج أن عملية اتخاذ القرار داخل الجامعة تتميز بالمنهجية والشفافية، وتستند إلى بيانات ومشاركة، مما يدعم تحقيق الرشاقة التنظيمية. كما يُظهر ذلك مدى تكامل هذا البُعد مع التخطيط الاستراتيجي في تعزيز قدرة الجامعة على الاستجابة الفعالة للمتغيرات والتحديات.

ثالثاً: اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

قبل البدء باختبار الفرضيات لابد من إخضاع البيانات للتحليل للتأكد من أن هذه البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا، وللوقوف على ذلك تم استخدام اختبار Shapiro-Wilk، وعلى أساس الفرضية التالية:

الفرضية الصفرية: البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي.

الفرضية البديلة: البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي

والجدول التالي يبين نتائج اختبار Shapiro-Wilk.

جدول رقم (12)

نتائج اختبار Shapiro-Wilk

المحور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Shapiro-Wilk	المعنوية المشاهدة
المرونة	3.80	0.700	0.935	0.130
السرعة	4.06	0.615	0.930	0.127
الاستشعار	3.95	0.663	0.941	0.158
اتخاذ القرار	4.00	0.734	0.955	0.161
التخطيط الاستراتيجي	4.09	0.556	0.923	0.072

من نتائج الجدول أعلاه رقم (12)، يتبين أن قيم مستوى المعنوية المشاهدة أكبر 0.05 مما يعني عدم رفض الفرضية الصفرية أي أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي، وبالتالي يمكن استخدام أساليب التحليل الاحصائي المعمل في اختبار فرضية الدراسة.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي في تحقيق الرقابة التنظيمية بالإدارة العامة بجامعة الزاوية، ويشق من هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي في تحقيق المرونة بالإدارة العامة بجامعة الزاوية.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي في تحقيق المرونة بالإدارة العامة بجامعة الزاوية.

لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، حيث كانت النتائج كما موضحة بالجدول التالي:

جدول (13)

نتائج اختبار أثر التخطيط الاستراتيجي في تحقيق المرونة

البعد	قيمة معامل الانحدار	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	معامل التحديد
المرونة	1.037	8.353	< 0.001	0.824	0.679

وفقا للجدول (13)، أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي في تحقيق المرونة في الإدارة العامة بجامعة الزاوية، وهو ما يدعم الفرضية البديلة ويرفض الفرضية الصفرية. حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (1.037)، مما يشير إلى أن كل وحدة زيادة في مستوى التخطيط الاستراتيجي تؤدي إلى زيادة بمقدار 1.037 في مستوى المرونة، وهو تأثير قوي وذو دلالة عملية. كما أن قيمة اختبار t (8.353) كانت عالية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من 0.001، ما يعزز موثوقية هذه النتيجة. إضافة إلى ذلك، بلغ معامل الارتباط (r) بين المتغيرين (0.824)، وهو يشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية جداً وموجبة بين التخطيط الاستراتيجي والمرونة، في حين بلغ معامل التحديد (R^2) (0.679)، مما يعني أن نحو 67.9% من التباين في مستوى المرونة يُفسر من خلال التخطيط الاستراتيجي. بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن التخطيط الاستراتيجي يُعد من العوامل المؤثرة بوضوح في تحقيق المرونة التنظيمية داخل الجامعة، وهو ما يعزز من قدرة الإدارة العامة على التكيف مع التغيرات ومواجهة التحديات في بيئة العمل، ويُظهر كفاءة في توجيه الموارد وتعديل السياسات بشكل سريع وفعال.

الفرضية الفرعية الثانية:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي في تحقيق السرعة بالإدارة العامة بجامعة الزاوية.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي في تحقيق السرعة بالإدارة العامة بجامعة الزاوية.

لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، حيث كانت النتائج كما موضحة بالجدول التالي:

جدول (14)

نتائج اختبار أثر التخطيط الاستراتيجي في تحقيق السرعة

البعد	قيمة معامل الانحدار	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	معامل التحديد
السرعة	0.784	5.765	< 0.001	0.708	0.502

وفقا للجدول (14)، أظهرت نتائج تحليل الفرضية الفرعية الثانية باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي في تحقيق السرعة بالإدارة العامة في جامعة الزاوية، وهو ما يدعم الفرضية البديلة ويقود إلى رفض الفرضية الصفرية فقد بلغت قيمة معامل الانحدار (0.784)، مما يشير إلى أن كل وحدة زيادة في مستوى التخطيط الاستراتيجي تقابلها زيادة قدرها 0.784 في مستوى السرعة التنظيمية، وهو ما يعكس تأثيرا إيجابيا ملموسا. كما كانت قيمة اختبار t (5.765) مرتفعة ودالة إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من 0.001، مما يعزز من موثوقية هذا الأثر الإحصائي. وقد أظهر معامل الارتباط (r) بين المتغيرين قيمة بلغت (0.708)، وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية وإيجابية بين التخطيط الاستراتيجي والسرعة التنظيمية، في حين بلغ معامل التحديد (R^2) (0.502)، أي أن ما نسبته 50.2% من التغير في متغير السرعة يمكن تفسيره من خلال التخطيط الاستراتيجي. تُبرز هذه النتائج الدور الحيوي للتخطيط الاستراتيجي في دعم سرعة الاستجابة داخل الجامعة، سواء على مستوى اتخاذ القرار أو تنفيذ الإجراءات أو تطوير البرامج والخدمات. ويُعد ذلك مؤشرا مهماً على الرقابة التنظيمية، حيث تسهم الاستراتيجية الواضحة في تسريع الأداء وتحسين التفاعل مع التغيرات والمستجدات في البيئة الداخلية والخارجية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي في تحقيق الاستشعار بالإدارة العامة بجامعة الزاوية.
الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي في تحقيق الاستشعار بالإدارة العامة بجامعة الزاوية.

لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، حيث كانت النتائج كما موضحة بالجدول التالي:

جدول (15)

نتائج اختبار أثر التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الاستشعار

البعد	قيمة معامل الانحدار	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	معامل التحديد
الاستشعار	0.964	7.869	< 0.001	0.808	0.652

وفقا للجدول (15)، أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة، باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي في تحقيق الاستشعار في الإدارة العامة بجامعة الزاوية، مما يدعم الفرضية البديلة ويؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية. حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (0.964)، ما يشير إلى أن كل وحدة زيادة في مستوى التخطيط الاستراتيجي تُسهم في رفع مستوى الاستشعار التنظيمي بمقدار 0.964، وهو أثر كبير ومهم. كما أن قيمة اختبار t بلغت (7.869)، وهي قيمة عالية ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من 0.001، مما يدل على قوة التأثير وموثوقيته. وقد بلغ معامل الارتباط (0.808) (r)، وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية جداً وموجبة بين التخطيط الاستراتيجي والاستشعار، بينما كان معامل التحديد (R^2) (0.652)، أي أن نحو 65.2% من التباين في مستوى الاستشعار يمكن تفسيره من خلال التخطيط الاستراتيجي. تشير هذه النتائج إلى أن التخطيط الاستراتيجي يضطلع بدور أساسي في تعزيز قدرة الجامعة على الاستشعار بالتغيرات في بيئتها الداخلية والخارجية، سواء من خلال تحديث المناهج، أو رصد التهديدات، أو فتح قنوات الاتصال الداخلية، مما يعزز قدرتها على الاستجابة الاستباقية واتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة وواقعية.

الفرضية الفرعية الرابعة:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي في تحقيق اتخاذ القرار بالإدارة العامة بجامعة الزاوية.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي في تحقيق اتخاذ القرار بالإدارة العامة بجامعة الزاوية.

لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، حيث كانت النتائج كما موضحة بالجدول التالي:

جدول (16)

نتائج اختبار أثر التخطيط الاستراتيجي في تحقيق اتخاذ القرار

البعد	قيمة معامل الانحدار	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	معامل التحديد
اتخاذ القرار	1.155	10.331	< 0.001	0.874	0.764

وفقا للجدول (16)، أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة، باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي في تحقيق اتخاذ القرار بالإدارة العامة بجامعة الزاوية، وهو ما يدعم الفرضية البديلة ويقود إلى رفض الفرضية الصفرية. فقد بلغت قيمة معامل الانحدار (1.155)، مما يشير إلى أن كل وحدة زيادة في مستوى التخطيط الاستراتيجي تُسهم في رفع كفاءة اتخاذ القرار بمقدار 1.155، وهو تأثير قوي وذو أهمية عملية واضحة. كما أن قيمة اختبار t بلغت (10.331)، وهي قيمة عالية جدًا وتعكس دلالة إحصائية قوية عند مستوى دلالة أقل من 0.001. وبلغ معامل الارتباط (r) بين التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرار (0.874)، وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية جدًا وموجبة، بينما بلغ معامل التحديد (R^2) (0.764)، أي أن نحو 76.4% من التغير في قدرة الجامعة على اتخاذ القرارات يُفسَّر من خلال التخطيط الاستراتيجي. تعكس هذه النتائج الدور المحوري الذي يؤديه التخطيط الاستراتيجي في تحسين عملية اتخاذ القرار داخل الجامعة، من خلال توفير رؤية واضحة، وأهداف محددة، ومعلومات دقيقة، وقاعدة بيانات تدعم القرار. كما تؤكد هذه النتائج أهمية تبني ممارسات استراتيجية ممنهجة لتعزيز القدرة على الاستجابة السريعة والفعالة للتحديات التنظيمية.

الفرضية الرئيسية:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي في تحقيق الرقابة التنظيمية بالإدارة العامة بجامعة الزاوية.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي في تحقيق الرقابة التنظيمية بالإدارة العامة بجامعة الزاوية.

لاختبار الفرضية أعلاه، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، حيث كانت النتائج كما موضحة بالجدول التالي:

جدول (17)

نتائج اختبار أثر التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الرقابة التنظيمية

البعد	قيمة معامل الانحدار	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	معامل التحديد
التخطيط الاستراتيجي	0.985	13.166	< 0.001	0.917	0.840

وفقا للجدول (17)، أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية، باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي في تحقيق الرشاقة التنظيمية بالإدارة العامة بجامعة الزاوية، وهو ما يدعم الفرضية البديلة ويقود إلى رفض الفرضية الصفرية. فقد بلغت قيمة معامل الانحدار (0.985)، ما يشير إلى أن كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في مستوى التخطيط الاستراتيجي تُسهم في رفع مستوى الرشاقة التنظيمية بمقدار 0.985، وهو أثر قوي ومؤثر عملياً. كما بلغت قيمة اختبار t (13.166)، وهي قيمة مرتفعة جداً تعكس دلالة إحصائية قوية عند مستوى دلالة أقل من 0.001. أما معامل الارتباط (r) فقد بلغ (0.917)، ما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية جداً وموجبة بين التخطيط الاستراتيجي والرشاقة التنظيمية. وبلغ معامل التحديد (R^2) (0.840)، مما يعني أن 84.0% من التباين في مستوى الرشاقة التنظيمية يمكن تفسيره من خلال التخطيط الاستراتيجي.

تشير هذه النتائج إلى أن تبني الجامعة لنهج استراتيجي واضح ومتكامل ينعكس بشكل جوهري على قدرتها التنظيمية في التكيف، وسرعة الاستجابة، والاستشعار، واتخاذ القرار. وتؤكد أهمية التخطيط الاستراتيجي كأداة فعالة لتعزيز قدرة الجامعة على مواجهة التحديات وتحقيق الأداء المؤسسي المرن والمستدام.

النتائج

1. التخطيط الاستراتيجي له دور حاسم في تحسين الرشاقة التنظيمية في جامعة الزاوية.
2. يعزز التخطيط الاستراتيجي من مرونة الجامعة في التكيف مع التغيرات في البيئة الأكاديمية والإدارية.
3. يسهم التخطيط الاستراتيجي في تسريع اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات داخل الجامعة.
4. يعمل التخطيط الاستراتيجي على تحسين قدرة الجامعة على الاستشعار بالتغيرات والمخاطر في البيئة الخارجية والداخلية.
5. يُحسن التخطيط الاستراتيجي من عملية اتخاذ القرار، مما يعزز كفاءة الأداء الإداري والعمليات الجامعية.
6. يساهم التخطيط الاستراتيجي في تحقيق أهداف الرشاقة التنظيمية من خلال تحسين القدرة على التكيف، والاستجابة السريعة، والاستشعار واتخاذ القرارات بشكل أكثر فاعلية.

التوصيات

1. ضرورة تعزيز التخطيط الاستراتيجي في جميع المستويات الإدارية داخل الجامعة لضمان تحقيق أفضل نتائج تنظيمية.
2. تكثيف الجهود لتحديث الخطط الاستراتيجية بشكل دوري لمواكبة التغيرات في البيئة الأكاديمية والاجتماعية.

3. تحسين آليات اتخاذ القرارات وتعزيز الشفافية في العملية الإدارية لتسريع الاستجابة للتحديات.
4. تعزيز استراتيجيات التدريب والتطوير للمسؤولين والموظفين لضمان كفاءة تطبيق التخطيط الاستراتيجي.
5. إنشاء قنوات اتصال مرنة وفعالة بين جميع الأطراف المعنية لتبادل المعلومات الحيوية بخصوص المخاطر والفرص.
6. توسيع نطاق البحث ليشمل تحليل العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي والرقابة التنظيمية في مؤسسات تعليمية أخرى.

قائمة المصادر والمراجع

1. إبراهيم، أحمد عابد، (2018)، منهجية التخطيط الاستراتيجي للجامعة. مجلة كلية التربية، جامعة بنها، العدد 116، الجزء الرابع.
2. البختي، محمد حمادي، الظالمي، زيد صلاح، الزيايدي، سحر عباس، (2022)، مقدرات الموارد البشرية ودورها في تحقيق الرقابة التنظيمية، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، مجلد 21، العدد 44.
3. البدوي، أمل محمد، حكيم، فاطمة إبراهيم، (2024) بعنوان دور الرقابة التنظيمية في تحقيق التميز الإداري للإداريات بجامعة الملك خالد، مجلة كلية التربية بالمنصورة، المجلد 125 العدد الأول، 645-675.
4. الجنابي، نصر حسين، (2024) التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية وأثرها على الرقابة التنظيمية بالتطبيق على جامعة بغداد، مجلة كلية الامام الأعظم الجامعة، العدد 49، المجلد 2، 11-40.
5. حسين، محمد حسين، الهاشمي، بان عبد الأمير، (2020) الرقابة التنظيمية وفقاً لتوجهات التخطيط الاستراتيجي، دراسة حالة في وزارة التجارة، المنظمة العامة لتجارة السيارات والمكائن، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد 26، المجلد 119.
6. رضوان، أميرة أحمد، (2023) بعنوان دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الرقابة التنظيمية بمؤسسات رياض الأطفال. المجلة العلمية لكلية التربية للطفولة المبكرة ببورسعيد، العدد السادس والعشرون، المجلد 26، العدد الأول.
7. الزيايدي، سحر عباس، البختي، محمد حمادي، (2023) بعنوان: دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الرقابة التنظيمية، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 19، العدد 76، ص 115-138.

8. سالم، شيماء مهدي، رمضان، منال متولي (2023) الاستغراق الوظيفي كمتغير وسيط في إطار العلاقة بين الرقابة التنظيمية والميزة التنافسية، دراسة تطبيقية على الشركة المصرية للاتصالات، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد 3، المجلد 24
9. الصويغي، هند خليفة، (2020) بعنوان إثر ابعاد الرقابة التنظيمية في تحقيق الاداء الاستراتيجي دراسة حالة على شركة سرت لإنتاج النفط والغاز، مجلة الدراسات الاقتصادية /كلية الاقتصاد جامعة سرت، مجلد 3، العدد 2.
10. الطراونة، اسيل رأفت، الطراونة، خلف إبراهيم (2023) أثر التخطيط الاستراتيجي على الميزة التنافسية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، الأردن.
11. العزاوي، شفاء محمد، الدباغ، ايناس نهاد، (2019) ، تأثير الرقابة التنظيمية في جودة الخدمة بحث استطلاعي تحليلي في الشركة العامة للصناعات الكهربائية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 57
12. القاسمية، مني مبارك، (2024) التخطيط الاستراتيجي للتنمية المستدامة في مجال التعليم، مجله كلية التربية، جامعه طنطا، المجلد 90، العدد 4.
13. القطيبي، أبوبكر محمد، (2024) التخطيط الاستراتيجي كمدخل لتطوير الأداء الأمني في وزارة الداخلية اليمنية، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية، المجلد 3، العدد 4.
14. لبيب، حسن عيد، (2024)، الدور الوسيط للبراعة التنظيمية في تفعيل العلاقة بين الرقابة التنظيمية وجودة الخدمة التعليمية، دراسة تطبيقية علي جامعة الفيوم، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، جامعة دمياط، المجلد السادس، العدد الأول، الجزء الثالث .
15. الوكيل، إيمان محمد، (2022): دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق الرقابة التنظيمية للمؤسسات العامة: دراسة تطبيقه على بعض البنوك الحكومية المصرية، المجلة العربية للإدارة، مجلد 42، العدد 1.
16. اللويهي، فهد المر (2024) التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية مدخل لأداء المؤسسي بالجامعات العمانية، مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، المجلد 90 العدد الرابع.

المراجع الأجنبية

1. Al-Shammari, A. M. A. (2021). Strategic intelligence and its role in achieving sustainable competitive advantage An exploratory research for the opinions of a sample of directors of

departments and managers of administrative divisions at the University of Karbala. Misan Journal of Academic Studies, 20(40), 190-211.

2. Wanjau, J., & Maguta, A. (2024). The Effect of Organization Agility on Organization Performance in the Time of Covid-19: A Case of Universities in Kenya. Journal of Business, Economics and Management Research Studies, 2(1), 1-9.
3. Kuleelung ,T. & Ussahawanitchakit,P,(2015), "Organizational agility and firm performance: evidence from information and communication technology (ICT) businesses in Thailand", The Business and Management Review, Vol..7, No.1, pp. 206-217.

A Critical Review of the Impact of Capital Adequacy on Bank Performance and the Mediating Factors in the Causal Relationship

Tareq A. M. Mahmud

Lecturer (financial department) in Elmergib University

Email: tamahmud@elmergib.edu.ly

Tariqab0072@gmail.com

Abstract

The critical review aims to evaluate the direct and indirect impact of capital adequacy on banking performance. The current review summarizes research on the impact of capital adequacy and mediating factors on commercial bank performance. Most studies used panel data regression, while some used structural equation modeling. Methodological differences affect the results and comparability between studies.

Research gaps include the need for longitudinal studies and the impact of risk management strategies.

Studies have shown a positive relationship between capital adequacy ratios (CAR) and profitability. Studies suggest that high CARs help banks absorb losses and reduce the risk of bankruptcy. Contradictory evidence exists, with some studies showing negative effects on profitability. Furthermore, the review showed that credit risk is affected by non-performing loans, which threatens bank stability. High CARs can also lead to excessive lending, which impacts profitability. Credit risk also negatively impacts profitability measures such as return on equity/return on assets. The critical review indicated that liquidity risk affects a bank's ability to meet its short-term obligations, and that high capital can help withstand liquidity shocks, but overdrawn balances are detrimental. High capital adequacy ratios may lead to increased operating costs, impacting profitability. Macroeconomic factors, such as growth, inflation, and interest rates, also shape the relationship between capital and performance. Furthermore, previous studies have indicated that developments in financial technology (FinTech) complicate the relationship between capital adequacy and performance. New technologies can improve efficiency, but they require adequate capital, and studies have shown mixed effects of capital

adequacy on performance in the FinTech context. The discrepancy in results may be due to differences in one or more of the methodological elements used.

The review recommends that future research focus on long-term effects, the interactions of mediating factors, and evolving regulatory implications.

Keywords: Capital Adequacy, Bank Performance, Credit risk, Liquidity Risk, Macroeconomic Conditions, Fintech and Innovations in Technology

Introduction

The relationship between capital adequacy and bank performance is a central topic in financial stability research. Adequate capital provides a buffer against losses, enhancing a bank's resilience to economic shocks and preventing failures (Adeyoti, 2022, David, 2023). However, the precise nature of this relationship and the mediating factors influencing it remain a subject of ongoing research.

This paper aims to provide a critical review of the existing literature on the relationship between capital adequacy and bank performance, which may inform policymakers and banking institutions of effective strategies to maintain financial stability. It also aims to identify and analyze the mediating factors influencing this relationship. Furthermore, the critical review highlights gaps in current research methodologies and suggests areas for future research.

The significance of this research lies in its ability to deepen the understanding of how capital adequacy affects bank performance. By addressing the complexities and multifaceted nature of this relationship, the critical study seeks to contribute to the broader debate on financial regulation and risk management in the banking sector.

This critical study contributes to a comprehensive synthesis of existing studies, uncovering a range of findings related to the relationship between capital adequacy and profitability, and identifying the complexities and potential conflicting effects of various intervening factors, such as credit risk, liquidity risk, and macroeconomic conditions. Finally, the critical study highlights the need for effective methodologies and comparative analyses in future research and studies to develop a more comprehensive understanding of the relationship between capital adequacy and banking performance.

Direct Effect of Capital Adequacy on Bank Performance

Capital adequacy is the amount of capital that financial institutions must hold to meet regulatory requirements and ensure their financial stability (AlZoubi, 2021). Bank performance is multidimensional; it can be approached from the perspective of bank efficiency, risk tolerance, and market competition (Marco, Zhou, Yong, & Hua, 2016). In addition, Dang (2020) used the approach of the relationship between lending and fee-based activities to assess bank performance. There is an abundant amount of literature looking into the connection between capital adequacy and bank performance, which is frequently gauged in terms of return on assets (ROA), or return on equity (ROE) (Karki, 2019), (Rayamajhi, 2024). In general, it is established that there is a positive relationship between capital adequacy ratios (CAR) and profitability (Mir, NaN), (Hamah, NaN). This means that banks which hold more capital are in a better position to absorb losses, which lowers the risk of bankruptcy and increases the chances of profitability.

For instance, a study conducted by Rayamajhi and Bhandari on the commercial banks of Nepal found that the CAR contributed positively to the ROA of the bank. This is all due to the increased stability of the financial system, decreased funding costs, and increased lending profitability. There is, however, dissenting evidence of this positive impact. For example, Lee's study finds that CAR has contrasting effects on banking performance as it has negative effects on profitability (ROA) and asset quality (NPL), yet increases efficiency (BOPO) (Lee, 2023). This elucidates the complexity of the relationship, which leaves room for the assumption that capital adequacy depends on a combination of other factors concerning the particular performance indicator in question. The study done by Oba (Oba, 2015) was focused on Nigerian banks.

Mediating Factors: Credit Risk

Credit risk is chiefly impacted by the not repaid loans, the existing ones constitute an enormous threat (Karki, 2019; David, 2023). Banks with higher CARs are more likely to capture market share via increased aggressive lending, which reduces the value of capital in terms of profits (Mafumbo 2020). Capital also enhances performance because strong capital shields the adverse impacts of credit defaults which the entity would otherwise suffer from (Rosita, 2024). Existing literature indicates that credit risk lowers profitability, as was showcased in Karki and Aryal's study on commercial banks in Nepal with the negative relations of ROE/ROA with loan loss provision, non-performing loans. Similar findings were reported by David and Sola concerning microfinance banks in Nigeria where the ratio of non-performing loans was proven to have a negative substantial effect on the banks' return on assets (David, 2023). This data depicts the importance of proper and active management of credit risks to ensure the benefits of sufficient capital are achieved. Evidence from Mafumbo's (2020) study in Uganda also showed that the magnitude of Non-Performing Loans have a significant negative impact on the performance of banks, credit risk management being paramount.

Mediating Factors: Liquidity Risk

Liquidity risk is another significant mediating element that captures a bank's potential failure to fulfill short-term operational tasks (Karki, 2019; Margono, 2020). Although higher capital may enhance a bank's ability to withstand liquidity shocks, a severely overdrawn balance, termed overextended inadequate liquidity, is pernicious regardless of the CAR (Iman, 2017). Karki and Aryal suggested that liquidity ratios which correspond to maximum profits ought to be preserved, as they found adverse relations to ROE/ROA with liquidity ratios (Karki, 2019). Adequate liquidity, on the other hand, allows banks to better manage their assets and take advantage of lending opportunities, which can result in improved profitability (Margono, 2020). Iman, Nurdin and Azib (Iman, 2017) pointed out that Loan to Deposit Ratio (LDR) and Capital Adequacy Ratio (CAR) had significant and positive effect on Return on Asset (ROA) of Indonesian banks, demonstrating that both liquidity and capital adequacy positively impact. Nonetheless, Rubitha Rosita has reversed that study confirming that capital adequacy of Indonesian banks has no significant impact on financial performance confirming the enormous effect liquidity risk (LDR) entails (Rosita, 2024). Clearly, this demonstrates that more attempts are necessary to address the mediating inf

Mediating Factors: Operating Efficiency

Amidst other factors, operating efficiency—defined as a bank's ability to control its costs—meditates as well (Lee, 2023; Muhadzdzib, 2022). High CARs may result in some banks being more willing to incur operating cost which may lower profitability (Margono, 2020). Despite that, strong capital positions are said to allow the financial slack needed to spend on technologies and processes of greater efficiency (Siagian, 2023). One Lee study shows that capital has a positive effect on efficiency (BOPO) but that imposing a moderating role of fintech renders the effect statistically insignificant (Lee, 2023). It implies that the influence of capital on efficiency is not straightforward. The study by Muhadzdzib and Leon remarked that management efficiency had a strikingly negative value for financial performance, underlining the need for cost control to enhance performance.

Mediating Factors: Macroeconomic Conditions

The relationship between capital adequacy and banking performance can be significantly shaped by macroeconomic factors like economic growth alongside inflation and interest rates (Dao, 2020; Muhoho, 2019). All banks experience increased profitability during economic expansion periods without regard to their capital levels (Hamah, NaN). Banks with weaker capital positions face more severe consequences during economic downturns according to Majid (2020). The research by Dao and Nguyen in Vietnam showed significant impacts of GDP growth on CAR and ROE which emphasized the significance of macroeconomic factors (Dao, 2020). The research by Muhoho, Kanini, and Abayo in Kenya revealed that money supply has a direct impact on banking performance and the moderating influence of capital adequacy varies with different macroeconomic variables (Muhoho, 2019). These research outcomes emphasize the need to incorporate macroeconomic factors in the evaluation of capital adequacy's effect on banking performance.

Mediating Factors: Fintech and Innovations in Technology

The combination of the development of fintech and advancement in technology has been found to complicate the relationship between capital adequacy and banking performance (Lee, 2023; Nuralya, 2024). Fintech solutions can mitigate the negative profit margin impact emanating from increased capital requirements because of improved efficiency and cost reduction (Amal, 2024). According to Nuralya (2024), the new technologies require funding which can stress resources when capital levels are insufficient. In Lee's research, he mentioned fintech as an important moderator on how capital is related to various performance measures (Lee, 2023). Ulfah Nuralya, Putri and Leon Ulfah Nuralya conducted the Indonesian study that demonstrated the positive effect of internet banking on financial performance, but stated that capital adequacy ratios did not significantly affect the results (Nuralya, 2024). The impact of fintech on capital redefines how it affects organizational performance.

Cross-Country Comparisons and Regional Differences

Various countries demonstrate the differences for the relation of capital adequacy and banking performance (Karki, 2019), (Rayamajhi, 2024), (David, 2023), (Hamah, NaN). These differences might be products of eclectic regulatory systems, macroeconomic factors, banking systems, and stages of economic development (Yakubu, 2021). Nepal (Karki, 2019), (Rayamajhi, 2024), Vietnam (Dao, 2020), Nigeria (David, 2023), (Oba, 2015), and Ghana

(Hamah, NaN) studies showed capital adequacy assessing performance relations with differing powers. However, the strength and significance of this relation varies with contexts. The study by Yakubu and Bunyaminu (Yakubu, 2021) focused on sub-Saharan Africa and described the necessity of institutional quality considerations for the effects of capital requirements on bank stability. These differences give importance to the need for specific studies on each country rather than general analyses on the relationship between capital adequacy and banking performance.

Considerations for Research Methods and Remaining Gaps

Out of the five post-2000 studies reviewed, the majority utilized panel data regression analysis while some used structural equation modeling (Mir, NaN), (Dao, 2020), (Almanaseer, NaN). The methodology utilized along with the inclusiveness of specific variables tends to affect the results (Siagian, 2023). While some studies had controls for heteroscedasticity and autocorrelation (Mir, NaN), others did not which relatively decreases the accuracy of their results (Rosita, 2024). In addition, how banking performance is defined as well as measured differs from study to study making it difficult to compare more than two studies at a time (Muhadzdzib, 2022). These gaps need to be filled. Explore the effects of capital adequacy on performance over time, the interplay of various mediating factors, the changeable nature of regulation with technology (Amal, 2024). There is a need to study how some risk management strategies impact capital adequacy and the performance of a bank (Mafumbo, 2020). Research that incorporate and compare different banking systems with differing environments to deduce findings that can be generalized would be helpful.

Conclusion

The impact of capital adequacy on banking performance is complex and multifaceted. While a positive correlation is often observed, the precise nature of this relationship is influenced by several mediating factors, including credit risk, liquidity risk, operating efficiency, macroeconomic conditions, and technological advancements. Studies reveal a range of findings, with some showing a consistent positive relationship between capital adequacy and profitability, while others highlight the complexities and potential for conflicting effects depending on various factors and specific performance metrics. Cross-country comparisons reveal variations stemming from differences in regulatory environments, economic conditions, and banking systems. Addressing the identified research gaps through robust methodologies and comparative analyses is crucial for developing a more comprehensive understanding of this crucial relationship and informing effective policymaking. Future research should focus on the long-term effects, interactions among mediating factors, and the impact of evolving regulatory frameworks and technological changes on the relationship between capital adequacy and banking performance.

References

Adeoti, & Akinroluyo, B. I. (2022). Capital adequacy and deposit money bank's return on asset (roa) in nigeria. Finance & Accounting Research Journal. <https://doi.org/10.51594/farj.v4i1.284>.

- Almanaseer, S. (NaN). The impact of debt ratio on financial stability through the mediating role of capital adequacy: evidence from the regulatory framework of the banking industry.
- AlZoubi, M. (2021). Bank Capital Adequacy: The Impact Of Fundamental And Regulatory Factors In A Developing Country. *Journal of Applied Business Research (JABR)* 37(6), 205-216. *Journal of Governance and Regulation*.
<https://doi.org/10.22495/jgrv13i4siart3>.
- Amal, M. A., Fahmi, N. A., Muhsin, A. M. I., Yustika, B. R., & Shabur, U. (2024). Impact of financial technology firms on banking performance: insights from indonesia. None.
<https://doi.org/10.47134/jebmi.v2i1.168>.
- Dang, V.D. (2020). Bank Performance and the Relationship between Lending and Fee-based Activities in an Emerging Market. *Malaysian Journal of Economic Studies* 57(2):213-231.
- Dao, B. & Nguyen, K. A. (2020). Bank capital adequacy ratio and bank performance in vietnam: a simultaneous equations framework. None.
<https://doi.org/10.13106/jafeb.2020.vol7.no6.039>.
- David, O. T. & Sola, A. T. (2023). Impact of capital adequacy risk on the financial performance of microfinance banks in nigeria. *International Journal of Research Publication and Reviews*. doi.org/10.55248/gengpi.4.923.92456.
- Hamah, C., Jing, X., & Atingabili, S. (NaN). Determinants of financial performance of banks in ghana. None. <https://doi.org/None>.
- Iman, F., Nurdin, N., & Azib, A. (2017). The influence of liquidity risk on banking performance (studies in conventional commercial banks listed on the indonesia stock exchange period 2011-2015). None. doi.org/None.
- Karki, D. & Aryal, A. (2019). Risk and resilience: examining the role of capital adequacy and credit risk in shaping the performance of nepalese commercial banks. *Journal of Development and Administrative Studies*. <https://doi.org/10.3126/jodas.v27i1-2.60573>.
- Lee, S. (2023). Analysis of the influence of capital, income and liquidity on banking performance with fintech as a moderation. None. <https://doi.org/10.58631/jtus.v1i10.58>.
- Mafumbo, P. (2020). Credit management, credit policy and financial performance of commercial banks in uganda. None. <https://doi.org/10.37745/ijbmr.vol8.no5.p68-99.2020>.
- Majid, M. S. A. & Ulina, S. (2020). Does the 2008-global financial crisis matter for the determinants of conventional and islamic banking performances in indonesia?. *Islamic University of Indonesia*. <https://doi.org/10.20885/jeki.vol6.iss2.art1>.
- Marco, L.C-K., Zhou, Z., Yong, T., & Hua, Z. (2016). Bank performance in China: A Perspective from Bank efficiency, risk-taking and market competition, *Pacific-Basin Finance Journal*, 56, 290-309.
- Margono, H., Wardani, M. K., & Safitri, J. (2020). Roles of capital adequacy and liquidity to improve banking performance. *Korean Distribution Science Association*.
<https://doi.org/10.13106/jafeb.2020.vol7.no11.075>.

- Mir, S. M., Shah, F. A., Mir, S. M., & Shah, F. A. (NaN). Does capital adequacy affect bank performance? a comparative study of select public and private sector banks in india. None. <https://doi.org/None>.
- Muhadzdzib, M. F. & Leon, F. M. (2022). Influence of financial soundness on financial performance in the banking sector listed on the idx. International Journal of Scientific Research and Management. <https://doi.org/10.18535/ijsrcm/v10i12.em012>.
- Muhoho, K. G., Kanini, S., & Abayo, R. (2019). Monetary policy implications on financial performance of commercial banks listed in the nairobi securities exchange, kenya. None. <https://doi.org/None>.
- (NaN). The contributing factors to banks performance in ghana : empirical evidence from 1996 to 2017. None. <https://doi.org/None>.
- Nuralya, F. U., Putri, S. C., & Leon, F. M. (2024). Impact of internet banking on the financial performance of indonesian banking. Kontigensi: Jurnal Ilmiah Manajemen. <https://doi.org/10.56457/jimk.v12i2.653>.
- Oba, V. C. (2015). Impact of capital adequacy on asset quality of deposit money banks in nigeria. None. <https://doi.org/10.2139/ssrn.2775647>.
- Rayamajhi, P. & Bhandari, N. (2024). Effect of capital adequacy, bank size and lending interest rate on profitability of commercial banks in nepal. None. <https://doi.org/10.3126/ljbe.v12i1.70327>.
- Rosita, M. A. & Hazmi, S. (2024). The influence of credit risk, liquidity risk and capital adequacy on financial performance in the conventional banking sector listed on the indonesian stock exchange for the 2021-2023 period. None. <https://doi.org/10.57235/aurelia.v4i1.3379>.
- Siagian, P. (2023). Determinants of banking operational efficiency and the relationship between the factors to market price: evidence from indonesia. Economics. <https://doi.org/10.2478/eoik-2023-0051>
- Yakubu, I. & Bunyaminu, A. (2021). Regulatory capital requirement and bank stability in sub-saharan africa. Journal of Sustainable Finance & Investment. <https://doi.org/10.1080/20430795.2021.1961558>.